جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

بنية النظام السياسي ودوره في الاستقرار السياسي في الكويت (2001-2015)

The Structure Of The Political System And Its Role In The Political Stability In Kuwait (2001-2015)

إعداد

مشاري محمد المطيري

المشرف

د. علي عواد الشرعه

الفصل الدراسي الأول ٢٠١٦/٢٠١٧ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

بنية النظام السياسي ودورها في الاستقرار السياسي في الكويت (2001-2015)

The Structure Of The Political System And Its Role In The Political (Stability In Kuwait (2001-2015)

إعداد

مشاري محمد المطيري

المشرف

د. علي عواد الشرعه

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور : علي عواد الشرعه،	(رئيساً ومشرفاً)	----------
الأستاذ الدكتور: عادل القضاة	(عضواً)	----------
الأستاذ الدكتور: صايل السرحان	(عضواً)	----------
الأستاذ الدكتور: وصفي الشرعة	(عضواً خارجياً)	----------

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية –

معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ / /2016

الفصل الدراسي الأول 2017/2016 م

www.manaraa.com

التفويض

أنا الطالب **مشاري محمد المطيري**، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: / / **م**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار وإلتزام بأنظمة وتعليمات جامعة آل البيت

أنا الطالب:مشاري محمد المطيري **الرقم الجامعي: 1320600026**

التخصص: العلوم السياسية **الكلية: معهد بيت الحكمة**

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، حيث قمت شخصيًا بإعداد رسالتي الموسومة بـ:

بنية النظام السياسي ودورها في الاستقرار السياسي في الكويت (2001-2015)

بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أيُّ حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من وهب عمره لإرضائنا ولم يبخل علينا بشيء...

إلى النور الذي ينير لنا دوماً درب النجاح ...

إلى من أحمل اسمه بكل فخر... إلى أبي... رحمه الله وأسكنه فسيح جناته...

إلى من سهرت الليالي على راحتي...

وأعانتني بكل جهدها إلى منارة الحب في كل أيام السنة...

إلى بهجة الفصول الأربعة...إلى أمي... أطال الله في عمرها...

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة... والنفوس الطيبة البريئة...أبنائي...

أتمنى أن ينفعني الله وإياهم بها

الـبـاحث

مشاري محمد سعد المطيري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمدلله حمداً كثيراً يوافي نعمه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه كما في قوله تعالى:

فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (النمل: آية ١٩).

فالشكر لله أولاً على نعمهِ التي لا تُعد ولا تحصى، وأصلي وأسلم على معلم البشرية الأول سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم.

كما لا يسعني في هذا المقام الذي هو خير مكان يعترف فيه بالفضل لأهله إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور **علي عواد الشرعة** المشرف على هذه الرسالة الذي كان المرشد والدليل في جميع جوانب العمل، وكان معيناً لا ينضب من المعلومات القيمة والإرشاد والتوجيه البناء الذي ساهم في إخراج هذه الرسالة بصورتها القائمة. فجزاه الله خير الجزاء.

كما يشرفني ويسعدني أن أقدم خالص شكري وامتناني الى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل المكونة من الدكتور عادل القضاة والأستاذ الدكتور صايل السرحان والمشرف الخارجي الدكتور وصفي الشرعة (عضواً خارجياً)

الباحث

مشاري محمد سعد المطيري

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

Contents

ملخص..... ك
Abstract..... م
الاطار النظري للدراسة..... ١
المقدمة:..... ١
أولاً: أهمية الدراسة:..... ٣
ثانياً : أهداف الدراسة: ٣
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها : ٤
رابعاً: فروض الدراسة:..... ٤
خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:..... ٥
سادساً: حدود البحث:..... ١١
سابعاً : منهجية الدراسة:..... ١٢
ثامناً: الدراسات السابقة: ١٥
الفصل الأول : بنية النظام السياسي الكويتي..... ١٨
المبحث الأول: بنية النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية:..... ١٩
المطلب الاول : ماهية بنية النظام السياسي ١٩
المطلب الثاني: وظائف النظام السياسي: ٢١
المبحث الثاني: لمحة عن النظام السياسي الكويتي والعلاقة بين السلطات:..... ٢٦
المطلب الاول : لمحة عن دولة الكويت ٢٧
المطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي: ٣٢
المطلب الثالث: التنظيم الدستوري لبنية النظام السياسي الكويتي:..... ٣٨
الفصل الثاني : الاستقرار السياسي ومؤشراته في دولة الكويت ٥٣
المبحث الأول: الاستقرار السياسي في دولة الكويت:..... ٥٤
المطلب الاول : تحديات التجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ ..... ٥٤
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي:..... ٦٢
المبحث الثاني: الاستقرار في دولة الكويت في الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١١) ٦٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: واقع الاستقرار السياسي في الكويت قبل ٢٠٠٣: ٦٩
المطلب الثاني : دوافع الاستقرار السياسي في دولة الكويت..... ٧٢
الفصل الثالث : بنية النظام السياسي الكويتي وعلاقته بالإستقرار السياسي ٧٩
المبحث الأول: شرعية النظام السياسي والتطورات المؤثره على عملية الإستقرار السياسي في دولة الكويت..... ٧٩
المطلب الاول : الشرعية السياسية للنظام السياسي في الكويت ٨٠
المطلب الثاني: الأحداث التي أثرت على استقرارها السياسي..... ٩٠
المبحث الثاني: الحراك الشبابي في الكويت واثره على الاستقرار السياسي: ٩١
المطلب الاول : القوى الفاعلة في الحراك السياسي في الكويت: ٩٢
المطلب الثاني : السياسة الحكومية ازاء الحراك الشعبي:..... ٩٧
المطلب الثالث: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: ٩٩
الخاتمة..... ١٠٢
النتائج..... ١٠٤
التوصيات ١٠٦
المراجع..... ١٠٧
المصادر والمراجع: ١٠٧
المراجع العربية: ١٠٧
المراجع الأجنبية: ١١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١)	واقع مجلس الأمة بين (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٥٨
(٢)	التنظيمات والقوى السياسية في العمل الديمقراطي بالكويت (٢٠٠٣-٢٠١٥)	٥٩
(٣)	تسلسل حكام الكويت	٧٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الخرائط

رقم الجدول	عنوان الخريطة	الصفحة
١)	الموقع الجغرافي للكويت	٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنية النظام السياسي ودورها في الاستقرار السياسي في الكويت (2001-2015)

أعداد

مشاري محمد المطيري

المشرف

د. علي الشرعة

ملخص

تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة العلاقة بين بنية النظام السياسي وبين الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٥ وهي الفترة التي شهدت فيها دولة الكويت تحديات سياسية وأمنية أثرت ولازالت تؤثر على استقرارها السياسي، وبناءاً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضيات رئيسية مفادها: هناك علاقة ارتباط إيجابية بين بنية النظام السياسي الكويتي وبين استقرارها السياسي، وقد اعتمدت الدراسة منهج التحليلي النظمي في معالجة موضوع الدراسة والاجابة على تساؤلاتها .

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج وأهمها: أن النظام السياسي الكويتي هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دواعم الديمقراطية مع الحفاظ على حكم آل الصباح، وتعتبر التجربة الديمقراطية في الكويت من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعا ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد، وأن الأزمات السياسية في الكويت يلقى بها على عاتق الحكومة، إذ ترجع غالب الأزمات السياسية الى سلوكيات الحكومة بوجه عام، ويرى أنصار هذا الرأي أن الحكومة تفتخر بشكل دائم بأن الكويت واحة الديمقراطية في منطقة الخليج، لكنها في الوقت نفسه ترفض استجواب وزرائها وهذا يمثل جوهر الأزمة وسببها، كما أن الحكومة الكويتية غير جادة في تغيير بعض القوانين وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وحل القضايا الإجتماعية كقضية "المجنسون" و"البدون"، وبتالي فأن بنية النظام السياسي الكويتي تلعب دور رئيسي في تحقيق

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مطالب مختلف شرائح المجتمع الكويتي، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية التي ترسخ دولة القانون والمؤسسات وبما ينعكس على اسقرار دولة الكويت.

وفي ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة: بأن يكون هناك تطبيق حقيقي وجدي وواضح لدستور ١٩٦٢، للتأكد من سلامة تطور الشعب في ثقافته الدستورية والقانونية ولكي يتيح المجال في التطور الديمقراطي الحقيقي، فالاستقرار السياسي لا يأتي بمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات ولكن من خلال حياة سياسية حقيقية تتبادل فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بطريقة ديمقرطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Structure Of The Political System And Its Role In The Political Stability In Kuwait (2001-2015)

Preparation

Meshary Mohammad Al-Mutairi

supervision

Dr. Ali al- shraa

Abstract

This study attempts to analyze the nature of the relationship between the political structure of the system and the political stability in Kuwait in the period between 2001-2015, a period in which the State of Kuwait has seen political and security challenges have affected and still affect the political stability, and based on the problem of the study and its questions the study on major assumptions that : there is a positive correlation between the Kuwaiti political system structure and the political stability of the relationship, the study of systemic analytical approach in dealing with the subject of the study and answer its questions were adopted.

The study concluded several results, including: Kuwait's political system is a central system between the two systems parliamentary and presidential, and takes into account the Kuwaiti privacy in the establishment of periodontal democracy while preserving the rule of the Al-Sabah, and considers the democratic experience in Kuwait, one of the oldest and firmer democratic experiments in the Gulf region, where pursued a Kuwaiti state since the first inception Churya approach establishes the relationship between the ruler and the ruled on the foundations of democracy somewhat, so as to ensure citizens' right to choose their ruler and pledge allegiance and accountability in all aspects of governance and management of the country, and that the political crisis in Kuwait thrown out on the government, as it often is due political crises to the behavior of the government in general, proponents of this view and believe that the government permanently boasts that Kuwait is an oasis of democracy in the Gulf region, but at the same time refusing to questioning ministers and this represents the essence of the crisis and caused, and the Kuwaiti government is not serious about changing some laws, especially with the rights of women and to broaden the base of popular participation, and resolve social issues as a matter of "naturalized" and "Bidun", and

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Batalli the Kuwaiti political system architecture plays a key role in achieving the various segments of the Kuwaiti society's demands, and the promotion of democracy and political participation that reinforce the state of law and institutions, as reflected in the Asagrar Kuwait.

In light of the previous findings, the study recommends: that there be a real application and a serious and clear to the Constitution of 1962, to ensure the safety of the evolution of people's constitutional and legal culture and in order to allow real democratic development, political stability is not coming in more precautionary measures or the multiplication of the list of prohibitions and exceptions but through real political life where the exchange of ideas, perceptions and projects Damcrdoah manner.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاطار النظري للدراسة

المقدمة:

يتفاعل النظام السياسي مع بيئته أخذاً وعطاء على نحوٍ تكيفي، كما أنه لا ينثني عن العمل على تحقيق أهدافه الرئيسية، ولا يتوقف عن توفير كافة الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وتشير تحليلات "ايستون والموند" في هذا الصدد إلى أنْ لكل نظام سياسي هدفين رئسيين هما: المحافظة على بقائه واستمرار وجوده عبر الزمن من ناحية، وتحقيق التكامل بين اجزائه ومكوناته المختلفة من ناحية اخرى، كما أن ثمة اهدافاً نوعيةً اخرى عديدة، ولكن ليس ثمة ما يدعو إلى الإشارة إليها أو التعرض لها في هذا المجال. ويتمثل هدف المحافظة على البقاء والاستمرار عبر الزمن في كل ما يبذله النظام من أجل الحفاظ على حدوده وعلى مختلف البنى والادوار والقيم والنظم السائدة في بيئته المحلية، باعتبار ان بقاءَه ومباشرتَه لادواره وأدائه وظائفه تعتمد كلّها على مدخلات هذه البيئة في الأساس، ويتسنى للنظام تحقيق هذا الهدف عندما ينجح في تطوير بنىً داخليةٍ وادوارٍ متعددة، تمكنّه من تعبئةِ موارد المجتمع، وصيانة قيمه الأساسية، وصياغة السياسات الملزمة، فضلاً عن تحقيق الاستقرار الداخلي، ومواجهة كافة الضغوط والتحديات التي يتعرض لها من الداخل او الخارج (المنوفي، ١٩٨٤ :٦٧)

أشار ايستون إلى أنه:" اذا كان للنظام السياسي أن ينجز الأمور المتعلقة بشيء ما ولو لفترة محدودة، فإن قدراً من التمايز في تركيبة البنائي لابد وأن يحدث، لأنه من الصعوبة بمكان في الواقع ومن الوجهة العملية أن يكون ثمة نظامٍ سياسي ما، تقوم وحداته المختلفة بأنشطة متماثلة في وقت واحد، ولذلك فإن اعضاء (وحدات او مكونات) النظام السياسي غالباً ما يلتزمون قدراً معيناً من تقسيم العمل، يهيء لهم الإطار الذي يؤدون عملهم من خلاله، وبناءً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على هذا التمايز البنائي والوظيفي يتسنى للنظام السياسي أن يتفاعل مع معطيات البيئة" (Easton,1960).

على الرغم من شيوع ظاهرة الاستقرار السياسي في النظرية الاجتماعية، وأهميتها في التطبيق العملي، إلا أنه لا يوجد موقف موحد من المختصين بِشأن تعريف هذه الظاهرة، وتحديد مؤشراتها، ويعد مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، فقد يوسعه البعض ليعني استقرار النظام، ويزيده البعض اتساعاً ليعانق الصور المختلفة من المظاهر الاجتماعية والسياسية، مثل عدم ظهور عنف سياسي من أعمال شغب، ومظاهرات، وإضرابات، واغتيالات سياسية، وحروب أهلية، وحركات انفصالية، ويضيق فيه البعض ليعتبره الاستقرار الحكومي (المسيعدين، ٢٠٠١ :٧٥).

يقترب النظام السياسي في الكويت في جوهره من الأنظمة الديمقراطية التي يشارك الشعب فيها باختيار ممثله عن طريق الانتخابات، كما ترتكز البنية السياسية للنظام الكويتي على أساس الفصل بين السلطات الثلاث ، وبالتالي يقترب النظام السياسي الكويتي من النظام البرلماني. من هنا تحاول هذه الدراسة تحليل أثر بنية النظام السياسي على الاستقرار السياسي في الكويت في الفترة ما بين ٢٠٠١-٢٠١٥ وهي الفترة التي شهدت فيها دولة الكويت تحديات سياسية وأمنية أثرت ولازالت تؤثر على استقرارها السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الاستقرار السياسي للدول أهمية كبيرة لانعكاساته على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ويكتسب موضوع الاستقرار السياسي أهمية متزايدة في الدول الصغيرة ومنها دولة الكويت في ضوء ما تتعرض له من تهديدات وتحديات داخلية وخارجية تؤثر على الاستقرار السياسي فيه.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي تبرز أهميتها من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية :

١- الأهمية العلمية (النظرية) :

جاءت هذه الدراسة لسد النقص في الأدبيات العربية المتعلقة ببنية النظام السياسي والاستقرار السياسي، حيث ان هناك قلة في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة في ضوء تحليلها للعلاقة بين بنية النظام السياسي والاستقرار في دولة الكويت.

٢- الأهمية العملية :

تأتي الأهمية العملية من خلال دراسة أثر بنيه النظام السياسي على الاستقرار في الكويت ومن ثم التعرف على الأسباب التي أسهمت في عملية الاستقرار السياسي، وذلك للوقوف على طبيعة النظام السياسي الكويتي والعلاقة بين السلطات وتأثيرها على أمن وإستقرار النظام السياسي الكويتي.

ثانياً : أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أثر بنيه النظام السياسي على الاستقرار في الكويت ومن المؤمل أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق الأهداف التالية:

١- توضيح بنية النظام السياسي الكويتي.

٢- التعرف على مؤشرات الإستقرار السياسي في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الكشف عن العلاقة بين بنية النظام السياسي الكويتي وحالة الاستقرار التي تشهدها الكويت سواء قبل الربيع العربي أم بعده.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تسعى الدول وبشكل عام إلى تعزيز إستقرارها الداخلي من خلال تهيئة بيئة ملائمة من الإستقرار السياسي وتعزيز مسيرة التنمية والإصلاح، وفي ضوء ما تواجهه دولة الكويت من تحديات تهدد أمنها الوطني مما يزيد من أهمية موضوع الإستقرار السياسي والذي يتطلب ترسيخ قواعد بنية النظام السياسي الكويتي. وعليه ستبحث هذه الدراسة في أثر بنية النظام السياسي على حالة الاستقرار في الكويت ويمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما طبيعة العلاقة بين بنيه النظام السياسي الكويتي ومؤشرات الاستقرار في الكويت؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

أ. مما يتكون النظام السياسي الكويتي وما هي عناصره؟

ب. ما هي مؤشرات الإستقرار السياسي في الكويت؟

ج. كيث أثرت بنية النظام السياسي في الكويت على إستقراره السياسي؟

رابعاً: فروض الدراسة:

بناءاً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

"هناك علاقة ارتباط إيجابية بين بنية النظام السياسي الكويتي (طبيعة السلطات، العلاقة بين السلطات) ومؤشرات الإستقرار السياسي (إستقرار النظام، قدرة المؤسسات على القيام بدورها، المشاركة السياسية)".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان:

١- المتغير المستقل: ويتمثل في بنيه النظام السياسي.

٢- المتغير التابع: ويتمثل في حالة الاستقرار التي تشهدها الكويت.

وتم تعريف مفهوم هذين المتغيرين اسمياً وإجرائياً:

بنية النظام السياسي:

تتكون عبارة "النظم السياسية" لغةً من كلمتين هما: (النظم ؛ والسياسية): أما النظم فهي جمع نظام؛ والنظام هو ترتيب الأمور على نحو معين لتحصيل هدف محدد، أما السياسية فصفة مشتقة من السياسة، والسياسة هي القيام على الشيئ بما يصلحه، فيقال هو يسوس الدواب، بمعنى أن يقوم عليها ويرعاها والوالي يسوس رعيته وفي الحديث الشريف"كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم" أي يتولى أمورهم (قاموس لسان العرب- ١٩٥-ج٦-١٠٨).

يشير اصطلاح بناء أو بنية في استخدامه في العلوم الاجتماعية إلى درجة أو أخرى من الترتيب المميز شبه المستقر لوحدات معتمدة على بعضها البعض داخلة في علاقات تبادلية، أو هو علاقة كامنة ومستقره نسبياً، بين العناصر والأجزاء التي تنطوي عليها كل منظم وموحد، أو كما يقال قاموس التحليل السياسي، مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تعمل معها بدرجة معينة من الانتظام.

أن الاصطلاح بناء أو بنية مستعار من العلوم الطبيعية، وعلم الأحياء، حيث كانت ولاتزال تستخدم كأداة ذهنية لتصوير الحالة التي عليها أجزاء كل واحد والتي هي من الكل بمثابة اللبنات، أو بمعنى آخر كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد من "تراص متشاد". وقد انتقل هذا الإستخدام المجازي للكلمة من علم الأحياء إلى العلوم الإجتماعية كأداة ذهنية لتصوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكيانات الاجتماعية باعتبار أن كل كيان يقوم على مجموعة من العوامل هي منه بمثابة تلك اللبنات أو تلك الأجزاء في الكائن الحي.

ويعرف قاموس علم الإجتماع بناء القوة بأنه شبكة علاقات القوة الرسمية وغير الرسمية في مجتمع معين التي تحدد القرارات والأفعال الكبرى. أما قاموس علم السياسة، فيعرف بناء القوة بأنه النمط الذي توزع به القوة السياسية في المجتمع أو الجماعة السياسية موضوع الإهتمام، ويبسط أمرسون الأمر بالنسبة لبناء القوة فيقول إن السؤال الطبيعي الذي عادة ما يثار هو من هم أصحاب القوة في المجتمع؟ فإذا ما تم ترتيب الأشخاص حسب معايير معينة للقوة فإن الترتيب هو ما يطلق عليه بناء القوة (مقلد، ربيع، وآخرون، ١٩٩٤)

إجرائياً : ويشير إلى بنية النظام السياسي الكويتي من حيث طبيعة النظام السياسي كنظام ديمقراطي وتحديد شكل العلاقة بين السلطات والعلاقة بين المواطن والنظام السياسي واستقرار النظام والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على النظام السياسي الكويتي.

الاستقرار السياسي

- **تعريف مفهوم الاستقرار** لغةً: الاستقرار لغةً يفيد معاني الثبات والإقرار والسكن، ورد في معجم المعاني الجامع: اِسْتَقَرَّ سُكَّانُ الصَّحْراءِ: ثَبَتُوا في مَكانِهِمْ بَعْدَ تَرْحالٍ، هوَ لاَ يَسْتَقِرُّ على حالٍ: لاَ يَثْبُتُ على وَجْهٍ وَلا على قَرارٍ، اِسْتَقَرَّ رَأْيُهُ على السَّفَرِ: أَقَرَّ رَأْيُهُ، رَضِيَهُ، أَمْضاهُ، استَقَرَّ بالمكان: تمكَّنَ وسَكَنَ). ومن مرادفات كلمة استقرار: إقامَة، دَوَام، سُكُون، تَحَقّق، سَكِينَة، طُمَأْنِينَة، هُدُوء (خليل، ٢٠١٤ :٢-٣).

يعود الأصل في كلمة الاستقرار إلى الفعل قرّ قراراً وقروراّ وقرّاً وتقريراً، وتقرّه في المكان أي ثبت وسكن (ابن منظور،١٩٨١ :٣٥٧٩)، إن كلمة استقرار في اللغة العربية من استقرَ: يستقر، استقراراً، الرجل بالمكان، ثبت فيه وتمكن (ابن هادية،١٩٩١ :٤٧). وقد اشتق مصطلح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار من القر، حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان، أي قرار وثبوت (ابن منظور،١٩٨١ :٣٥٧٩– ٣٥٨٠)، كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال : أن فلاناً رجل قراري أي انه لا يبارح مكانه (الزمخشري،١٩٦٠: ٧٦٥).

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه:" قارو الصلاة "، معنى القرار لا الوقار، أي اسكنوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا (ابن منظور،١٩٨١: ٣٥٨٠). قال تعالى: "يا قيوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار" (سورة غافر، الاية:٣٩)، بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار.

وقوله تعالى:"الله الذي جعل لكم الأرض قراراً والسماء بناء" (سورة غافر، الاية :٦٤)، أي قارو ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي انتم على ظهرها قراراً تستقرون عليها وتسكنون فوقها، وقال ابن كثير بعد ذكر الآية: "أي جعلها لكم مستقراً بساطاً مهاداً تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم" (السعدي، ٢٠٠٣ :٧٠٤–٧٠٨).

وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى الثبوت والسكون في القرآن الكريم في أكثر من موضع، حيث قال الله تعالى: "ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين" (سورة البقرة، الآية :٣٥)، أي مسكن وقرار، وقوله تعالى: "ولكن انظر إلى الجبل، فإن استقر مكانه فسوف تراني" (سورة الأعراف، الآية ١٤٣)، معناه، أن استقر مكان الجبل ولم يتزلزل. وقال تعالى في سورة الفرقان : "أصحاب الجنة يومئذٍ خير مستقراً وأحسن مقيلاً"(سورة الفرقان، الآية :٢٤)، أي أن مستقرهم في الجنة وراحتهم التامة وهو المستقر النافع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال تعالى: "إلى ربك يومئذ المستقر" (سورة القيامة، الآية :١٢)، وقال أيضاً: "وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كلٌّ في كتاب مبين" (سورة هود، الآية:٦)، أي يعلم مستقر هذه الدواب وهو المكان الذي تقيم فيه وتستقر فيه وتأوي إليه (السعدي،٢٠٠٣ :٣٥٣).

- **الاستقرار اصطلاحاً: يشير مفهوم الاستقرار إلى** " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنة من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف" (هيجوت،٢٠٠١ :٢٢٣).

يؤكد "Jan – EriclaneSvante" أنه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي (بقدي،٢٠١٢ :٥٢)، بيد انه يمكن الاعتماد سواء على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة ، حيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

أ. النظام (اللا فوضى)، والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

ب. الاستمرارية، وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللاستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

أما معجم التراث الأمريكي للغة الإنجليزية، فقد أوجز معنى كلمة Stability، بأنها مقاومة التغيير المفاجئ، وأيضاً المحافظة على التوازن، وان الاستقرار السياسي هو: عملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغير التدريجي المنضبط، التي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام (بقدي، ٢٠١٢ :٥٠).

تعرف الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) الاستقرار السياسي على أنه: "الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي" (Benton, 1999 :727)، بينما يعرفه ألن بال (Alen Pall) بأنه:"حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية" (الرجوب، ٢٠٠٥ : ٧٥).

أشار كرين برنتون (C.Brinton) في تعريفه للاستقرار الاجتماعي والسياسي، إلى أن المجتمع المستقر، لا يعني ذلك المجتمع الذي لا يظهر فيه أي تعبير عن شعور التذمر نحو الحكومة أو نحو الأنظمة القائمة، والذي لا تنتهك فيه حرمة القانون أبداَ، وأن المرء ليشك في أن تكون حتى الدول ذات الحكم الفردي المتسلط مستطيعة أن تصل إلى هذا المستوى (برنتون، ١٩٦٥ : ٥٠).

اعتمد تعريف هنتنجتون (Huntington)، للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية من جهة أخرى. وعليه، فقد قُسم الاستقرار السياسي إلى ثلاثة مستويات (منخفضة ومتوسطة ومرتفعة) ونظامين (مدني، وبريتوري)، وحالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها (العكاليك، ٢٠٠٧ :٥٧).

أما ريتشارد هيجوت، فقد عرف الاستقرار السياسي على أنه "قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفءٍ للإقناع بعيداً عن العنف ومستنداً إلى الشرعية السياسية" (هيجوت، ٢٠٠١ :٢٢٥).

يكون مقياس وصف النظام السياسي بالاستقرار من خلال محاولة خلق نظام دستوري شرعي، دستوري يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم، وشرعي بمعنى موافقة السلوك الواقعي للمبدأ الذي تأخذ به الدولة نفسها، إلا أن الطامة الكبرى حين يضع النظام الاستبدادي لنفسه دستوراً يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية، وتكون الشرعية تبعاً لذلك هي تطبيق الدستور وبعبارة أخرى فإن الاستقرار الحقيقي هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أما الاستقرار القهري الظاهري، فهو الظلم الاجتماعي أو تبديد الموارد القومية للحفاظ على أمن النخبة أو(تأمين النظام)، ويعتبر تبديد الموارد المدخل الرئيسي لأزمة اقتصادية حقيقية تعتصر النظام السياسي، إضافة إلى تضيق قنوات التعبير وإجهاض محاولات المشاركة السياسية من خلال إيجاد صيغ قانونية تحد من المشاركة الفعلية لبعض الفئات في المجتمع. وفي المقابل، فإن عدم الاستقرار السياسي يتمثل في الظروف السياسية المشبعة بالإحباط، وكبت الحريات، وفي ظل ظروف اقتصادية تتمثل في الفقر والبطالة وغياب الطبقة الوسطى، وفي ضغوط اقتصادية خارجية تتمثل في المديونية، وفي ظل غلاء الأسعار وغياب الرقابة وعدم الحد من الفساد الإداري والمالي، كما ويمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي باعتباره مفهوماً يشير إلى: " تردي مختلف أبعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الأقطار." (حماد، ١٩٨٧ :٢٧٢).

يتضح مما سبق، أن هناك خلطاً بين مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار وبين ظواهر أخرى، مثل الصراع والعنف، والدولة الفاشلة، وتآكل الشرعية، والفوضوية الدولية، وتحول القوة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومعضلة الأمن، كما أن هناك تداخلاً بين مسببات عدم الاستقرار، وما يترتب عليه من تداعيات، وفق تلك الاتجاهات، يؤدي لعدم تحديد التعريف وخصائص الظاهرة ذاتها، لذا فإن مفهوم الاستقرار هو مفهوم نسبي يختلف من باحث إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ويشير إلى حدوث حالة من التوافق بين السلطة السياسية والشعب والقوى السياسية للمحافظة على استمرارية الدولة وحماية مصالحها وحقوق الأفراد.

اجرائياً: ولغايات هذه الدراسة يعرف الاستقرار السياسي على أنه قدرة النظام السياسي الكويتي على الحفاظ على مقومات الدولة وقدراتها من تأثير التحديات الداخلية والخارجية.

مؤشرات الاستقرار السياسي :

الاستقرار ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمجابهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته، ويقول صمويل هنتنغتون إن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية أي أن عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها (دوفرجية، ١٩٨٠ :٨٥).

سادساً: حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** لقد روعي أن تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (2003) إلى (2015) ، وأن المبرر من اختيار العام (2003) في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق.

- **الحدود المكانية:** بما أن العنوان يشير إلى أثر بنية النظام السياسي على حالة الاستقرار في الكويت ستكون حدوده تقتصر على داخل الحدود الكويتية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاقليمية والدولية ذات العلاقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً : منهجية الدراسة:

اعتماداً على موضوع الدراسة ومشكلتها فقد روعي استخدام مبدأ التكامل المنهجي ومن هنا فإن الباحث سيستخدم المناهج التالية:

١. النظرية البنائية (جبرائيل آلموند)

يعتبر جبرائيل آلموند أكثر العلماء السياسيين تعمقا في دراسة المدخل الوظيفي واستعماله كإطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة ويعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد داخل جميع المجتمعات والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع و يتميز النظام بخصائص معينة (روبرت، ١٩٩٣):

- **الشمول:** النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات و التي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو إمكانية استخدام النتائج التي تترتب عن ذلك و لهذا فالنظام السياسي يحتوي على البنى الرسمية و البنى غير الرسمية.
- **الإعتماد المتبادل:** أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام يؤثر و يحدث تغييرات في مكوناته الأخرى فالعمليات السياسية الفرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى مثلا: الإنتخابات قد تغير في وظائف السلطات الثلاث.
- **وجود حدود للنظام السياسي:** أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى ويبدأ منها النظام السياسي.

يقوم تحديد آلموند للنظام السياسي على إفتراض أن جميع النظم السياسية تشترك في خواص وهي:

- جميع النظم مهما بلغت درجة سلطتها لها بنى سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية و قد يتم أداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة.
- جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها و سواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية تقوم بوظائف متعددة.

بناء على هذه الخواص حدد آلموند وظائف النظام السياسي وقسمها إلى نوعين:

أ – **وظائف المدخلات:** يرى أنه توجد أربع وظائف سياسية يجب أن يقوم بها أي نظام وهذه الوظائف هي:

التنشئة السياسية والتوظيف: تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية من جيل لآخر أو نشر ثقافة جديدة. في حين يقوم التوظيف بتدريب القادة السياسيين.

توضيح المصالح: و نعني بها تحديد المطالب و نقلها من المجتمع إلى صانع القرار السياسي.

تجميع المصالح: وتعني غربلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسي أن يواجهها ويتخذ القرارات اتجاهها.

الاتصالات السياسية : الاتصال بين عناصر النظام أو بين النظام و بيئته المحيطة.

ب – وظائف المخرجات: ويميز هنا بين ثلاث أنواع من الوظائف: تشريع القانون. وتنفيذ القانون. والقضاء بالقانون.

هناك وظيفة مشتركة وهي الاتصالات السياسية فهي التي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات و المخرجات (روبرت، ١٩٩٣). ويساعد على هذا المدخل في تحليل بنية النظام السياسي الكويتي ومكوناته ومقوماته التي تمثل مدخلات النظام والتي تنعكس بشكل مباشر على قدرة النظام على توفير بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية من خلال القوانين والأنظمة والتشريعات التي تساعد على تعزيز الإستقرار السياسي في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- منهج التحليل النظمي:

يقوم هذا المنهج على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعيه للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام. هذا المنهج قدمه ديفيد ايستون (david,1987 :217).

وقد قامت الدراسات التي تناولت موضوع الدولة في الوطن العربي بتطوير واستخدام عدة مفاهيم لمقاربة هذا الموضوع، منها على سبيل المثال: الدولة التسلطية، والدولة التابعة، والدولة ما بعد الاستعمار، والدولة الريعية، والدولة الرخوة، والدولة الكوربوراتية، والدولة الرعوية، ودولة المخابرات، وبغض النظر عن القيمة النظرية لبعض هذه المفاهيم، إلا أنها شكلت في الغالب مداخل لتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بطبيعة وخصائص الدولة القطرية في الوطن العربي.

وقد أستندت أغلب دراسات الدولة في الوطن العربي الى عدة مقولات ومن منطلقات عامة، منها: ان جانباً من المشكلات التي يشهدها الوطن العربي في الوقت الراهن انما يرتبط بظروف نشأة الدولة العربية ككيانات سياسية، وأن دولاً عربية عديدة لم تستكمل عملية البناء المؤسسي بعد، وهو ما ينعكس على طبيعة علاقتها بمجتمعاتها من ناحية، وبالنظام الدولي من ناحية اخرى، كما أن تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والعسكرية لا يعني انها دولة قوية، وان كان يسمح لها بأن تصبح دولة تسلطية، وبلغة اخرى، هناك فجوة بين تضخم أجهزة الدولة العربية من ناحية، وضعف فاعليتها (بالمعنى الايجابي) من ناحية اخرى (McCileland,1956:92-99).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في البيئة الكويتية ويمكن القول بأنها ذات علاقة بالدراسة الحالية، ومن تلك الدراسات:

دراسة علي الزعبي (٢٠١٥)، بعنوان "السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي : حالة الكويت، تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتنموية التي تنتهجها المجتمعات أو الحكومات بشكل عام والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص، وعمليات الحراك السياسي، متمثلة في حالة المد الثوري التي لاتزال تجتاح البلدان العربية، ومن ثم تأتي هذه الدراسة التطبيقية كإحدى المحاولات الجادة التي تستهدف دراسة تحديات الحراك السياسي على المجتمع الكويتي، وذلك بقصد فهم السياق التنموي الذي يمكن أن يدفع بفئات مختلفة من المجتمع الكويتي إلى اللجوء لخيار الشارع للتعبير عن رفضها لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية من تردّ، فضلاً عن ثورتها ضد حالات الفساد التي وصلت إلى مستويات خطيرة.

دراسة عايض الرشيدي(2014) بعنوان "القبيلة والدين وأثرهما على عملية الإصلاح السياسي في الكويت خلال الفترة (1991–2013)، حيث تناولت الدراسة عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، مع التركيز على دور القبيلة والدين في عملية الإصلاح السياسي. وأظهرت الدراسة أن للقبيلة دور مؤثر في الحياة السياسية الكويتية وان هذا الدور تجلى في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة كما أن للتكتلات الإسلامية دور مؤثر في الحياة السياسية الكويتية.

دراسة مناور العتيبي (2013) بعنوان "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت، فقد تناولت الدراسة مفهوم الحراك السياسي وأسبابه ودوافعه، كما تناولت الدراسة صور الاستقرار في الكويت وتضمنت الدراسة أيضا طبيعة النظام السياسي في الكويت وأخيرا عرضت الدراسة الأثار المختلفة للحراك السياسي على الاستقرار. وتوصلت الدراسة إلى أن الحراك السياسي ارتبط بالصراع الديمقراطي والذي يقوم على أساس الممارسة السياسية والديمقراطية معاً.

دراسة حسين الصباغة (٢٠١٣)، بعنوان " النظام البرلماني في دولة الكويت : الواقع والمستقبل، هدف هذا البحث التعرف إلى وضع دستور الكويت الذي يعمل كضابط لضمان المشاركة الشعبية الواسعة في أمور الحكم والرقابة على السلطة التنفيذية، كما يوضح الادوات والمهام بين السلطات بما يكفل توازن السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويبين واقع الديمقراطية الكويتية من خلال تحديد دور التيارات السياسية العاملة على الساحة الكويتية ومدى تأثيرها في النظام السياسي، وقد ساهمت الدراسة في توضيح الاحتمالات المستقبلية للتعددية السياسية والتحقق من مدى إمكان انتقال الكويت إلى النظام البرلماني.

دراسة شمس الدين (2012) بعنوان" الاستقرار السياسي في الكويت والتحديات الراهنة"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مرتكزات الاستقرار السياسي في الكويت ، وقد أشارت الدراسة إلى انه وبالرغم من الأجواء الديمقراطية التي تسود المناخ السياسي الكويتي إلا أنها التجربة الديمقراطية لازالت دون المستوى المطلوب حيث احتلت الكويت المركز (122) ضمن النظم الاستبدادية وفقاً لتقرير الإيكونوميست لعام (2011) الخاص بمعامل الديمقراطية ، فقد تم حل البرلمان في الكويت خمس مرات وتمت إقالة الحكومة (7) مرات، كل تلك الممارسات تصطدم مع فكرة الديمقراطية.

ما يميز هذه الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن كلا من الدراسات السابقة والدراسة الحالية تطرقت لموضوع دراسة النظام السياسي الكويتي من جوانب مختلفة، كما تطرقت بعض الدراسات السابقة لموضوع الاستقرار السياسي في الكويت.

أن الدراسات السابقة لم تتطرق للعلاقة بين بنية النظام السياسي والاستقرار السياسي، الذي هو موضوع هذه الدراسة، وبالتالي فإن الدراسة الحالية سعت لفحص العلاقة بين متغيرين (بنية النظام السياسي) باعتباره متغير مستقل (والاستقرار السياسي) متغير تابع، لذا فإن الدراسة الحالية تتميز بشموليتها عن الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول : بنية النظام السياسي الكويتي

ارتبطت النظم السياسية العربية الحديثة من حيث النشأة بالخلفية التاريخية للدول الحديثة، وقد تطورت داخل إطار تشكيل الدول الإقليمية الحديثة في أوروبا على وجه التحديد، وتطورت مع تبلور الأشكال الجديدة للتشكيلات الجماعية، ومع نشأة العلاقات الجديدة بين الدول والمجتمع بظهور المجتمع المدني، وتحول العمليات السياسية المصاحب لذلك، وأخيراً نشأة اقتصاديات السوق الرأسمالية الاقتصادية والسياسية الحديثة. ومن ثم فهنالك علاقة ارتباط واضحة بين النظم السياسية والمؤسسة السياسية الأم التي خرجت من بين ثناياها وهي الدولة، وبالرغم من تعدد الآراء لمفهوم الدولة، إلا أن بالمفهوم السياسي للدولة والذي يتمثل في أنها أرقى صور التنظيم السياسي، حيث تخضع فيه السلطة السياسية للقانون، فالقانون ينظم أسلوب تشكيلها، ووظائفها وكيفية قيامها بهذه الوظائف، كما ينظم علاقاتها بالمجتمع وأفراده وصولاً إلى الضمانات التي يكفلها للحقوق والحريات الجماعية والفردية والتي يتعين على السلطة السياسية توفيرها والالتزام بها في واقع الممارسة العملية.

وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بنية النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية

المبحث الثاني: لمحة عن النظام السياسي الكويتي والعلاقة بين السلطات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: بنية النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية:

تعد النظم السياسية من أقدم فروع المعرفة السياسية، إذ ترجع بدايات الكتابة في هذا الفرع إلى القرن الخامس قبل الميلاد على يد الفيلسوفان أفلاطون وأرسطو الذين عنيا بتصنيف وترتيب النظم السياسية، فقد تركزت كتابات أفلاطون حول نظام الحكم المثالي، وكذلك أرسطو الذي اتبع منهجاً مقارناً للتمييز بين أنظمة الحكم التي سادت اليونان آنذاك. حاول مونتسكيو من بعد تجاوز هذه الإشكاليات، تناول أنظمة سياسية من خارج بيئته والإطار الثقافي الذي عاش فيه، سعياً إلى تجاوز الإطار التقليدي لدراسة النظم السياسية، وإلى الربط بين الأنظمة السياسية من جانب، ومتغيرات أخرى كالمناخ والبيئة والسكان والعادات والتقاليد من جانب أخر. ولكن شهد القرن العشرين طفرة أخرى في دراسة الأنظمة السياسية طالت مناهج دراسة النظم السياسية نفسها، وقد تمثلت تلك الطفرة في استخدام المنهج التجريبي، حيث تم الوصول إلى نماذج يمكن الاحتكام إليها في دراسة الأنظمة السياسية (ثابت، ٢٠٠٧ :٧-١٢).

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : ماهية بنية النظام السياسي

المطلب الثاني : وظائف النظام السياسي

المطلب الاول : ماهية بنية النظام السياسي

ساد لدى مجموعة كبيرة من علماء السياسة والقانون، مفهوم تقليدي يرادف بين النظام السياسي ونظام الحكم، إذ كثيراً ما كان يطلق مصطلح النظام السياسي ويقصد به نظام الحكم والعكس أيضاً صحيح، لكن التطورات التي طرأت على علم السياسة قد أدت إلى التمييز بين هذين المصطلحين بشكل واضح. ووفقاً للاتجاهات الحديثة في الدراسات السياسية، يشير نظام الحكم إلى أبنية السلطة والتي تشتمل على السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، أي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات الحكومية الرسمية، أما مصطلح النظام السياسي فإنه يشير بالإضافة إلى الأبنية الرسمية والمتمثلة في السلطات الثلاث، إلى المؤسسات غير الحكومية كالأحزاب السياسية، وجماعات المصالح وكافة تنظيمات المجتمع المدني، وبالتالي يكون نظام الحكم جزء من النظام السياسي.

يرى ديفيد ايستون أن النظام السياسي هو "مجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصص السلطوي للقيم"، أما بالنسبة لجبرائيل ألموند فالنظام السياسي "هو التفاعلات التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الاندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع أو القانوني.(Dougherty,1971:113). بينما يرى أغلب العلماء الذين استخدموا مفهوم النظام السياسي بهذا المعنى أن هذا المفهوم ليس سوى تصور ذهني لفهم وتحليل التفاعلات السياسية داخل المجتمع، وان هذا النظام السياسي يتميز بالآتي (ربيع، ومقلد، ٢٠٠٣ :٥١٥):

١- التفاعل المستمر بين وحدات النظام السياسي من جانب، وبين هذه الوحدات وبيئة النظام السياسي من جانب آخر.

٢- إن العلاقة بين أطراف النظام السياسي تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال كل طرف من هذه الأطراف تؤثر في أفعال الأطراف الأخرى.

٣- سعي النظام السياسي إلى الحفاظ على ذاته بوسائل مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتقد كارل دويتش أن النظام السياسي شأنه شأن أي نظام آخر يتميز بدرجة عالية نسبياً من القدرة على الاتصال والتفاعل. ويؤكد أن النظام السياسي يجب أن يكون مزوداً بإمكانيات ملائمة وفعّالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل هذه المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات المسئولة عن تحديد استجابة النظام إزاء الضغوط والتحديات التي يتعرض لها. حيث يرى جبرائيل الموند في الإكراه المادي المشروع محك التفرقة بين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى. إن القوة المشروعة هي التي تضمن تماسك النظام السياسي(Eston, 1965: 57).

وفي نظر حسن صعب فإنه يجب التمييز بين مصطلح (نظام) و(المنتظم السياسي)، حيث اعتبر النظام السياسي جزء من المنتظم السياسي.وعلى ضوء ذلك عرف النظام السياسي بأنه:"مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي"، ومن هذا التعريف استنتج انه يمكن التمييز بين نظام ونظام آخر بالنظر لطبيعة الهيئة التي تتحمل المسؤولية العليا للتقرير التنفيذي، أي نظام رئاسي حيث تمنح المسؤولية (التنفيذية) لشخص واحد، أو برلماني أي تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسؤولة أمام البرلمان (صعب،١٩٨٥: ٥٨).

المطلب الثاني: وظائف النظام السياسي:

أما وظائف النظام السياسي فيمكن تلخيصها في: التجنيد السياسي، والتنشئة السياسية، وتجمع المصالح، والتعبير عن المصالح، والاتصال السياسي، وصنع القاعدة التشريعية، والوظيفة التنفيذية، والوظيفة القضائية، والحفاظ على الأمن القومي للدولة، وتوزيع الموارد بين فئات المجتمع المختلفة، وفيما يلي توضيحاً لتلك الوظائف (ابو عامود، وعمر،٢٠١١ :١٠٢-١٠٧):

١- التجنيد السياسي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقصد بالتجنيد السياسي عملية اختيار الأشخاص المناسبين لتولي المناصب الرسمية والقيادية في الدولة، وهي وظيفة تؤديها كل الأنظمة السياسية دون استثناء، وتختلف أسس ومعايير التجنيد (الاختيار) تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، فقد يتم التجنيد على أسس عرقية أو على أساس الانتماء الديني، وقد يكون على أساس الكفاءة والقدرات السياسية للقادة دون اعتبار للجوانب العرقية أو الدينية، وقد يكون الاختيار على أسس إقليمية أو جمهورية، وقد يكون مزيجاً من كل هذه المعايير.

٢- التنشئة السياسية:

هي عملية نقل الثقافة السياسية، وقد تستهدف التنشئة السياسية تغييرات جزئية أو شاملة في الثقافة السياسية للمجتمع، وتعرف على أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم وأنماط السلوك السياسي، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل العمر، وتضطلع بهذه المهمة مؤسسات مختلفة مثل: الأسرة، والمدرسة، وجماعات الرفاق، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وغيرها(ربيع، ومقلد، ٢٠٠٣ :٤٧٨).

٣- تجميع المصالح:

تعد هذه الوظيفة من أهم وظائف النظام السياسي، وتعني تلقي النظام السياسي للمطالب من بيئة وصياغتها في شكل برنامج محدد للنظر في تحقيقها في إطار أولويات وإمكانيات النظام السياسي. وتتم هذه العملية بثلاث طرق هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- **المساومة البراغماتية:** تهدف هذه المساومة إلى التوفيق بين المصالح المتعارضة عن طريق التسويات والحلول الوسط.

ب- **الاسترشاد بقيمة مطلقة:** يقصد به الانحياز لمصالح جماعة دون الجماعات الأخرى في المجتمع، وهذا الأسلوب يكون مدخلاً للصراعات السياسية لأنه يثير حفيظة الجماعات الأخرى التي لا يعمل النظام السياسي على تحقيق مطالبها.

ت- **الأسلوب التقليدي:** بمعنى الاسترشاد بالسوابق التاريخية في تجميع المصالح وصياغتها في شكل بدائل محددة للوصول إلى أهداف بعيدة المدى(ربيع، ومقلد، ٢٠٠٣ :٤٦٩).

٤- التعبير عن المصالح:

بمعنى إتاحة الفرصة للجماعات المختلفة التي تتكون منها الجماعات الوطنية للتعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها وأرائها ومقترحاتها. إن هذا يتطلب قنوات اتصال مفتوحة بين النظام السياسي وعناصر بيئته، بما يمكن كل فئات المجتمع من توصيل مطالبها في سهولة ويسر.

٥- الاتصال السياسي:

يشير الاتصال السياسي إلى درجة التفاعل بين أجزاء النظام السياسي، وبشكل عام فإن الوضع الأمثل هو أن يكون هذا الاتصال في اتجاهين: من السلطة الحاكمة إلى المواطنين المحكومين بما يمكن من نقل سياسات الحكومة ومواقفها وتوجيهاتها إلى المحكومين، ومن المحكومين إلى السلطة الحاكمة بما يتيح نقل مطالب المواطنين وأرائهم ومقترحاتهم حول الشؤون السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال السياسي يشير إلى انفتاح العلاقة بين التكوينات الاجتماعية المختلفة في الدولة، واستمرار الحوار السلمي فيما بينها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- التشريع:

تقوم بهذه الوظيفة كل النظم السياسية، حيث يقوم النظام السياسي من خلال مؤسسات تختلف باختلاف الأنظمة السياسية بإصدار التشريعات والسياسات والقرارات اللازمة لتسيير شؤون الدولة وتمكينها من تحقيق مصالح الجماعات المختلفة فيها.

٧- التنفيذ:

تتمثل هذه الوظيفة بالسياسات والتشريعات والقرارات والتوجيهات والأوامر التي تتخذها السلطة التشريعية بهدف النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الدولة، وتأتي أهمية الوظيفة التنفيذية من انه لامعنى لتشريعات لا توضع موضع التنفيذ وتنعكس على حياة الناس.

٨- القضاء:

يقصد به أن لكل نظام سياسي جهاز قضائي يتولى الفصل في النزاعات التي تحدث بين المواطنين أو بينهم وبين الجهاز السياسي، ويقوم الجهاز القضائي بتفسير القواعد القانونية وتطبيقها على الحالات الفردية.

٩- الدفاع عن حدود الدولة والحفاظ على آمنها القومي:

تعد هذه الوظيفة هي أهم وظائف النظام السياسي على الإطلاق كونها تتعلق ببقاء الدولة نفسها.

١٠- وظيفة توزيع الموارد:

يعمل النظام السياسي على توزيع الموارد المتاحة والتي غالباً لا تكفي لمواجهة مطالب كل المجموعات وفق أسس موضوعية وعادلة ومقبولة لفئات المجتمع المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن الدولة القُطرية العربية قد استحوذت على كل الفضاء السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال، وسيطرت على الاقتصاد وقامت بتأميم المجتمع لحسابها وسعت لإعادة تشكيله على أسس جديدة ووفق شعارات وأيديولوجيات قومية واشتراكية، ومع التسليم ببعض الانجازات الايجابية التي حققتها الدولة القطرية العربية في بعض المجالات خلال بعض الفترات الا أنه بعد مضي عدة عقود على الاستقلال لا يمكن القول أن الدول العربية أو بالاحرى النخب التي حكمت هذه الدول قد حققت الآمال والطموحات الكبرى لشعوبها والوحدة العربية والاصالة الحضارية وحماية الاستقلال الوطني وتحرير الأرض المحتلة، بل إنه في بعض هذه المجالات حدث تراجع عن بعض الإنجازات التي كانت قد تحققت خلال فترات سابقة، وهذا الوضع لا يمكن تفسيره إلا في ضوء ما سبق ذكره عن عناصر الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة القطرية العربية. ولكن بالرغم من أزمتها البنيوية التي تراكمت عبر فترة ممتدة من الزمن، فإن الدولة القطرية العربية قد تمكنت من الصمود والاستمرار، حتى وإن كانت هناك دول قد واجهت أو تواجه مخاطر التفكك الداخلي، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب (غليون، ٢٠٠٤):

١. أن بعض الدول العربية لها كياناتها الجغرافية والسياسية السابقة على الوجود الاستعماري.

٢. طبيعة النخب التي تولت مقاليد الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال وحرصها على التمتع بالاستقلال وممارسة السيادة الوطنية.

٣. طبيعة النظامين الإقليمي والدولي الذي نشأت وتطورت في ظلها الدولة القطرية العربية، فكلاهما يقوم على أساس أن الدولة الوطنية هي الفاعل الدولي الرئيسي، والدليل على ذلك أن الدول العربية قد أسست جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي، ولكن لم تتنازل لها عن أي جزء من سيادتها بل أن تتشدد الدول العربية في ما يتصل باعتبارات السيادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإعلاء المصالح القطرية على حساب المصالح القومية يعتبر من الأسباب الرئيسية لضعف فاعلية جامعة الدول العربية وإصابتها بالشلل في معظم الأحيان.

٤. تنامي شبكة من القوى والجماعات أصحاب المصالح والتيارات السياسية والفكرية المرتبطة بإطار الدولة القطرية وسياساتها.

وعلى الرغم من بعض المحاولات التي بذلت في مراحل سابقة لإصلاح جهاز الدولة في بعض الأقطار العربية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها فهي كانت كما يلي:

١. محاولات جزئية وليست شاملة، أي اقتصرت على بعض الجوانب والقطاعات دون الأخرى.

٢. محاولات شكلية وليست جوهرية، أي اهتمت أكثر بالأشكال دون المضامين.

٣. محاولات متقطعة وظرفية، أي لم تنتظم في إطار رؤية أو إستراتيجية متكاملة وشاملة للإصلاح يجري تنفيذها بشكل تراكمي ووفق مخطط زمني مدروس.

٤. محاولات براغماتية ترمي في الغالب إلى تكريس مراكز النخب الحاكمة وتمكينها من الاستمرار في السلطة.

المبحث الثاني: لمحة عن النظام السياسي الكويتي والعلاقة بين السلطات:

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: لمحة عن دولة الكويت.

المطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي.

المطلب الثالث: التنظيم الدستوري لبنية النظام السياسي الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : لمحة عن دولة الكويت

تقع الكويت في أقصى الشمال الغربي من غرب الخليج العربي بين مصب شط العرب بالعراق في الشمال وبين المملكة العربية السعودية في الغرب، والجنوب ممتدة بين خطي عرض ٢٨° و ٣٠° شمالاً وخطي طول ٤٦° و ٤٨° شرقاً بمساحة (١٧.٨٥٠كم^{٢}) ويتبعها عدد من الجزر أكبرها بوبيان وأهمها فيلكا التي تتمتع بموقع مهم لأنها كانت تعتبر محطة للسفن التجارية والممر البحري منذ قرون طويلة. ونظراً لموقع الكويت الآمن والمتميز إستراتيجياً بحكم وجود هذا الموقع على شاطئ البحر من ناحية، وسهولة اتصاله بالصحراء من ناحية أخرى، وعليه فقد أصبحت الكويت محطة ومركز لتجمعات القبائل العربية (قبيلة المطران، وقبيلة العجمان، وقبيلة العوازم) التي تركت مواطنها الأصلية في الجزيرة العربية لتستقر في الكويت خلال مطلع القرن السابع عشر ثم تكاثرت في منتصف ذلك القرن، ونتيجة لذلك نمت الكويت بوجود هذه القبائل وتقدمت تجارتها حيث سهل عليها استقبال البضائع المختلفة من السكر والقهوة والنسيج وغيرها من المنتجات ونقلها عبر الممر الشمالي حتى مدينة حلب ومنها إلى الأساطيل التجارية من الإسكندرية إلى مختلف دول أوروبا، كما مارس أهل الكويت أعمال الملاحة والنقل التجاري والصيد البحري والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، إضافة إلى تربية الماشية والجمال، وهذا فالحياة في الكويت كانت تجمع بين استغلال البحر والصحراء في النقل والتجارة (الصرعاوي،١٩٠٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخريطة رقم (١): الموقع الجغرافي للكويت

أما تاريخ نشأة الكويت الحديث فلقد أختلف المؤرخون حولها على الرغم من اكتشاف آثار يونانية في جزيرة فيلكا، ومكانة كاظمة في عصر انتشار الإسلام في آسيا إلا أن الإجماع على أن تاريخ الكويت السياسي أرتبط بنزول العتوب من قبيلة عنزة، حوالي عام ١٧١٦م فيها وكان لآل الصباح من القوة والنفوذ داخل العتوب ما مكنهم من تسلم مقاليد السلطة وذلك حين أجمع من في الكويت من سكان عام ١٧٥٦م على انتخاب عميد أسرة الصباح الشيخ صباح بن جابر حاكماً لهم، وبعد ذلك التاريخ أخذت الكويت تتطور إلى مدينة عامرة، وازدادت أهمية هذه الإمارة عندما استولى الفرس على البصرة عام ١٧٧٦م، حيث هاجرت العديد من العائلات إلى الكويت وبذلك أصبحت الكويت ملتقى التجارة البحرية بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، فنقلت شركة الهند الشرقية مركز طريق بريدها البحرية إلى حلب من البصرة إلى الكويت، وتبوأت الكويت بعد ذلك مركزاً تجارياً رفيعاً خاصة بعد أن حولت شركة الهند الشرقية وكالتها من البصرة إلى الكويت عام ١٧٩٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هجرة هذه العائلات إلى الكويت، تطورت البلاد من كونها قرية صغيرة للصيادين إلى مدينة نشيطة ومحطة عبور بين الشرق والغرب ولقد أدى عدم استقرار الأوضاع السياسية في العراق وبلاد فارس إلى خلق فراغ سياسي وتجاري كان من نتائجه بروز المدن والموانئ الخليجية وتطورها وتأثيراته في المنطقة برمتها، ولقد كانت الكويت توصف في نهاية القرن التاسع عشر بأنها (أكثر موانئ الخليج نشاطاً وحركة) وأن سكانها يحتلون المرتبة الأولى بين سكان الموانئ الأخرى من حيث المهارة والشجاعة ورفعة الأخلاق (أسيري،٢٠٠٢).

وقد قام أولئك المهاجرون بتنظيم شؤون مجتمعهم الجديد فكان أول ما قاموا به هو اختيار قائد من بينهم ليكون حاكم هذا المجتمع الجديد حيث اختاروا صباح الأول حيث اتفقوا على أن يقوم بتحمل أعباء الحكم ويقوم الصيادون والتجار بالإنتاج على أن يتم تمويل المؤسسة الحاكمة من حصيلة ذلك الإنتاج. وقد تميز المجتمع الكويتي في بداية تكوينه بميزتين استمرتا حتى قبل اكتشاف البترول بقليل الأولى هي البساطة الشديدة في النظام السياسي والثانية هي الاعتماد على أنماط إنتاجية وأنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر، فقد كان تعيين الحاكم يخضع لنوع من الموافقة الشعبية بشكل أو بآخر، حيث كان الحاكم يعتمد بشكل رئيسي على تمويل الشعب له سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى تسيير شؤون البلاد، وأدى ذلك إلى نوع من التفاهم المتبادل بين الحاكم والمحكوم، مما ترتب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع متاعبه (النجار،٢٠٠٠).

أما الخاصية الثانية المميزة للمجتمع الكويتي هي الاعتماد شبه الكامل على هذا المجتمع على أنشطة اقتصادية وأنماط إنتاجية مرتبطة بالبحر وكان النشاط الرئيسي هي صيد اللؤلؤ والمهن المترتبة عليها مثل صناعة السفن وتجارة اللؤلؤ. وفي بداية تأسيس الدولة الكويتية كانت القوى الكبرى مثل بريطانيا والدولة العثمانية والدول الأخرى في المنطقة مهتمة بأمور أهم من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراقبة مجتمع جديد يتطور الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تطور الكويت حيث أعطى الكويت في مراحل تأسيسها الأولى ميزة الاستقرار السياسي (النجار،٢٠٠٠: ٨-٩).

شكّل وصول الشيخ مبارك الصباح خروجاً على الأسلوب المعتمد في الكويت لتداول السلطة، حيث قام بإزاحة أخويه عن الحكم محمد وجراح، وعلى الرغم من الأسلوب الذي أتبعه الشيخ مبارك في الوصول إلى السلطة إلا أنه لم يلق أية مقاومة من قبل الشعب الكويتي، الأمر الذي أعطى مؤشراً على رسوخ مفاهيم الشرعية التاريخية للأسرة الحاكمة في الكويت، وشهدت فترة حكم الشيخ مبارك تنافساً كبيراً بين القوى الدولية الكبرى خاصة بريطانيا والدولة العثمانية حول السيطرة على منطقة الخليج، في الوقت الذي كانت فيه منطقة الخليج مركزاً للتنافس بين الدول الكبرى الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وألمانيا، وفي ظل هذه الأجواء وجد الشيخ مبارك نفسه مضطراً إلى أن يطلب من البريطانيين الوقوف إلى جانبه في ظل دفع التهديدات عن بلده وفي ٢٣ كانون ثاني عام ١٨٨٩م تم إبرام المعاهدة الكويتية – البريطانية الأولى، ولم تكن الكويت مستعمرة بل محمية مستقلة تقتصر علاقتها مع وزارة الخارجية البريطانية ولا علاقة لها مع وزارة المستعمرات البريطانية (قلعجي، ١٩٧٥: ١٧-٢٠).

بعد وفاة الشيخ مبارك عام ١٩١٥م حدث تطور في مسألة نقل السلطة، حيث أنه أصبح محكوماً باتفاقية سياسية مبرمة مع قوة خارجية وهي بريطانيا حيث حددت اتفاقية عام ١٨٩٩م بين مبارك وبريطانيا العظمى وكذلك اتفاقية تأجير بندر شويخ عام ١٩٠٧م بأن الحكم محصور في مبارك الصباح وأولاده من بعده فقط، وفي العام ١٩٢١م اجتمع مجموعة من وجهاء الكويت للتعبير عن موقفهم من أسلوب الحكم ووجهوا نداء إلى الأسرة الحاكمة وأنهم على استعداد لقبول أحد الثلاثة الآتية أسماؤهم وهم عبدالله السالم وأحمد الجابر وحمد المبارك وأن على الأسرة الحاكمة أن تختار واحداً من بين الثلاثة، ولقد وافقت أسرة الصباح على العرض وبذلك تم اختيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيخ أحمد الجابر الذي كان في حينها في نجد، حيث حاز على دعم الملك عبد العزيز (النجار،٢٠٠٠ : ٨-٩).

ولقد أتسمت فترة حكم الشيخ أحمد الجابر بالنسبة للعلاقة مع بريطانيا بالفتور، حيث أن بريطانيا لم تعطي الشيخ أحمد أية اهتمام، ولقد تمثل ذلك من خلال التجاهل والإهمال في مباحثات معاهدة العقير التي تم بموجبها تقسيم المنطقة الحدودية بين الكويت والعراق والسعودية، حيث أدت هذه المباحثات إلى خسارة الكويت ثلثي مساحتها الأصلية ومع ذلك لم يبلغ الإنجليز الشيخ أحمد الجابر بانعقاد هذا المؤتمر بل أن المعتمد السياسي في الكويت (الميجور مور) قد مثل الكويت، ولم يعلم الشيخ أحمد بنتائج هذا المؤتمر إلا بعد انتهائه (خزعل،١٤٧:١٩٧٠).

ومثل عهد الشيخ أحمد الجابر نقطة تحول في المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والتطور السياسي المؤسسي في البلاد، حيث أنشئ مجلس الشورى عام (١٩٢١م)، وأنتخب المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م كما تمت انتخابات المجالس العامة والمتخصصة مثل المجالس البلدية ومجلس المعارف كما وقعت اتفاقية التنقيب عن البترول في عام (١٩٣٤م) (أسيري،٢٠٠٢: ٣٤)

وفي ولاية الشيخ عبد الله السالم الصباح وبعد مطالبة الشعب والمسؤولين في الكويت باستكمال استقلال بلادهم وتوطيد سيادتها الوطنية، حيث اجتمعت مجموعة من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في استكمال خطوات استقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلي، ارتفعت الدعاوي الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية، وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والاستقلال وإنهاء العلاقات الخاصة بالدول الاستعمارية على الوضع في الكويت،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى تلك الرغبة الكويتية المتأصلة من أجل مزيد من العلاقات العميقة مع كافة الدول والأقطار العربية، وإلى المشاركة في أنشطة مختلفة خاصة بجامعة الدول العربية للتمهيد تدريجياً إلى اكتساب عضويتها أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهقر مركزها في سلم توازن القوى العالمي ، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثروتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل جميع الاعتبارات سالفة الذكر في واقعة استقلال الكويت وانتهاء الحماية البريطانية عليها، وتمثلت الواقعة في تبادل أمير الكويت آنذاك الشيخ عبد الله السالم الصباح والمندوب السامي البريطاني، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة السير ويليام لوسي مذكرتين تاريخيتين شديدتي الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام (١٨٩٩م) وإعلان استقلال الكويت التام في ١٩ يونيو (١٩٦١م) (الإبراهيم،١٩٧٢: ٢٨).

المطلب الثاني: السلطات في النظام السياسي الكويتي:

دخلت دولة الكويت مرحلة جديدة بعد إعلان استقلالها، حيث بدأ العمل على وضع دستور للدولة، وأستقر الأمر على أن يوضع ذلك الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب ثم يصدر الدستور بعد أن يصدق عليه الأمير، وصدر القانون رقم ١ لعام ١٩٦٢م متضمناً النظام الأساسي للحكم للفترة الانتقالية التي بدأت من تاريخ البدء بالعمل بذلك القانون ١٩٦٢م إلى تاريخ العمل بالدستور عام ١٩٦٣م، على الرغم من أهمية الخطوات التي اتخذت على صعيد تدعيم النظام الديمقراطي النيابي في الكويت، فإن إصدار وثيقة الدستور ما زالت تمثل أهم إنجاز سياسي في تاريخ البلاد الحديث، خاصة أن مقومات أية تجربة ديمقراطية ينبغي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن تقوم على أسس وركائز عديدة أبرزها الدستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم وشعبه، ويرسم ملامح النظام السياسي لأية دولة ونطاق سلطاتها العامة، ويؤكد الدستور الكويتي إجمالاً على الرغم أن نظام الحكم ديمقراطي والسيادة فيه للأمة، باعتبارها مصدر جميع السلطات، ولعل أهم ملامح ذلك النظام الذي صاغه الدستور في الكويت كالآتي:

١. **رئيس الدولة:** رئيس الدولة في الكويت هو الأمير وأهم الاختصاصات التي يباشرها منفرداً هي:

أ) تزكية ولي العهد، وإصدار أمر بتعيينه.

ب) اختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنسبة للوزراء.

ج) حل مجلس الأمة في حالة تعذر التعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

د) مساءلة الوزراء عن أعمالهم، وهو ما نص عليه الدستور بقوله: "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته" .(الجمل،١٩٧١: ١٨١)

هـ) اقتراح تعديل الدستور والقوانين من خلال مراسيم أميرية، وهو ما يتضمن الدور التشريعي للأمير، والذي يمارسه من خلال وزرائه.

وعلى الرغم من السلطات الكبيرة التي أعطاها دستور ١٩٦٢م لأمير الكويت، إلا أن هذه السلطات ليست مطلقة ولكنها مقيدة في جانب منها بالإرادة الشعبية، والتي يعبر عنها مجلس الأمة والذي يشارك منذ البداية في اختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يدعم ويؤكد اتجاه الدستور منذ البداية إلى إقرار أسس الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبادئ المشاركة السياسية.

أما بالنسبة لمنصب ولاية العهد والإمارة مستقبلاً فإنه يجب الإشارة إلى أن الطريق الذي نص عليه الدستور لولاية الإمارة هو ولاية العهد، ذلك أن ولي العهد هو الذي يتولى الإمارة عندما يشغر مسندها لأي سبب من الأسباب، ويشترط في ولي العهد توافر عدة شروط أبرزها شرط أساس وهو: أن يكون من ذرية "مبارك الصباح"، حيث أن الإمارة وراثية في ذرية المغفور له "مبارك الصباح" بنص الدستور، وأن يكون راشداً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون إبناً شرعياً لأبوين مسلمين. وقد جاء الدستور الكويتي بطريقة فريدة في كيفية اختيار ولي العهد، وهذه الطريقة تمثل نوعاً من التوفيق بين مقتضيات كون الحكم وارثياً، ومقتضى أن يكون لممثلي الشعب رأي فيمن سيكون أميراً عليهم، إذ تمضي إجراءات اختيار ولي العهد على النحو الآتي(الجمل،١٩٩٧: ١٨٣-١٨٤):

(١) يزكي الأمير واحداً من أعضاء الأسرة الحاكمة الذي تتوافر فيهم الشروط المشار إليها من قبل.

(٢) تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة لهذا الموضوع.

(٣) تتم مبايعة المجلس إذا وافق أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

(٤) يصدر بعد ذلك أمر أميري بالتعيين.

وإذا لم تتم البيعة لولي العهد من أغلبية المجلس، يزكي الأمير ثلاثة أو أكثر من أعضاء الأسرة المالكة الذين تنطبق عليهم الشروط، وعندئذ تتسع فرصة الاختيار أمام ممثلي الشعب وليس لولي العهد بصفته هذه اختصاصات معينة في الدستور أو القانون إلا أن ينوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن الأمير في حالة تغيبه خارج البلاد، وقد جرى العرف على أن يتولى ولي العهد منصب رئيس الوزراء.

٢. **مجلس الأمة:** يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظراً للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية، وهو ما يتضح من أسلوب تكوين المجلس والوظائف التي يقوم بها.

ففي تكوين المجلس: حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب الكويتي، لذا فقد نص على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الاقتراع العام السري المباشر، إضافة إلى الوزراء غير المنتخبين والذين يعتبرون أعضاء بمجلس الأمة بحكم وظائفهم.

ويشترط في الناخب الكويتي أن يكون كويتياً الأصل، أو متجنساً بشرط أن يكون قد مر على تجنسه عشرون عاماً، وأن يكون الناخب من الذكور فقط وبالغ من العمر ٢١ سنة ميلادية، كما يشترط في المرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية، وألا يقل سنّه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة. ومن ثم، فقد حرص المشرع الكويتي على أن يكون اختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي من خلال الانتخاب الحر للمواطنين، لتأكد مشاركتهم الشعبية في الحكم وترسيخ مبادئ الديمقراطية الحديثة، وما يؤكد التوجه الكويتي لإقرار هذه المبادئ، باعتبارها أسساً ثابتة للمجتمع، هو حجم المهام المنوطة بهذا المجلس المنتخب والمعبر عن وجهة النظر الشعبية في الحكم، حيث تتعدد هذه المهام ما بين تشريعية ومالية وسياسية، وذلك على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) **الوظيفية التشريعية:** حيث يختص المجلس بمناقشة مشروعات القوانين من قبل الأعضاء المنتخبين، أو من قبل مجلس الوزراء والتصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم الرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس، كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور، وذلك طبقاً لنص المادة (١٧٤) من الدستور.

ب) **الوظيفة المالية:** حيث يقوم المجلس بمناقشة مشروع قانون الموزانة العامة، الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقديمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من انتهاء السنة المالية، وتتم إحالة هذا المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس الذي يدرسه، ويقدم تقريراً عنه ولا يصبح أي تعديل من قبل هذه اللجنة سارياً خاصة إذا كان يتضمن زيادة في الإنفاق أو خفضاً في الإيراد إلا بموافقة الحكومة والمجلس معاً.

ج) **الوظيفة السياسية:** وهي التي تتعلق بموازنته للسلطة التنفيذية وبرقابته عليها، ويحدد الدستور الكويتي عدداً من الوسائل لتحقيق تلك الوظيفة أبرزها: الأسئلة التي توجه للوزراء أو لرئيس الوزراء لاستجلاء وعرض الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصاتهم، وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوافرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في اختصاص المجلس، والاستجواب وقد يتبعه طرحاً للثقة في أحد الوزراء أو عدم التعاون معه، والمسؤولية الوزارية الفردية للوزراء أمام المجلس والتي قد تنتهي بطرح الثقة بالوزارة ككل، والشكاوى وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة التنفيذية عن أعمالها والوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دفعت هذه المهام المنوطة بمجلس الأمة العديد من الخبراء والسياسيين العرب إلى مقارنة التجربة البرلمانية بالتجارب البرلمانية في دولة الديمقراطيات العريقة، نظراً لما تتمتع به من فاعلية في الأداء: ففي عملية التشريع ورغم صلاحيات وسلطات الأمير الواسعة، إلا أنها لا يمكن أن تخرج عن إرادة أعضاء مجلس الأمة، فالأمير لا يملك سلطة تشريعية مطلقة حتى عندما يمارس صلاحياته الدستورية في الحكم بمراسيم في حالات عدم انعقاد مجلس الأمة أو حله، أو العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية، حيث يتحتم عليه في جميع هذه الأحوال الرجوع لمجلس الأمة لكي تحظى تلك القوانين بشرعية نفاذها كما أن سلطة الأمير في التأثير على التوجهات السائدة في مجلس الأمة محددة، وهذه ميزة قد تنفرد بها التجربة النيابية الكويتية عن التجارب العربية المماثلة (البحارنة،١٩٧٣: ٩٦-٩٨) .

٣. **السلطة التنفيذية:** ويتولاها طبقاً لنص المادة (٢٢) من الدستور الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، ويتضح من ذلك أن الدستور يأخذ نظرياً بأن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ولكن تماشياً مع النظام البرلماني، فإنه يجعل ممارسة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية عن طريق الوزارة ولا يتدخل فيها مباشرة.

ويمارس رئيس الدولة دوراً بارزاً وأساسياً في اختيار رئيس مجلس الوزراء، حيث يصدر أمراً أميرياً لتعيينه، ولا يشترط في هذا المجال شروط خاصة، ولكن جرى العرف على اختيار ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء، ثم يقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء ويرشحهم للأمير بخطاب رسمي، ويصدر بناء عليه مرسوم تشكيل الوزارة، الذي يوقعه رئيس مجلس الوزراء إلى جانب الأمير ويختص مجلس الوزراء برسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، كما أنه يشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. **السلطة القضائية:** هي الجهة التي يناط بها الفصل في المنازعات التي تقع بين أفراد الشعب، أو بينهم وبين أجهزة الدولة المختلفة، وقد حرص المشرع الكويتي على توفير عدد من المبادئ الأساسية لإقرار حكم القانون وسيادته ومن أهم هذه المبادئ: استقلال القضاء، وعدم التدخل في عمله من قبل أية جهة، حيث "لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون استقلال القضاء، كما يبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

كما حرص الدستور الكويتي على كفالة حق التقاضي لكل مواطن وألا يحال بين المواطن واللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه، أو بما يعتقد أنه حق له، إضافة إلى التأكيد على مبدأ علنية الجلسات حتى تشيع الطمأنينة بين الناس بحيادية ونزاهة القضاء، وهي كلها مبادئ توفر الأساس الصلب لحكم القانون.(قلعجي،١٩٧٥: ٣٠)

ويؤكد ما سبق أن الدستور الكويتي هو الداعم الأساسي لكافة المبادئ الديمقراطية الليبرالية التي تشهدها الكويت، خاصة وأن هذه المبادئ لم تكن مستوردة مثلما هو الحال في العديد من النظم النامية، إنما جاءت من تجارب تاريخية سابقة تم تتويجها بهذا الدستور.(الجمل،١٩٧١: ١٨٨)

المطلب الثالث: التنظيم الدستوري لبنية النظام السياسي الكويتي:

رغم أن العديد من الفقهاء يرون اقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة (١٠٦ من الدستور) تعطي للأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة (١٠٧) فقد نصت على أنه (للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقد حل مجلس الأمة مرتين مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦م ومجلس الأمة السادس عام ١٩٨٦م. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة (وهبة،٢٠١٤).

من ناحية أخرى فقد أكدت الممارسات هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في الكويت بشكل واضح، فبالإضافة للأمثلة السابقة يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبة، من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولي العهد(وهبة،٢٠١٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاشت دولة الكويت خلال الفترة ١٩٦٣م –٢٠٠٤م وهي فترة الحكم الدستوري ببرلمان وحوالي ١٥ سنة بدونه أي بنسبة ٦٥ إلى ٣٥% تقريباً. وكان الحل في أول مرتين مصحوباً بتعطيل بعض مواد الدستور وبمحاولات لإعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتنقيحه. وربما كان ذلك هدفاً جاداً رمت إليه السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قبوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه.

يذكر أحمد الخطيب، برلماني وسياسي كويتي، بعض الأمثلة على ضيق صدر السلطة التنفيذية بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الانتخابات في العام ١٩٦٧م ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على استشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة. وإن القاعدة الانتخابية في الكويت (المجمع الانتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين ١٣٦٧٥١ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠، وبنسبة تزيد قليلاً على ١٥%. ويعود سبب أو واحداً من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوى الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الانتخاب التفرقة القائمة، ثم المتجنسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فالعسكريين ورجال الشرطة ، إلى جانب ارتفاع سن الناخب(٢١سنة) .

يرى الباحث أن لتاريخ المشاركة السياسية الشعبية مع الحاكم في دولة الكويت ثلاث محطات بارزة، الأولى جاءت في العام ١٩٢١، حين قبل الشيخ احمد الجابر بعد استلامه الحكم تأسيس مجلس استشاري لمشاركته في الحكم مشاركة غير ملزمة، لم تدم إلا ثلاثة أشهر فقط، بعدها جاءت المحطة الثانية حين أسس المجلس التشريعي الأول، والثاني في العام ١٩٣٨، وبعدها مجلس الشورى في العام ١٩٣٩، لتفشل جميعها في الاستمرار أكثر من سنتين نتيجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لنقص التجربة وغيرها من الأسباب المدونة في بعض كتب التاريخ الحديث لدولة الكويت، أما المحطة الثالثة فكانت في إصدار دستور العام ١٩٦٢ وما نتج منه من مشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع الكويتي من خلال تشكيل سلطات ثلاث هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض في إدارة الدولة، فكانت هناك تحديات كبيرة يواجهها النظام السياسي المتمثل برأس الإمارة، يكمن أهمها في حجم التعاطي السياسي لقوى المعارضة بشتى أطيافها ومطالباتها المستمرة بامتيازات سياسية تزيد من حجم المشاركة الشعبية في القرار من جانب، وتقلل من نفوذ الأسرة الحاكمة في سلطة القرار من جانب أخر.

التنظيم الدستوري لبنية النظام الكويتي:

يمر اختيار الحاكم في الكويت بمرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى بترشيح الأسرة الحاكمة للحاكم الجديد بعد انتهاء فترة حكم الحاكم السابق، أما المرحلة الثانية فتتمثل بمبايعة وجهاء الكويت له وإقرارهم اختياره إما صراحة أو ضمناً، فهو يستمد مركزه من هذه المبايعة، لا بمجرد ترشيحه، وإن سلطته مستمدة من وجهاء القوم ما داموا هم الذين يقومون بانتخابه، ولقد استمرت تلك القاعدة الأساسية، المبايعة أو الموافقة على الحاكم الجديد منذ نشأة الدولة، وحتى أن أصبحت هي القاعدة العرفية الدستورية التي يقوم عليها اختيار الحاكم، والتي انتقلت بعد ذلك إلى الدستور الكويتي فصارت نصاً دستورياً يقوم عليه إقرار اختيار الحاكم الجديد مبايعته بواسطة مجلس الأمة.

يقسم الفكر السياسي الحكومات من حيث مصدر السيادة والسلطان في الدولة، ومن حيث ممارسة أو مباشرة السيادة أو السلطان إلى حكومات فردية يكون هو صاحب السلطة مع اختلاف التبريرات المذهبية لمصدر تلك السلطة، وإلى حكومات أقلية أو ارستقراطية، حيث يمارس السلطة فئة قليلة متميزة من الناس يتركز في يدها السلطان. وإلى نوع ثالث وهو حكومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ديمقراطية أي حكومة الشعب، إذ يكون الشعب هو مصدر السلطة وصاحب السيادة وحيث يباشر الشعب (أغلبية الشعب) السلطة وحكم نفسه(متولي، ١٩٧٤: ٦١) .

كما يقسم الفكر السياسي أساليب أو صور الديمقراطية أو ممارسة الشعب حكم نفسه إلى ثلاثة صور هي: الديمقراطية المباشرة، حيث يباشر الشعب حكم نفسه بنفسه ويتولى مظاهر السيادة (خاصة التشريع) أو الديمقراطية النيابية، حيث يختار الشعب نواباً يباشرون السلطة ويقومون بأعباء الحكم نيابية عنه، أو ديمقراطية شبه مباشرة وهي نظام وسط بين الصورتين السابقتين، فالشعب يختار نواباً ينوبون عنه في مباشرة السلطة، ولكنهم يعودون إلى معرفة رأيه وإرادته مباشرة السلطة، ولكنهم يعودون إلى معرفة رأيه وإرادته مباشرة في حالات مختلفة، أو يملي هو تلك الإرادة في أحيانٍ متعددة بواسطة أساليب الاستفتاء الشعبي والاقتراح الشعبي والاعتراض الشعبي وعزل النواب (متولي، ١٩٧٤: ٦٢).

وفي السياق ذاته تنص المادة السادسة من الدستور على أن: نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين في هذا الدستور(المادة ٦، من الدستور الكويتي). فالدستور هو من يقرر بأن نظام الحكم ديمقراطي، ولكنه طرح صورة الديمقراطية المباشرة وشبه المباشرة وأخذ بالنظام النيابي، حيث يقتصر دور الشعب على انتخاب مجلس أمة يحكم باسمه لمدة معلومة، وأركانه على النحو التالي (الجليل، ١٩٨٢ :٩٥):

- **ركن البرلمان المنتخب:**

لا يتحقق هذا الركن إلا بوجود برلمان منتخب كله أو معظمه بواسطة الشعب، ويباشر سلطات فعلية في شؤون الحكم وخصوصاً السلطة التشريعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد قرر الدستور الكويتي هذا الركن في المادة (٨٠) منه عندما نص على أن:"مجلس الأمة يتكون من ٥٠ عضواً يختارون عن طريق الانتخاب الحر المباشر، إضافة إلى ذلك اختصاص مجلس الأمة بمراقبة الحكومة واختصاصاته بباقي الشئون المالية وإقرار المعاهدات.

- **ركن عضو البرلمان يمثل الأمة بأسرها:**

فقد نصت على هذا المبدأ المادة (١٠٨) من الدستور على أن : "عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها ويرعى المصلحة العامة ، ولا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه".

-ركن استقلال البرلمان عن هيئة الناخبين مدة ولايته:

يستقل مجلس الأمة في الكويت عن الناخبين الذين اختاروهم طوال مدة ولايته ونصت عليه المادة (١٠٨) من الدستور بوضوح بأن: "لا سلطان لأي هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه"، وتطبيقاً للمبدأ نفسه قررت المادة (٢٨) من قانون الانتخاب بطلان كل توكيل انتخابي معلق على شرط ولا يعتد به ومن ناحية يقتصر دور الناخبين على اختيار هؤلاء الأعضاء ، كل أربع سنوات ، ما لم يقرر الدستور اختصاصاً آخر غير هذا الاختصاص.

-ركن البرلمان يمثل الأمة لمدة محددة:

يقصد به توقيت البرلمان لمدة معينة يتجدد دورياً، ليتيح فرصة الرجوع إلى الشعب من وقت لآخر لمعرفة رغباته وإرادته، ولكي يتيح للشعب مراقبة نوابه، ذلك لأنهم لو ظلوا نواباً مدى الحياة قد يؤدي إلى الانحراف بالسلطة واستبدادهم، وضعف فكرة تمثيل الأمة مع مرور الزمن، ولقد قرر الدستور الكويتي هذا الركن من أركان النظام النيابي، بأن جعل مدة نيابة مجلس الأمة أربع سنوات وذلك بمقتضى المادة (٣٨) منه التي تنص على أن : "مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويجري التجديد خلال الستين يوماً السابقة على نهاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك المدة" ومن خلال العرض السابق يظهر بوضوح أن الدستور الكويتي قد أخذ بالنظام الديمقراطي النيابي.

تطور التجربة الديمقراطية في الكويت:

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت منذ مطلع القرن العشرين، وذلك استجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل المتكرر للدولة البريطانية في منطقة الخليج العربي، إضافة لوجود العديد من المتغيرات الداخلية الاقتصادية التي تمثلت في اتساع رقعة التجارة، وازدياد الإقبال على الغوص من أجل الحصول على اللؤلؤ وبيعه، ومتغيرات أخرى عديدة، وقد أدى وجود مثل هذه التغيرات إلى إحداث آثار عميقة على الكويت التي استقطبت المهاجرين من السكان من المناطق القريبة، ونمو فئات اجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظم القائمة، ومن هنا بدأت تظهر الملامح الأولى لدولة المؤسسات والتي كان من أبرز مظاهرها ما يلي(بشارة، ٢٠٠٠: ١٠):

١. تجربة المجلس الاستشاري في الكويت لعام 1921، والذي جاء بناءً على جملة مطالب لنخبة التجار في الكويت، وقد أوجد هذا المجلس نوعاً من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم والذي كان له أثره البعيد فيما بعد على مجمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت.

٢. تنامي المطالب من قبل الكتلة الوطنية عام 1938 بالمشاركة السياسية كطريق وحيد للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة، وتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محددة من المجتمع. وقد أدى وجود العديد من الظروف الداخلية والخارجية في الكويت إلى الإطاحة بهذه الحركة، إلا أنها مثلت نقطة فاصلة في تاريخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت السياسي، حيث نتج عنها تشكيل مجلس منتخب جديد، وقد أصدر هذا المجلس أول وثيقة دستورية في الثاني من حزيران/ يونيو1938م لتضع الأسس الدستورية لنظام ديمقراطي برلمان حديث.

وقد انتخب أول مجلس للأمة، عملاً بمواد الدستور الذي أكد الفصل بين السلطات، بتاريخ 23 يناير1963 م(الجمل، ١٩٧٠: ١٣٣)، تبعه المجلس الثاني في25 يناير1967، ثم المجلس الثالث في 23 يناير 1971، فالمجلس الرابع في27 يناير1975م، غير أن المجلس الأخير أو ما يعرف بالفصل التشريعي الرابع انتهى في 20 يوليو1976م، أي بعد عام وأقل من سبعة أشهر على انتخابه.كان الحل غير دستوري، حيث صاحبه أمر أميري أصدره الشيخ صباح السالم الصباح الذي تولى الحكم عام 1965 بتعطيل أربع مواد دستورية من بينها تلك التي تنص على إجراء انتخابات المجلس الجديد في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة حل المجلس، بل إن الأمر الأميري تضمن كذلك إنشاء لجنة للنظر في تنقيح الدستور(العتيبي، ٢٠٠٥: ٦٥)، وبعد 18 أسبوعاً من الاجتماعات المستمرة انتهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها بعد أن أقرت تعديل المادة الثانية لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع واقترحت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة إلى60 عضواً بدلاً من خمسين، من دون أن تقترب من مساحة الحريات التي كفلها الدستور ولا من مهام السلطة التشريعية في دولة الكويت (الرشيدي، ١٩٩٣: ٢٥٧)

نصت المادة (14) من الدستور الكويتي على أنه "يتولى السلطة التشريعية الأمير والمجلس التأسيسي، ولا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلس التأسيسي وصدق عليه الأمير"، فالسلطة التشريعية إذن تتكون من جهتين هما: الأمير، والمجلس التأسيسي، وتنحصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختصاصات الأمير التشريعية في اقتراح القوانين، وحق التصديق عليها أما بالنسبة لحق اقتراح القوانين فتتم بناءً على اقتراحات مشروعات القوانين بمرسوم أميري، وبذلك يشارك مجلس الوزراء في عملية اقتراح القوانين، وهذا ما نصت عليه المادة (17) من الدستور الكويتي على أن: " يتولى المجلس التأسيسي النظر في مشروعات القوانين التي تعرض عليه مجلس الوزراء".

وأكدت ذلك المادة (٢٥) من اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي بقولها: تكون إحالة مشروعات القوانين إلى المجلس التأسيسي بقرار من مجلس الوزراء يبلغ رئيس المجلس بكتاب يرفق به خمسون نسخة من المشروع، كما أن للأمير حق التصديق على القوانين المختلفة، وهذا ما أكدته المادة (14) من الدستور المؤقت في دولة الكويت بأنه: "لا يصدر قانون إلا إذا أقره المجلس التأسيسي وصدق عليه الأمير". ويترتب على ذلك أن هذا القانون يكون نافذاً بعد نشره في الجريدة الرسمية، وللأمير حق الاعتراض على القانون، والامتناع عن التصديق عليه، فيموت القانون، لأن الدستور أعطى للأمير حق اعتراض مطلق، وليس مجرد حق اعتراض توقيفي (الطبطبائي، ١٩٨٥: ٢٤)

وقد برر البعض ذلك بالقول أن الدستور المؤقت لم يمنح لأعضاء المجلس التأسيسي حق اقتراح القوانين، ما دام دورهم يقتصر على الموافقة أو عدم الموافقة على مشروعات القوانين التي تحال إليهم من مجلس الوزراء الذي يرأسه الأمير، وهو الذي كان مفروضاً أن يملك حق الاعتراض، وذهب رأي الآخر إلى أن التبريرات التي جاء بها أنصار الرأي الأول غير منطقية، ولا تؤدي إلى النتيجة التي يريدها، لأن حق الاعتراض لا يتنافى مع كون حق الاقتراح مقصوراً على الأمير وحده دون المجلس التأسيسي، وليس صحيحاً أن دور هذا المجلس يقتصر على مجرد الموافقة أو عدم الموافقة على مشروعات القوانين التي يقترحها الأمير عليها، بل إن دوره يمتد إلى التعديل فيها، وإقرارها في الصورة التي يراها، فإذا كان الأمر كذلك فإن هناك ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدعوا إلى تقرير حق السلطة التنفيذية في التصديق على القوانين أو الاعتراض عليها بالصورة التي أقرها المجلس، والتي تختلف عن الصورة التي قدم بها مشروع القانون من السلطة التنفيذية (الشاعر، ١٩٩٦: ٥٥).

أما بالنسبة للمجلس التأسيسي فهو الهيئة المناط بها مهمة وضع مشروع دستور للبلاد، ويتكون هذا المجلس من نوعين من الأعضاء (المادة 15 من الدستور الكويتي):

١. أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، وعددهم عشرين عضواً، ويشترط في المرشح لعضوية المجلس التأسيسي ما يأتي(المادتان13،9 من قانون انتخاب أعضاء المجلس):

- أن يكون كويتياً من الذكور مدرجاً اسمه في جدول الانتخاب.
- ألا تقل سنة عن ثلاثين سنة ميلادية.
- أعضاء بحكم وظائفهم، وهم الوزراء.
- أن يجيد القراءة والكتابة.

٢. أجازت المادة (٣٦) من الدستور الجمع بين تولي الوزارة وعضوية المجلس التأسيسي، وبمقتضى ذلك أصبح عدد أعضاء المجلس التأسيسي (٣١) عضواً منتخبين ويحكم وظائفهم.

ويمارس المجلس التأسيسي اختصاصاً تشريعياً يتمثل في الآتي (الطبطبائي، ١٩٨٥: ٣٢٩):

١. لم يعط الدستور للمجلس التأسيسي حق اقتراح القوانين، إذا انفردت بهذا الحق السلطة التنفيذية وحدها، ولكن اللائحة الداخلية للمجلس أشارت إلى حق كل عضو من أعضاء المجلس في تقديم" اقتراح برغبته في اتخاذ إجراء معين، ومتى وافق المجلس على ذلك كان هذا منه" اقتراحاً برغبة، يبلغ إلى الوزارة المختصة ولكن هذا الاقتراح لا يلزم السلطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنفيذية بشيء إذ تستطيع رفضه، كما يمكنها الاستجابة له. وإذا كان المجلس لا يملك حق اقتراح القوانين، إلا أن له مناقشتها بعد تقديمها له من مجلس الوزراء، كما له تعديلها بالصورة التي يراها، وبذلك يشارك المجلس التأسيسي في العملية التشريعية، إلى جانب الأمير الذي يملك حق اقتراح القوانين والتصديق عليها.

٢. كان للمجلس اختصاص رئيسي، وهو الغرض الأساسي من وجوده، ويتمثل في إعداد مشروع الدستور الدائم للكويت، وقد نصت المادة الأولى من الدستور على هذا الاختصاص بأنه: "يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور بين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها".

ولكن المجلس لم يكن ينفرد بهذه الوظيفة التأسيسية، وإنما يشاركه فيها الأمير إذ لا يعتبر مشروع الدستور الذي يضعه المجلس نافذاً إلا بعد تصديق الأمير عليه في دولة الكويت بيتم إصداره فيما بعد، ولم يضع دستور الكويت شروطاً يجب توافرها في رئيس الدولة اكتفاء بالشروط التي وضعها بالنسبة لولي العهد، فيشترط في ولي العهد أن يكون (حلمي، ١٩٨٨: ٧٠) :

- رشيداً عاقلاً.
- ابناً شرعياً لأبوين مسلمين.
- أن يكون من ذرية المغفور له مبارك الصباح.

كما نصت المادة 60 من الدستور الكويتي على أنه: "يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته، في جلسة خاصة لمجلس الأمة، اليمين الآتية: أقسم بالله العظيم أن احترم الدستور وقوانين الدولة، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتبين أن دستور الكويت قد أخذ بنظام المجلس الواحد، أخذاً بالرأي الغالب في الفكر الحديث الذي يعتبر نظام المجلس الواحد تقدماً ديمقراطياً، ويرى أن نظام المجلسين، ويمثل اتجاهاً نحو الاعتراف بالأرسطوقراطية وانقسام الأمة إلى طبقات. وتأخذ بنظام المجلس الواحد معظم الدول العربية، فقد أخذت به اليمن ويسمى هناك مجلس النواب، كما أخذت به مصر ويسمى مجلس الشعب، أما في المملكة الأردنية الهاشمية فتتألف الهيئة التشريعية فيها من مجلسين هما الأعيان ومجلس النواب. ويخلط النظام السياسي في الكويت بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومن المعروف في العالم أن النظام الفرنسي هو خير ما يمثل هذا النظام المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه شبه بين النظام الفرنسي والنظام السياسي الكويتي، حيث أن الرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب ولكن الأمير الكويتي لا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة بعكس الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين (من خلال الوزراء) (البحيري، ٢٠٠٨).

الصراع الاجتماعي في الكويت:

بالرغم من تنوع المجتمعات الحديثة، إلا أنها تنتقل في الوقت نفسه لحالة من التفكك والصراع الاجتماعي التدريجي وغير الملاحظ، ويعود هذا التراجع إلى فشل الأنظمة السياسية بمكوناتها ونخبها، في التعامل مع التنوع وإدارته إدارة صائبة وعادلة، ويتضح أن واحدة من أكثر القضايا التي تجعل التنوع يتحول لصراع سلبي تتفاقم عندما تنفرد ثقافة واحدة في المجتمع بالسيطرة على بقية الثقافات مما ينتج رفضاً ومقاومة، ويجمع الكويتيون على دستور ١٩٦٢ بصفته وثيقة تاريخية تقود علاقتهم بحكومتهم وببعضهم البعض وبالأسر الحاكمة، وهم يجمعون بنفس الوقت على حدود الدولة وكيانها المستقل، هناك في دولة الكويت واقع كياني كويتي منذ استلام صباح الأول للحكم في أواسط القرن الثامن عشر، فبينما أزداد الكويتيون تنوعاً بفضل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التغير والتعليم والحداثة والسفر والترحال والهجرات ونمو الطبقة الوسطى عانت الدولة من ضعف في مقدرتها على تطبيق العدالة والمساواة بين هذه الفئات المختلفة فعلى مر العقود الماضية تفاقمت الحالة الكويتية عدة أبعاد تقع بين رعايا التنوع ومقاومته وبين تبيينه وبين رفضه وتهميشه، وهذا يدل على عدم وجود سياسة واضحة المعالم وإستراتيجية مدروسة للتعامل مع التنوع وأثره على التماسك الاجتماعي في الكويت، حيث يزداد الأمر أهمية بعد وجود الربيع العربي لأن الكويت تمر بمرحلة التعامل مع استحقاقات المرحلة في ظل واقعها المتنوع واكتشافها لشروط التعايش بين فئاتها المختلفة(الباز، ٢٠٠٩).

ومن أبرز القضايا الاجتماعية ذات التأثيرات السياسية على المجتمع الكويتي ما يلي:

أ- قضية البدون:

تطورت قضية البدون بصورة طبيعية من جراء تحول فئة من الناس ومن القبائل وغيرها من القادمين للكويت ممن انقطعت صلتهم بالوطن سواء أكان هذا الوطن في العراق بشكل أساسي أو في السعودية أو في إيران، بالمحصلة برزت قضية البدون بصفتها فئة لا تحمل أي جنسية بينما لديها أقرباء من حملة الجنسية الكويتية، ففي عام ١٩٨٦ توقفت الكويت عن أعتبار البدون جزء من الإحصاء الكويتي، مما أدى إلى انتشار التخوف والتذمر من الوضع الجديد في صفوفهم، وقد صدرت أيضاً إجراءات تمنعهم من حقوق التعليم والعلاج كبقية الكويتيين، إلا أن الزلزال الأكبر الذي مس هذه المجموعة كان غزو العراق للكويت ١٩٩٠ ،فمنذ ذلك الوقت خاصة عند تحرير دولة الكويت، وخروج عشرات الآلاف من البدون وضعت دولة الكويت إجراءات مشددة على البدون مؤكدة في كل إعلان وبتصريح أن لديهم جوازات سفر أخرى من دول أخرى وعليهم أن يخرجوها لتسوية أوضاعهم (بدران، ٢٠٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- المشاركة السياسية للمرأة:

هناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو أقل عوامل الصراع في هذه المسألة، وإن كان هو البارز إلى درجة خديعة المراقب بأن هناك معركة في تفسيرات الشريعة الإسلامية، هناك جماعة تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، وتعتبرها قضية ولاية عامة، لا يجوز للنساء ممارستها، ولكن الحقيقة أن موقف عدد من هؤلاء يعكس حالة اجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية، فهم ينتمون إلى مناطق انتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضايا المرأة، وحتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية (بلقزير، ٢٠١٣).

ج- القبلية والصراع الاجتماعي

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية وبات ما يعرف بالانتخابات الفرعية، وهي تلك التي تجريها القبائل داخلياً لمعرفة مرشحيها، مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية التي جرت في دولة الكويت، هذه الانتخابات الفرعية، والتي تمنعها قوانين الانتخابات الكويتية، باتت تمثل للكثيرين، النتائج الأولية للانتخابات العامة، إذ في كثير من الأحيان يكفي للشخص أن يكون مرشح القبيلة ليضمن مقعده في مجلس الأمة. ويتفاقم ويزداد الصراع الاجتماعي إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع، وقد يبلغ الخطر أقصاه إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات. وإذا ما تم التسليم بمثل هذه الرؤية، فإن ما دفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجوابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية فهو لأن الحضر في دولة الكويت يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائياً مع تعداد المجموعة، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع (البهو، ٢٠٠٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن القراءة الصحيحة لإرثنا السياسي توجب علينا أن نعي أنه بسبب العبث بالنظام الانتخابي فقدُ هيِّئت الأجواء لانقسامات جديدة لم تكن في الحسبان من أخطرها تعزيز الانقسامات الفئوية وإشعال النعرات الطائفية والقبلية، ناهيك بجنوح المرشحين لانتخابات مجلس الأمة إلى أساليب غير شريفة، نتيجة لسهولة تحركاتهم الانتخابية داخل مساحة جغرافية محدودة، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى قتل مبادئ الوحدة الوطنية والممارسات السياسية الصحيحة والنزيهة بصورة بطيئة طوال الفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٦. لذا يتوجب إصلاح العقليات والنفوس قبل المضي قدماً في تجربة الأحزاب؛ إذ لا بد من بعض الإعداد السياسي والتوعية الشعبية وبيان مخاطر الطائفية والقبلية، ففرص نجاح الانضباطية الحزبية تبدو محدودة، وهناك ثمة احتمالات مؤكدة بأن يحاول البعض استغلال مثل هذه الأدوات السياسية لمصالح طائفية وقبلية ومقاصد فاسدة، كما في لبنان والعراق مثلاً (الجوجو، ١٩٩٦).

تعد الحركة الدستورية الإسلامية أفضل الحركات السياسية تنظيماً، حيث لم تستطع مقاومة المد القبلي على سبيل المثال في مواجهة التقسيمة الإنتخابية الظالمة، فوقفت ضد الحقوق السياسية للمرأة ومارست الانتخابات الفرعية جهاراً نهاراً في عمل يتنافى وأدبياتها المعلنة. لذا من اللازم خلق بيئة صالحة لتطبيق الحياة الحزبية وهذا الأمر يستدعي بعض التعديلات. فالنظام السياسي في الكويت هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دواعم الديمقراطية مع الحفاظ على حكم آل الصباح. إن تطبيق نظام الأحزاب بصورة فورية من دون إجراءات مسبقة سيسبب خللاً كبيراً في هذا النظام الوسط الذي لم يصمم على أساس النظام البرلماني الذي ينص على حكم الأحزاب وعلى تشكيل الحكومة من أعضاء مجلس الأمة المنتخبين، بل إن مسألة توزير أبناء الأسرة الحاكمة ليس لها تفصيل واضح في هذا الإطار (الخالدي، ١٩٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الاستقرار السياسي ومؤشراته في دولة الكويت

إن موضوع الديمقراطية وحكم الإنسان لنفسه، هو قضية عالمية تهم كافة المجتمعات، ويجب الاعتراف بأن العالم أصبح يعيش في وضعية وحقبة زمنية تتطلب أن يكون هناك أدنى قاسم من الحفاظ على كرامة الإنسان ليحيا بحرية وديمقراطية في مجتمع لا يعاقبه على ما يكتب ولا كيف يفكر ولا ماذا يقول أو يؤمن ضمن عقيدة ونظم وتقاليد وتراث المجتمع، ولا شك أن مشاركة المواطن بتقرير مصير دولته وشؤونها العامة تلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على المكاسب وترسيخها، ولذلك فكلما كان هناك نهج وتوجه لدى المجتمعات والأنظمة نحو الديمقراطية، كلما ترسخت المكتسبات. وفي الكويت فإن روح الممارسة الديمقراطية بدأت منذ عام (١٧٥٢م)، عندما وافق المجتمع في تلك الفترة على تنصيب آل الصباح حكاماً على الكويت عن طريق ما عرف بالإجماع والشورى، فحكم العائلة الحاكمة أتى عن طريق ديمقراطي أشبه بما يعرف بالانتخابات، حيث وافقت الأغلبية من سكان الكويت على من سيحكم هذا المجتمع الصغير البسيط، وهكذا حصل الكويتيون على ما أرادوا دون أن يفرض عليهم حكم محدد، وكان هذا البناء الأول لتأهيل الديمقراطية في المجتمع الكويتي الصغير.

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستقرار السياسي في دولة الكويت

المبحث الثاني: الاستقرار في دولة الكويت في الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الاستقرار السياسي في دولة الكويت:

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: تحديات التجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي

المطلب الاول : تحديات التجربة الديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣

تجسد التجربة البرلمانية الحالة الديمقراطية في الكويت التي تعتبر أعرق وأقدم التجارب الخليجية، إذ تشكل أول مجلس نيابي منتخب في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣ بعد حصول الكويت على الاستقلال في ١٩ حزيران ١٩٦١ ،وأصبحت في ١٤ أيار ١٩٦٣ عضواً في هيئة الأمم المتحدة. إلا أن التجربة البرلمانية لم تخل من الإخفاق أو الانقطاع منذ السبعينيات من القرن العشرين، ولم تصل إلى مرحلة النضج في بناء مؤسسة ديمقراطية ليبرالي ضامنة لحقوق المرأة، والمواطنة والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون كبديل مطلوب من القبلية والجهوية والطائفية، واستمرار حالة المواجهة بين الحكومات الكويتية المتعاقبة وقوى المعارضة داخل مجلس الأمة، وتدخل الحكام الأمراء في بعض الأحيان لحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، مما أدى إلى أزمات سياسية وتعثر في التجربة الديمقراطية الناشئة.

بدأت الخطوات الديمقراطية بصدور قانون انتخابات المجلس التأسيسي الرقم (٢٥) لسنة ١٩٦١، وإعلان الدستور عام ١٩٦٢ وتحول الكويت بشكل تدريجي إلى دولة مؤسسات مع انطلاق التجربة الحديثة في البلاد وكان المجلس التأسيسي عام ١٩٦٢ مكون من ٢٠ عضواً منتخباً لوضع دستور للبلاد، وتم انتخاب أول مجلس للأمة يتكون من ٥٠ عضواً في ١٠ دوائر انتخابية، وجرت أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في ٢٣ كانون الثاني١٩٦٣ كمرحلة جديدة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحياة السياسية للكويت، وفسرت هذه الخطوة الدستورية بأنها ناتجة من تهديد العراق الموجه إلى الكويت بعد إعلان الزعيم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ضم الكويت إلى العراق، ثم حاول الشيخ عبد الله السالم الصباح إجراء مصالحة وطنية فجاء بعشرة من التجار لينضموا إلى المجلس الأعلى(الإبراهيم، ١٩٨٠: ١٤٩-١٥٠). ويعتبر إصدار الدستور الجديد في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٢ كأول دستور في دول الخليج العربي آنذاك والذي تضمن خمسة أقسام في ١٣٨ مادة(جويس، ٢٠٠١: ١٦٢). وأطلق بعض المؤرخين على الشيخ عبد الله السالم الصباح لقب (مؤسس دولة الكويت الدستورية) .

انتقلت التجربة الديمقراطية في الكويت إلى مرحلة جديدة بعد الاهتزازات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وآثاره على الصعيد الداخلي للدول الخليجية وإلى تبني الحكومة الكويتية بعض الإصلاحات السياسية والديمقراطية بإصدار مشروع تعديل قانون الانتخابات لكي يسمح للمرأة الكويتية ولأول مرة في تاريخ البلاد بممارسة حقوقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة في إطار توسيع المشاركة السياسية والشعبية في العملية الديمقراطية، ثم وافقت الحكومة على إشهار (الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان) في آب ٢٠٠٤ برئاسة جاسم القطامي الذي أكد ضرورة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في البلاد مثل مشكلة البدون وخدم المنازل والمربيات الأجنبيات(الحياة، ٢٠٠٤).

وفي جانب آخر، قلصت الحكومة عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى ٥ دوائر بهدف تقليل تأثير الولاءات الفرعية القبلية والمذهبية في نتائج المشهد الانتخابي، ويتكون مجلس الأمة بالأساس من ٥٠ عضواً في ٥ دوائر انتخابية أي انتخاب ١٠ نواب عن كل دائرة ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، ولكل ناخب الحق بالتصويت لأربعة مرشحين، وظل هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر معمولاً به إلى عام ٢٠١٢، علماً أن مدة المجلس أربع سنوات. وبعدها أصبح حق التصويت يقتصر على صوت واحد لكل مواطن. أما الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة فهم أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم ولا يزيد عددهم على ثلث عدد أعضاء المجلس. هذا إلى جانب انتشار ظاهرة إقامة القبائل انتخابات فرعية في ظل الصمت الحكومي، وهي تجرى عادة قبل موعد الانتخابات البرلمانية كما حصل في أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٣ و٢٠٠٦، وهدف القبائل الأساسي من هذه الانتخابات التعرف إلى طبيعة أصوات الناخبين ومحاولة حسم خياراتهم وعدم تشتيت أصواتهم من التابعين لها قبل خوض الانتخابات النهائي.

وكان قانون الصوت الواحد محل خلاف بين الحكومة والمعارضة والإصلاحيين، ففي انتخابات مجلس الأمة في أيار ٢٠٠٦ حاول التيار الإصلاحي في المعارضة البرلمانية خفض عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر، في حين أوصت الحكومة بخفضها إلى ١٠ دوائر، وأدى ذلك إلى خلاف مع الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر وحل مجلس الأمة، وفي تموز ٢٠٠٦ مرر قانون الانتخابات الجديد بسهولة في المجلس، وحظي بموافقة الأمير وتم تخفيض الدوائر من ٢٥ إلى ٥ دوائر والإبقاء على ٥٠ مقعداً كعدد كلي للمقاعد في المجلس، واعتماد نظام الأصوات الأربعة لكل شخص. وكان هذا النظام في التصويت في مصلحة التحالف الإسلامي- القبلي في المعارضة الجديدة نتيجة الزخم الذي يحصل عليه المرشح القبلي من تأييد القبيلة له نتيجة التزكية التي يحصل عليها من زعيم القبيلة، بل إن القبائل استفادت من ذلك النظام في إقامة انتخابات فرعية تمهيدية لكي تختار مسبقاً مرشحيها والتنسيق مع القبائل الأخرى من أجل التكامل بين الدوائر واللوائح الانتخابية(العتيقي، ٢٠١٣).

لم يكن ينظر في المشهد الديمقراطي بالكويت قبل عام ٢٠٠٩ إلى التيار الإسلامي على أنه قوة معارضة حقيقية وواضحة للحكومة. ولكن الحال تغير في موقف جماعة الإخوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلمين والجناح السياسي لها (الحركة الدستورية الإسلامية/حدس) في مواجهة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر محمد الصباح (يعرف بأنه ليبرالي الاتجاه وله خبرة دبلوماسية) واتهامه بالفساد منذ توليه منصب رئيس الوزراء أول مرة في شباط ٢٠٠٦ والذي استقال عدة مرات، وتم حل مجلس الأمة في ٢١ أيار ٢٠٠٦، وحل المجلس في ١٩ آذار ٢٠٠٨، وحل المجلس في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ بسبب المواجهة بين الحكومة والمعارضة في مجلس الأمة، وكثرة الاستجوابات المقدمة ضد رئيس الوزراء التي تحرج السلطة والحكومة معا. ولكن في كل مرة يتم إعادة تكليفه من جديد، ويظهر بوضوح أنه عندما كان مجلس الأمة يقدم طلبا لاستجواب رئيس الوزراء يقوم أمير البلاد بحل المجلس فأدى ذلك إلى حل المجلس ثلاث مرات في الأعوام بين ٢٠٠٦/٢٠٠٨/٢٠٠٩، واستقالة الحكومة سبع مرات بهدف إفشال استجواب مجلس الأمة.

وقد وقفت الحركة الدستورية الإسلامية/حدس مع كتلة العمل الشعبي في المعارضة ضد رئيس الوزراء السابق في كانون الأول ٢٠١٠ وتحولت إلى مواجهة واحتجاجات ثم استقال رئيس الوزراء في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ووافق أخيراً أمير البلاد على قبولها لإنهاء هذه المواجهة وليحل بديلاً منه الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح. أما النواب المستقلون الموالون للحكومة فاستدعي العديد منهم للاستجواب بتهم تلقي الرشى من قبل رئيس الوزراء المستقيل(كريم، ٢٠١١) (انظر الجدول الرقم (١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول الرقم (١) واقع مجلس الأمة بين (٢٠٠٣-٢٠١٥)

التاريخ	انتهاء الدورة
٢٠٠٣	تم انتهاء الدورة
٢٠٠٦	تم حل المجلس
٢٠٠٨	تم حل المجلس
٢٠٠٩	تم حل المجلس
٢٠١١	تم حل المجلس
٢٠١٢	تم حل المجلس
٢٠١٣/٧/٢٧	انتخابات المجلس الأخير

لقد تميزت انتخابات عام ٢٠٠٩ بحصول المرأة على ٤ مقاعد، وتقلص نفوذ التيار الإسلامي من الإخوان المسلمين (مقعد واحد بدلاً من ثلاثة مقاعد عام ٢٠٠٩) والتجمع الإسلامي السلفي (حصل على مقعدين بدلا من أربعة مقاعد عام ٢٠٠٨) وصعود المستقلين أصحاب التوجه الليبرالي وزيادة مكانة الشيعة إلى تسعة مقاعد عام ٢٠٠٩ بدلاً من خمسة مقاعد في عام ٢٠٠٨، وحصول المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الديمقراطي على مقعد واحد في مجلس الأمة .ويشير فوز المستقلين إلى أن الرأي العام الكويتي بدأ يبتعد شيئاً فشيئاً عن الكتل والتنظيمات والوجوه والشخصيات السياسية (التقليدية) ولا سيما أن ٤٠ بالمئة من أعضاء مجلس الأمة في عام ٢٠٠٩ كانوا من الوجوه الجديدة بالمجلس الذين لم يسبق لهم أن انتخبوا فيه(Al-awadi, 2009) (انظر الجدول الرقم (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول الرقم (٢): التنظيمات والقوى السياسية في العمل الديمقراطي بالكويت (٢٠٠٣-٢٠١٥)

التجمع الإسلامي السلفي
التحالف الإسلامي الوطني/شيعي
الحركة الدستورية الإسلامية/حدس
كتلة العمل الشعبي
تجمع الميثاق الوطني
حركة التوافق الوطني الإسلامية
الكتلة الإسلامية (مجلس الأمة)
المنبر الديمقراطي
التحالف الوطني الديمقراطي
كتلة العمل الوطني
الحركة الدستورية الشعبية
تجمع العدالة والسلام
تجمع الرسالة الإنسانية الوطني
ائتلاف التجمعات الوطنية

تجنبت الدولة الكويتية حدوث تظاهرات على نطاق واسع بعد حالة التغيير العربي في عام ٢٠١١، واستفادت من غنى ثروات الإمارة الصغيرة وقلة عدد سكانها ووجود دولة قادرة على إعادة توزيع الثروات على معظم مواطنيها إلى حدٍ كبير، وعلى الرغم من ذلك ظهرت مواجهات في شباط ٢٠١١ بين الحكومة وقوى شبابية ومعارضة من مجلس الأمة معظمهم من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطلاب والمهنيين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وأطلق على المجموعة (السور الخامس) لدفع الناس إلى الانضمام لتظاهرات خارج مبنى البرلمان للاحتجاج على ما وصفوه (بممارسات حكومية غير ديمقراطية)، والتي وصلت إلى مرحلة دخول المحتجين إلى البرلمان واحتلوه لمدة قصيرة، واستمرار المسيرات المطالبة باستقالة رئيس الوزراء السابق، الذي أعلن بالفعل الاستقالة وقامت قوى المعارضة بعد احتجاجات تعتبر الأكبر في البلاد أطلق عليها (الربيع الكويتي) (ديفيدسون، ٢٠١٤: ٣٧٢-٣٧٧) في تشرين الثاني ٢٠١٢ بالتنسيق مع تجمعات الشباب بمسيرة اسمها (كرامة وطن) للاحتجاج على قانون تقسيم الدوائر الانتخابية الجديد الذي اعتبرته المعارضة يدعم القوى المؤيدة للحكومة داخل البرلمان، وحدثت مواجهات بين المتظاهرين والأمن وإعلان حالة الاستنفار العام في صفوف الجيش الكويتي(العزباوي، ٢٠١٢).

تميزت دولة الكويت في عام ٢٠١٢ بإجراء عمليتين انتخابيتين، الأولى في شباط، والثانية في كانون الأول. وعزز نظام الأصوات الأربعة في هذه الانتخابات من حظوظ القبائل والإسلاميين، وسيطرة الائتلاف الإسلامي – القبلي الذي تمثله المعارضة في الانتخابات الأولى بفوزه بـ ٢٤ مقعداً من أصل ٥٠ مقعداً في مجلس الأمة، وهزيمة المرأة التي لم تحصل على أي مقعد. ولكن المحكمة الدستورية أقرت بطلان هذه الانتخابات وإعادة المجلس الذي سبق وتم حله في ٦ كانون الأول٢٠١١، وقد ظهرت شائعات في المجتمع الكويتي تشير إلى حدوث رشاوي من جهات حكومية للنواب في مجلس الأمة الكويتي، مما زاد من حدة الخلاف بين الحكومة وقوى المعارضة في المجلس التي أدت إلى حله في حزيران ٢٠١٢، والإعلان عن إجراء انتخابات جديدة في كانون الأول من السنة ذاتها. وقام أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر بإصدار مرسوم أميري في ٢١ تشرين الأول٢٠١٢ بتعديل قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٦ واعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام الصوت الواحد لكل ناخب بدلاً من نظام الأربعة أصوات لكل ناخب المعمول به سابقاً. وفسرت قوى المعارضة الإسلامية والقبلية هذا التعديل بأنه محاولة غير دستورية لتقليل أعداد المعارضة في مجلس الأمة، فقررت مقاطعة الانتخابات البرلمانية القادمة بالتزامن مع حراك شعبي غاضب لم تعهده التجربة الديمقراطية في الكويت أدى إلى أزمة دستورية وسياسية. ورغم المقاطعة فقد جرت الانتخابات في كانون الأول ٢٠١٢ وحقق فيها المستقلون والقوى الموالية للحكومة نجاحاً ملحوظاً، إذ رأت الحكومة أن قانون الصوت الواحد يسعى إلى إعطاء فرص متساوية لجميع المرشحين(العزباوي، ٢٠١٢).

وفي ١٦حزيران/يونيو٢٠١٣ أقرت المحكمة الدستورية نظام الصوت الواحد الذي كان قد أعلنه أمير البلاد، وأكدت أن المجلس القائم غير شرعي ودعت إلى إجراء انتخابات جديدة، وقررت بعض قوى المعارضة السابقة من الليبراليين والقوى القبلية المشاركة فيها. في حين قررت قوى أخرى مقاطعتها وجرت الانتخابات في ٢٧ تموز ٢٠١٣ بنسبة إقبال بلغت ٥٢.٥ بالمئة، وهو يعتبر مجلس الأمة الخامس عشر في تاريخ التجربة الديمقراطية في الكويت وسط أزمة سياسية عانتها البلاد بين الحكومة وقوى المعارضة في المجلس المنحل عام ٢٠١٢ بشأن قضايا تخص كيفية إدارة الدولة وإعادة النظر في نظام الدوائر الانتخابية .ولكن الحكومة نجحت في تشتيت قوى المعارضة وبعثرتها قبل المشاركة في هذه الانتخابات بين الإسلاميين والقوى القبلية ما قلل فرص حصولها على عدد كبير من المقاعد في المجلس من خلال اعتماد نظام الصوت الواحد، وتمكين المستقلين والمحافظين الأقرب إلى الحكومة أن يكونوا قوة مؤثرة في داخل المجلس ومن ثم استقرار العلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة(ديفيدسون، ٢٠١٤: ٤٠٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من ذلك ، إلا أن الكويت قد واجهت في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بعض الأعمال الإرهابية وتوتراً بين الحكومة وقوى المعارضة في مجلس الأمة، تبعتها الحكومة الكويتية بجهود أمنية وسياسية وقضائية لمواجهة القوى الإرهابية أولاً والمحرضين على العنف أو الإرهاب ثانياً، وإلقاء القبض على أشخاص بتهمة تهديد المصالح الوطنية للبلاد وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإغلاق مقار تابعة لجمعيات، بسبب خروجها عن أهدافها وبرامجها ومن أهمها فرعان تابعان لجمعية الإصلاح الاجتماعي (واجهة جماعة الإخوان المسلمين) بالكويت.

واجهت الدولة الكويتية معارضة شديدة وامتلاك المواطنين من الشباب والمعارضة المزيد من الثقة للمطالبة بإجراءات ديمقراطية ودستورية وسياسية، وأثبت هؤلاء المحتجون والمتظاهرون والمقاطعون داخل البرلمان أو في الشارع الكويتي أنهم نجحوا في إخراج السلطة السياسية ورئيس الوزراء المعين عند الضرورة، بل استطاعوا أن يضغطوا لتغيير الأخير بشخص آخر ليحل محله وهي سابقة لم تحصل في هذه الإمارة من قبل.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي:

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من اكثر الظواهر السياسية التي نالت اهتمام الكثير من علماء السياسة والباحثين والمفكرين، وبرز تناول ظاهرة الاستقرار السياسي منذ الفكر اليوناني القديم، وتحديداً عند أرسطو وأفلاطون، اللذين تحدثا عن الثورات ومسبباتها. فقد ركز أرسطو على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة المثالية، وأعتقد بأن دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الإكتفاء الذاتي هي الأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها.

وفي العصر الحديث بدأت المجتمعات بالتبدل والتغير على الصعيد المحلي(الوطني) والدولي، وفي جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، مما دفع بعلماء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة للإهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي، ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة، وتحديد علاقات الإرتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وللاستقرار السياسي العديد من المؤشرات وأهمها ما يلي :

١. شكل انتقال السلطة في الدولة:

يشير شكل انتقال السلطة في الدولة إلى طبيعة الآليات التي يتم بها انتقال السلطة السياسية سواء بشكل دستوري أو غير دستوري، ويعرف انتقال السلطة على أنها "عملية تختلف طبقاً لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً، فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي" (أبو سليمان، ٢٠٠٢ : ٧٢).

٢. شرعية النظام السياسي:

يكتسب موضوع شرعية النظام السياسي أهمية كبيرة في الاستقرار السياسي، وتعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، أما الاستقرار السياسي فهو من دلائل الشرعية السياسية، وهنالك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية، قانوني، سياسي، ديني، وفي الاتجاه السياسي، فإن الشرعية السياسية هي "تدبير السلطة الحاكمة من منطلق الإدارة الجماعية، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية" (محمود ، ١٩٩٦ :٨٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. قوة النظام السياسي وقدرته على حماية سيادة الدولة:

تعد قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، حيث يتوجب على النظام مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلاد في حالة تعرضها لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع، وفي حالة كون النظام السياسي ضعيفاً لا يستطيع صون سيادته بتحقيق أمنه الداخلي تكون النتيجة التبعية للنظم القوية (محمود، ١٩٩٦ :٨٨).

٤. قلة التغيير في مناصب القيادات السياسية العليا:

يشير قلة التغيير في مناصب القيادات السياسية العليا إلى احتفاظ القيادات السياسية العليا بمناصبها لفترات طويلة، حيث يعد بقاء القادة السياسيين بمناصبهم لفترة طويلة مؤشراً للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب وأن التغيير المستمر في المناصب القيادية يعد أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي (محمود، ١٩٩٦ :٢٣).

٥. القدرة الإستراتيجية على استثمار الموارد المتاحة :

تشير القدرة الإستراتيجية للنظام السياسي إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استثمار وتعبئة الموارد المادية والبشرية المتاحة له، في كل من البيئة المحلية والدولية على حد سواء، ويستند تحديد وتحليل هذه القدرة بوجه عام على حجم الموارد البشرية والمادية المتاحة ، ومقدار ما يتمتع به النظام من تأييد ومؤازرة من الشعب من جانب ومن استعدادهم لتقديم الموارد والخدمات التي يتطلبها النظام من ناحية أخرى، فضلاً عن كيفية حصول النظام على هذه الموارد، وطبيعة ونوعية الإجراءات والبنى التي يستخدمها أو يعتمد عليها في هذا المجال، وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسي، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإدارة المجتمع السياسي، وتمثل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (أبو سليمان،٢٠٠٢ :٧٣).

٦. القدرة التنظيمية للنظام السياسي:

تنعكس القدرة التنظيمية للنظام السياسي من خلال قدرته على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفق قواعد قانونية وتشريعات، ومن خلال قدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها، وتعتمد هذه القدرة على استخدام الإكراه المادي المشروع، ولذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسي، كما وتعتبر القدرة التنظيمية ركيزة أساسية لغيرها من القدرات، ومحدداً رئيسياً لأداء كثير من هذه القدرات أيضاً، ومن ثم تتداخل هاتان القدرتان فيما بينهما، وتعتمدان على بعضهما، ويتأتى هذا الاعتماد من أن النظام يحتاج أولاً إلى الموارد من أجل تدعيم قدرته التنظيمية وكفالة الضوابط النظامية التي ينبغي أن يعتمد عليها (ايدسون، ٢٠١٢).

٧. القدرة على توزيع مكاسب التنمية :

تشير إلى نشاط النظام السياسي باعتباره موزعاً أو مانحاً للمنافع والقيم المرغوبة أو المتنازع عليها، وما يبذله من جهود في مجال تخصيص وتوزيع شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرص بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وتقاس هذه القدرة بتحديد كمية وأهمية الأشياء الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها عملية التوزيع، وقطاعات السكان التي تتلقى هذه المنافع، ومدى الاتساق بين متطلبات الأفراد وما يوزعه النظام من منافع وقيم لإشباع هذه المتطلبات، بالإضافة إلى ما يقدمه النظام للدول الأخرى من مساعدات مادية أو أدبية (أبو سليمان، ٢٠٠٢ :٧٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. القدرة الرمزية:

يقصد بذلك دور الرموز المؤثرة من النظام السياسي إلى داخل المجتمع والبيئة على حد سواء، وتتضمن هذه الرموز فيما يقول الموند كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التي من شأنها إثارة حماس الجماهير وما تبذله من اهتمام بالتراث القومي والمناسبات الوطنية أو ما يصدر عنها من تصريحات في أوقات الأزمات، وما إلى ذلك من جهود لا تكلفها كثيراً ويمكن بواسطتها تعبئة وتحريك احتياطي التأييد في المجتمع.وتعتبر القدرة الرمزية من العوامل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لزيادة تأثير بعض التوزيعات الحكومية وعمليات التنظيم، والوصول بها إلى درجة تفوق تأثيرها المادي في الأفراد، كما يمكن استخدام القدرات التوزيعية والرمزية بالمثل من أجل تقوية وتدعيم بعضها البعض (ابوسليمان، ٢٠٠٢ :٧٤).

٩. القدرة الاستجابية:

تشير القدرة الاستجابية إلى العلاقة بين مدخلات النظام المحلية أو الدولية وبين مخرجاته، ومدى قدرة النظام على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والأوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضى سياسات وقرارات وإجراءات ملائمة، فالنظام السياسي بشكل أو بأخر لابد وأن يستجيب لشيء وأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الاندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع أو القانوني.(Dougherty,1971:113)

يتضح مما سبق أن النظام السياسي يعتمد على هذه القدرات في أداء وظائفه ومن اجل الحفاظ على بقائه وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته المختلفة، فإن الأمر يتطلب التعرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ما يضطلع به النظام من وظائف بوجه عام، والإلمام بما يرتبط بهذه الوظائف من قدرات وميكانيزمات تحقق غايات النظام وأهدافه النهائية.

يلعب البرلمان دوراً مهماً في التشريع والسلطة التنفيذية وفي التعرض للمساءلة بشأنها ولكن لا يكون للبرلمان رأي في تشكيل الحكومة، فلم يكن دوره سوى دور شكلي يوقع على ما يريده الحاكم، يخلو من التعددية الحزبية، وإن وجدت فلا تكون إلا تجميلاً لوجه الحزب الحاكم، لها دور مرسوم لا تتجاوزه، وفي أثناء عقد إجماع كبير لصالح إجراء الترتيبات الدستورية في الكويت، كان هناك في الوقت نفسه عدم الرضا عن أداء مؤسسات الدولة، ولا سيما الشلل الذي من مظاهره عدم قيامه بدوره الرئيسي المتمثل في التحول الديمقراطي، الذي نتج عن التوتر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية(Kuwait Country Report, 2012:5).

على الرغم من أنه من الصعب تصنيف جميع السياسيين في البرلمان على أنهم موالون للحكومة أو معارضون لها، إذ غالباً ما يشكل المعارضون الغالبية في البرلمان، وهذا من شأنه أن يشكل مفارقة في معظم النظم البرلمانية، ولكن من الممكن في دولة الكويت أن يقوم الأمير بتعيين الحكومة دون الحاجة للحصول على دعم البرلمان، إذ الحكومة تسعى إلى الفوز بالأغلبية لتقديم مقترحات تشريعية على حالة كل أساس على حدة، وتبدأ بالتغيير الديمقراطي، وذلك كما في منحها القانون الذي يسمح للمرأة في المشاركة في الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تحالف عدد كبير من البرلمانيين في عام ٢٠٠٦ وذلك لاعتماد قانون انتخابي ضد رغبات الحكومة(Kuwait Country Report, 2012: 4).

ومن أهم الأمثلة على الاستقرار السياسي، في مجال السياسة الداخلية الكويتية، الحرية الإعلامية، إذ تعد دولة الكويت من الدول العربية التي تنتهج الديموقراطية، إذ تنتشر حرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأي والحريات بشكل عام، ويعد حق المشاركة السياسية والقبول بالرأي والرأي الآخر من الأمور المتفق عليها في السياسة الداخلية الكويتية منذ نشوء الدولة، والتجربة الكويتية من التجارب الرائدة عربياً في هذا المجال، إن حرية الإعلام مصونة حسب الدستور الكويتي، وتعد هذه الحرية في دولة الكويت من أعلى مستويات الحرية الصحفية في دول الخليج والعالم العربي على حد سواء، والمعارضة الرسمية تقوم بنشاطاتها بكل حرية، إذ يمنحها النظام السياسي كامل الحرية في إبداء الرأي نحو السياسية الكويتية داخلياً وخارجياً، وهو ما أسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار الداخلي نتيجة لجملة من السياسات، كان أهمها النهج الديمقراطي الذي يمنح المعارضة كامل الصلاحيات في مواجهة الحكومة، إلا أن الحكومة والمعارضة الكويتية قد اتفقتا على جملة من المسلمات والثوابت السياسية التي أجمع عليها الشعب الكويتي، التي ساهمت في تجنيب دولة الكويت الكثير من المخاطر السياسية داخلياً وخارجياً، وحققت مستوى عالياً من المعيشة والرفاهية للشعب الكويتي مما أسهم في الاستقرار السياسي وانعكس على طبيعة الدور الذي أدته دولة الكويت في النظام الدولي والعلاقات الدولية (ربيع، ٢٠٠٥: ١٧).

المبحث الثاني: الاستقرار في دولة الكويت في الفترة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١١)

تعد دولة الكويت دولة مستقرة نسبياً، فبالرغم من تحلي الأسرة الحاكمة بالعقلانية في أكثر الأوقات، إلا أن أصبح هناك تلاعب من أحد أفراد عائلة آل سالم صباح، وبدأت التوترات داخل الأسرة الحاكمة يتردد صداها في البرلمان والنقاش العام في دولة الكويت . وبعدها تم وضع إجراءات واضحة تساعد في توظيف ممثلي الدولة الأعلى (أي الأمير وولي العهد ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء)، وذلك بسبب الخلافات السياسية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التي أصبحت تحدث بشكل مستمر، والذي ينعكس في حقيقته أن الأمير قد حل البرلمان ست

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرات في السنوات التالية (١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) مما دعاه إلى الاستجابة لإجراء انتخابات جديدة بعد ذلك (Kuwait Country Report, 2012: 7).

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع الاستقرار السياسي في الكويت قبل ٢٠٠٣

المطلب الثاني : دوافع الاستقرار السياسي في دولة الكويت

المطلب الأول: واقع الاستقرار السياسي في الكويت قبل ٢٠٠٣:

كانت إستراتيجية رئيس الدولة صباح الأحمد الجابر الصباح لإدارة البرلمان فاعلة عند تطبيقها لغاية عام ٢٠٠٦، إلا أنه وبعد ذلك تم العمل على اعتقال الأشخاص السياسيين، على أساس قضايا سياسية مما كان له الأثر الإيجابي في تشكيل تحدٍّ متواصل للسلطة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى سياسة زرع بذور عدم الاستقرار والتهديد والأزمة الدستورية ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، ففي عام ٢٠٠٦ ظهر تغير واضح في العلاقة بين البرلمان والحكومة، إذ طرأت ثلاثة أحداث عملت على حشد كتل المعارضة السياسية كالآتي:

أولاً، دفعت وفاة أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح أزمة الخلافة إلى التأكيد على أهمية وفاعلية دور البرلمان في الدستور. إذ اتبع الأمير أسلوب الحوار والتفاهم بين الحاكم والمحكوم، ودعا إلى إقامة التجمعات لتمهيد الجو الهادئ أمام الحراك الشعبي، ولكن مع وفاته عاد التحرك الشعبي الاعتراضي إلى الظهور والخروج عن مسار الحوار ونتائجه.

ثانياً: مقترحات الحكومة المتمثلة في تغيير قانون الانتخابات ينظر لها من قبل غالبية النواب بأنها محاولة للتأثير على الدوائر الانتخابية وزيادة احتمال شراء الأصوات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: محاولة استدعاء البرلمان رئيس الوزراء ومحاولة استجوابه، الأمر الذي أدى إلى حل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة لشهر يونيو ٢٠٠٦ من خلال التصويت، مما أدى إلى حصول المعارضة على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، نصفهم تقريباً من الإسلاميين.

وكان الأثر الفوري في قبول الحكومة للقانون الانتخابي الجديد والذي تمثل في تعديل ربع مواد القانون الانتخابي والتي ساهمت في تحقيق مزيد من الديمقراطية في العملية الانتخابية، لكنه مثل بداية ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت. وفي ربيع عام ٢٠٠٧ استقال أعضاء من الأسرة الحاكمة بعد الاستجوابات البرلمانية، وعام ٢٠٠٨ أصبحت الخلافات بين الحكومة والمعارضة لا يمكن التغلب عليها، إذ طالب البرلمان بالعمل على زيادة أجور العاملين بالدولة. مما أدى إلى حل الأمير للبرلمان مرة أخرى، وجرت الانتخابات في مايو ٢٠٠٨، إذ ارتفع تمثيل جماعات المعارضة إلى ستة وثلاثين مقعداً في البرلمان من أصل خمسين من الأعضاء. مما أدى إلى ارتفاع حدة التوتر مرة أخرى في نهاية عام ٢٠٠٨ عندما حاول البرلمان مرة أخرى استجواب رئيس الوزراء واستمر في التصاعد حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠٩ عند استقالة مجلس الوزراء مما دعا الأمير مرة أخرى إلى حل البرلمان(Kuwait Country Report, 2012: 6)، وقد تمت الانتخابات اللاحقة في مايو ٢٠٠٩، حيث أظهرت نتائجها أن نسبة المشاركة كانت متوسطة، أي ما نسبته ٥٥ % وذلك مقارنة مع نسبة المشاركة مع الانتخابات التي أجريت في ٢٠٠٨، وأنه تم انتخاب أربع نساء في البرلمان للمرة الأولى، وأنه تم زيادة دعم النواب للحكومة، وذلك أساساً على حساب الإسلاميين السنيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، عندما حاول البرلمان مرة أخرى استجواب رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين، بدأت مخاوف كبيرة من الأمير مما دعاه إلى حل البرلمان، كما حدث في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦(أسيري، ٢٠١٢: ٦٧)، وبهذا الحدث حصل ما يعد آخر انهيار محتمل في السياسة في دولة الكويت، إذ تم استجواب الوزراء الأربعة، وظاهرياً على الأقل في هذه الفترة تبدد عدم الاستقرار في دولة الكويت، وأصبح من الصعب الوصول إلى تسوية بين البرلمان والحكومة. وحصل البرلمان على الحق الدستوري في استجواب رئيس الوزراء، في الواقع، لم تدم هذه الفترة طويلاً وبحلول عام ٢٠١١ عاد التعطيل البرلماني في دولة الكويت، والمقاومة الوزارية، واستقالة الحكومة التي تلوح في الأفق لخلق الأزمة الدستورية، وإن استجواب مجلس رئيس الوزراء والأحداث اللاحقة، قد أكدت على الضعف النسبي في البرلمان فيما يتعلق بالحكومة. فعلى الرغم من أن البرلمان نجح في استجواب رئيس الوزراء، في الممارسة العملية، إلا أن هذا لا يبدو أنه جعل من المؤسسة البرلمانية أكثر قوة أو تأثيراً(Power, 2012: 9).

تعتمد دولة الكويت في اقتصادها بشكل كبير على النفط، فمنذ بدايات اكتشاف هذا المورد الطبيعي أصبح إجمالي الناتج المحلي للدولة يعتمد على إنتاج النفط الخام، إذ شكل إجمالي الناتج المحلي من النفط في عام ٢٠٠٦ حوالي ٩٥% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وفي ظل الارتفاع في أسعار النفط، تشهد دولة الكويت ازدهاراً اقتصادياً الأكبر منذ بداية القفزة في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق في السبعينيات(تقرير دولة الكويت للتنافسية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٢١)، ويعد الازدهار الاقتصادي أيضاً مؤشراً على أن توقعات الأنشطة الاقتصادية في الوقت الراهن إيجابية على الرغم من ظهور ضغوط تضخمية جديدة، إذ إن ثقة المستثمر تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد بشكل يسهم في ازدهاره. فعلى سبيل المثال، سجل الطلب على الأيدي العاملة زيادة ملموسة على مدار السنوات الأربع الماضية، يصاحبه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة أسرع في الطلب على الأيدي العاملة الوافدة وبلا شك فإن هذه الزيادة في الطلب على الأيدي العاملة هي نتيجة للزيادة المطردة في أنشطة شركات القطاع الخاص. ويتكون الطلب المحلي من استهلاك القطاع الحكومي والقطاع الخاص وكذلك التكوين الإجمالي لرأس المال؛ إذ سجل معدل نمو حوالي ١٠% بين عام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وفي العام ٢٠٠٦ زاد إجمالي تكوين رأس المال بحوالي ١٢.٥% تقريباً وزاد استهلاك القطاع الخاص حوالي ١٠% في حين أن الزيادة المتوقعة في الأجور من المتوقع أن تترجم في صورة قوة شرائية في الاقتصاد، ودعم إضافي للاتجاه الإيجابي في بيئة الأعمال(تقرير دولة الكويت للتنافسية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨: ٢٢).

وتشكل مشكلة الطبيعة الثنائية لسوق العمل الكويتي واحدة من بين المعضلات التي يواجهها صانعو السياسة في دولة الكويت. فسوق العمل الكويتي يتكون من جزئين رئيسيين؛ هما العمالة الوطنية في مقابل العمالة الوافدة ولكل فئة منهما ديناميكيات وهياكل أجور مختلفة. إذ ساهم هذا الوضع بأن يكون السبب الرئيسي في تفادي العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص. وعلى الرغم من زيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص، فقد ظلت هذه النسبة تشكل أقل من ١٠%، وهي معضلة رئيسية بالنسبة للمواطنين الكويتيين. كما أن استمرار النزاع السياسي في دولة الكويت يستمر في دفع الوضع الاقتصادي إلى التراجع والذي يعمل على الارتفاع السريع للإنفاق الجاري مقابل ضعف الإنفاق الرأسمالي وقلق القطاع الخاص.

المطلب الثاني : دوافع الاستقرار السياسي في دولة الكويت

هناك عاملان رئيسيان لتقويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزم السياسي في دولة الكويت، إذ يتمثل العامل الأول الداخلي في صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، وصراع سلطة ونفوذ استُخدمت فيه الديمقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع، أما العامل الثاني فهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارجي ويتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة، إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، إذ تعد سابقة مهمة في الممارسة الديموقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ إلى تأزيم متكرر للعملية السياسية من خلال القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلاً بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة(شمس الدين، ٢٠١٢: ١).

مما سبق، يمكن القول إن التغيير في دولة الكويت وفق تطور الأحداث في المنطقة مطروح بشدة، والمطالبات التي طرحها بعض النواب في التحول لإمارة دستورية ورئاسة وزراء شعبية من خارج الأسرة الحاكمة، قد تصبح واقعية ولو بعد حين. يبقى على سلطة الحكم التعامل مع هذه التغيرات بحكمة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها المتعلق بالتوعية على ثقافة المواطنة، إضافة للتعامل الهادئ مع التوترات السياسية وتكريس دور الدستور والقانون والمحكمة الدستورية في فض النزاعات القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

تأثير الاستقرار السياسي على عملية صنع القرار والتنمية السياسية

يعد صنع القرار السياسي بدوائره وآلياته ومراحله مؤشراً على مدى رقيّ الأنظمة السياسيّة ونجاحها في التقدم بالدول، وهو أيضاً مقياس لمدى تجذّر ثقافة الديمقراطية في المجتمعات. وبما أن الأمر كذلك، يمكن الإقرار بانعدام تقاليد وثقافة صنع القرار السياسي في دولة الكويت نظراً لطبيعة الأنظمة التي قامت طيلة العقود الماضية، حيث إنّ صنع القرار السياسي ليس بالبساطة الّتي قد يتصوّرها بعضهم إذ إنّه لا ينحصر في المؤسسات السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومؤسسات الدولة فحسب، بل يتفاعل مع عدّة مؤثرات مثل وعي الرأي العام، درجة وعي المجتمع، مدى انتشار ثقافة الديمقراطية، وهو كذلك مرتبط بالنشاط الفكري السائد ونوعيّة الإعلام والصحافة والنشاط الحزبي.

وإن اختلفت تعريفات ومناهج صنع القرار السياسي حسب تركيبة النظام والتقاليد السياسيّة في كل دولة، فهو لا يخرج عن كونه تحويلاً للمطالب السياسية إلى قرارات. وبالإضافة إلى الدوائر الرسميّة هناك أيضاً دوائر غير رسميّة تشارك في صنع القرار السياسي والّتي وإن كانت غير رسميّة فهذا لا يعني أنها هامشيّة أو يمكن إقصاؤها حسب الأهواء، فالرأي العامّ يمثل شريكاً مهمّاً في صنع القرار، وعلى الدولة أن تضبط الآليات العلميّة لمعرفة ردّة فعله تجاه أي قرار قبل اتخاذه، وكذلك وضع مناهج لسبل التواصل والتعامل معه، هذا مع تحقيق المعادلة بأن يكون القانون قبل الأهواء والمؤسسات قبل الأفراد. كما أنّ وسائل الإعلام والصحافة تمثّل شريكاً فاعلاً في صنع القرار لكونها تمثّل السلطة الرابعة الّتي تتمتّع بنظرة خاصّة وفريدة للأشياء بالإضافة إلى القدرة على التحليل والاستنتاج لا يمكن تحقيقها في أكثر الدوائر الرسميّة تنظيماً وكفاءة، وهنا تبرز مسألة الإعلام الّذي مازال أغلبه تحت سيطرة قوى ماليّة وسياسيّة متنفّذة(رحومة، ٢٠١١: ٢٣).

برزت معادلة جديدة من التحالفات والمنافسات السياسية والاجتماعية تمثلت بظهور فئة من التجار تسعى إلى تعزيز مكانتها في مواقع صنع القرار بصورة تنعكس إيجابياً على مصالحها الاقتصادية، وقد تعاظم هذا الطموح طبيعياً مع استمرار النمو الاقتصادي والتطور التجاري الكبير الذي طال دولة الكويت. إذ ارتضتها أولاً أسر العتوب التي أسست دولة الكويت، وبالتالي قسمت الإدارة فيما بينها بحيث تسلم بعضهم الجانب السياسي، بينما تسلم بعضهم الآخر الجانب الاقتصادي، ومع مرور الوقت وخصوصاً بعد قدوم آل خليفة وآل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلاهمة، جاءت نخبة اقتصادية جديدة هي طبقة تجار دولة الكويت الأوائل، ومنذ ذلك الوقت لم يكن التعاطي السياسي بينهم مبنياً على علاقة تكاملية، بل كانت علاقة تعاون في صورتها الظاهرية فحسب. ولكن مع مرور الوقت أصبحت العلاقة بين الطرفين محكومة بالجدلية، بحيث أصبحت النخبة الاقتصادية تبحث عن نفوذ سياسي حتى تكون مؤثرة في اتخاذ القرار، تلك الجدلية في العلاقة خلقت حالة من المد والجزر في ما يتعلق بالاسترخاء والاستقرار، إذ ساد مبدأ التعاون والتكامل تارة، والتجاذب والتنافس تارة أخرى، ومع دراسة التجارب السياسية وقراءة الأحداث التي مرت بها دولة الكويت، يتضح أن هذه المعادلة كانت تظهر جلية في مواضع عدة بصورة خلقت تفاعلاً سياسياً كانت له مساهمة فاعلة في التطور الذي طال النظام السياسي في البلد(الزميع، ٢٠٠٥: ١١٩).

يكفل الدستور والقانون درجة عالية من تكافؤ الفرص أمام المواطنين للتنافس والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي على المستويين التشريعي والرقابي، ولكن في المقابل، فإنّ حصر رئاسة مجلس الوزراء ووزارات السيادة خصوصاً الخارجية والدفاع والداخلية بيد أفراد من الأسرة الحاكمة، يبرز تفاوتاً صارخاً لا يسنده الدستور في مستوى تولي المسؤوليات والمشاركة في صنع القرار السياسي، وهذا كله يبيّن بوضوح، أنّه على الرغم مما ينصّ عليه الدستور من أنّ الأمة هي مصدر السلطات جميعاً، فإنّ الانتخابات في دولة الكويت، وإن كانت تشكّل آلية للتمثيل السياسي الشعبي على المستوى البرلماني، فإنّها في واقع الحال لا تتيح سوى فرصة محدودة لهذا التمثيل على مستوى السلطة التنفيذية، في غياب وجود حياة حزبية منظمة، وانعدام وجود آلية واضحة للتداول الديمقراطي للسلطة، وفي ظل واقع حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي أبناء الأسرة الحاكمة، ولذلك فإنّ المناصب المتصلة بصنع القرار التشريعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دولة الكويت هي بيد نواب منتخبين، ولكن الأمر غير ذلك على مستوى السلطة التنفيذية، بل إنّ غالبية الوزراء هم من غير النواب المنتخبين.

بدأت معالم وشكل الحكم الوراثي في الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح مبارك الكبير (١٨٩٦ – ١٩١٥)، إذ انتقل من الحكم العثماني إلى التبعية البريطانية. ظهر التنافس والصراع بين فرعي آل المبارك الصباح وهما الشيخ جابر (١٩١٥ – ١٩١٧) والشيخ سالم (١٩١٧ – ١٩١٢) ثم انتقل من بعدهما إلى الشيخ أحمد الجابر(١٩١٢ – ١٩٥٠) في صراع استمر لمدة ثلاثة عقود من تكوين الكويت المعاصر بين أسرتي آل الجابر وآل السالم الصباح، إلى أن وصل الحكم إلى الشيخ صباح السالم (١٩٦٥ – ١٩٧٧) ثم انتقل من بعده إلى الشيخ جابر الأحمد الجابر (١٩٧٨ – ٢٠٠٦) بعد أن عاد الحكم إلى آل الجابر ثانية، وتم استبعاد ولي العهد سعد السالم الصباح (٢٠٠٦)، وبالتالي تعززت مكانة آل الجابر بالحكم بعدها مع مجيء ما يوصف (الرجل القوي) في أسرة آل الجابر الصباح وهو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي يعتبر الحاكم الفعلي للبلاد منذ عام ٢٠٠١ بعد مرض الأمير السابق وولي العهد(Peterson, 2001– 583) كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣): تسلسل حكام الكويت

اسم الحاكم	بداية الحكم	نهاية الحكم
الشيخ صباح بن جابر	1752	1776
الشيخ عبد الله الأول الصباح	1776	3مايو1814
الشيخ جابر الأول الصباح	3مايو1814	1859
الشيخ صباح الثاني بن جابر الصباح	1859	1866
الشيخ عبد الله الثاني بن صباح الصباح	1866	29مايو1892
الشيخ محمد بن صباح الصباح	29مايو1892	17مايو1896
الشيخ مبارك الصباح(مبارك الكبير)	17مايو1896	28نوفمبر1915

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيخ جابر الثاني الصباح	28نوفمبر 1915	5فبراير 1917
الشيخ سالم المبارك الصباح	5فبراير 1917	22فبراير 1921
الشيخ أحمد الجابر الصباح	23مارس 1921	29يناير 1950
الشيخ عبد الله الثالث السالم الصباح	25فبراير 1950	24نوفمبر 1965
الشيخ صباح الثالث السالم الصباح	24نوفمبر 1965	31ديسمبر 1977
الشيخ جابر الثالث الأحمد الصباح	31ديسمبر 1977	15يناير 2006
الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح	15يناير 2006	24يناير 2006
الشيخ صباح الرابع الأحمد الصباح	29يناير 2006	

المصدر:موقع الديوان الأميري– دولة الكويت http://www.da.gov.kw/ara/picsandev

وبرزت ظاهرة صعود جيل الشباب من أبناء آل الصباح من حملة الشهادات العليا وبشكل خاص من الولايات المتحدة وبريطانيا والمتخصصين بشؤون المال والأعمال والتجارة ومنهم محمد سالم الصباح دكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد وعين وزيراً للخارجية عام ٢٠٠٦ (Peterson, 2001– 584)، وأحمد العبد الله الصباح مصرفي ووزير للمالية ثم وزيراً للمواصلات، وأحمد الفهد الأحمد الصباح الذي كان والده رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية عندما اغتيل في أثناء أحداث غزو النظام العراقي السابق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ وكان وزير الإعلام ثم وزير النفط ورئيس المجلس الأولمبي الآسيوي، فضلاً عن شخصيات أخرى، ويمثل هؤلاء الدماء الجديدة التي تدعم خطوات الإصلاح والديمقراطية في البلاد (Peterson, 2001– 583).

وعلى الرغم من التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية الناهضة في الكويت مقارنة بشقيقاتها من الدول الخليجية، إلا أن إشكالية الوراثة في الحكم تبقى قائمة في بنية الأسرة الحاكمة (كإرث تاريخي) تلك الأسرة صاحبة السلطة والنفوذ والمال، وهي مثل بقية الأنظمة الخليجية بحاجة إلى الإصلاح في النظام السياسي والدستوري والعمل الديمقراطي، والخروج من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقلية القبلية نحو التحديث السياسي لكي تواكب هذه الأنظمة حركة التغيير والإصلاح في المنطقة العربية، لأن أي تأخير في الإصلاح السياسي سيؤثر بشكل أو بآخر في الاستقرار والأمن وفي مستقبل هذه الدول(النفيسي، ٢٠٠٠).

من جهة أخرى، فقد أدى ظهور الدولة الريعية النفطية في دول الخليج العربي في ظل تكوينات قبلية وعلاقات عشائرية مع أنماط شبه رأسمالية مستحدثة إلى نمو طبقة كبار التجار والبرجوازية ورجال الأعمال في ظل تدفق الرساميل الأجنبية والثروة النفطية الهائلة، ومنها حالة الكويت التي تشكلت فيها النخب المهنية والتكنوقراط والبرجوازية والطبقة الوسطى الذين يتطلعون إلى المناصب الحكومية والإدارية، والدعوة إلى الإصلاح والليبرالية والديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية، وطرح أفكار جديدة في الدستور والشورى والإصلاح الاجتماعي تلك الدعوات التي تصاعدت يوماً بعد آخر تبعاً للمتغيرات والظروف الداخلية والخارجية(Crystal, 1990 :24-28.) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : بنية النظام السياسي الكويتي وعلاقته بالإستقرار السياسي

يتولى الأمير السلطة التنفيذية في دولة الكويت ويعاونه في ذلك الوزراء ومجلس الوزراء وذلك وفقا لنص المادة (٢٢) من الدستور في دولة الكويت(الطبطبائي، ١٩٨٥: ٣٨٢)، فالأمير هو الرئيس الأعلى للدولة، وذاته مصونة لا تمس ولا يتحمل أي تبعية، المادة (٢٩) من الدستور الكويتي، وهو الذي ينشئ المصالح العامة، ويعين الوزراء ويقيلهم، ويبلغ ما يصدره في هذا الشأن من مراسيم إلى المجلس التأسيسي (المادة ٢٧) من الدستور الكويتي، والوزراء مسؤولون عن أعمال وزاراتهم أمامه المادة (٣٠) من الدستور الكويت، وهو الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء، إلا أن له أن يعين نائباً في رئاسة مجلس الوزراء (المادة ٢٩) من الدستور الكويتي، كما أنه يقوم بإصدار القوانين بعد موافقة المجلس التأسيسي عليها المادة (٢٦) من الدستور الكويتي. وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: شرعية النظام السياسي والتطورات المؤثره على عملية الإستقرار السياسي في دولة الكويت

المبحث الثاني: الحراك الشبابي في الكويت واثره على الاستقرار السياسي

المبحث الأول: شرعية النظام السياسي والتطورات المؤثره على عملية الإستقرار السياسي في **دولة الكويت**

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول : الشرعية السياسية للنظام السياسي في الكويت

المطلب الثاني: الأحداث التي أثرت على استقرارها السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول : الشرعية السياسية للنظام السياسي في الكويت

يتكون مجلس الوزراء من جميع الوزراء، وينعقد بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتكون منهم، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وقد حل مجلس الوزراء محل المجلس الأعلى في كافة اختصاصاته (المادة ٣٩ من الدستور الكويتي)، ومن هذا المجلس تتبع كافة مشروعات القوانين التي تعرض على المجلس التأسيسي للموفقة عليها، أما الوزراء فيقوم كل منهم بأعمال وزارته، ويسأل عن ذلك أمام الأمير والمجلس التأسيسي، وقد صدر المرسوم الأميري رقم (٢) لسنة ١٩٦٢ ، بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧ بإعادة تنظيم الوزارات، وحددها بأربع عشرة وزارة، وبذلك يكون عدد الوزراء في حدود (١٤) وزيراً. ويتكون الجهاز الحكومي في دولة الكويت من ثلاثة أجهزة رئيسية هي الدوائر الحكومية ومجالس إداراتها والمجالس العليا. ويتكون الجهاز الإداري في الكويت من عدد من الدوائر الحكومية ويتولى رئاسة كل دائرة من هذه الدوائر أحد أفراد الأسرة الحاكمة، كما كان لكل دائرة مدير، ومدير مساعد، وعدد من الخبراء (حسن، ١٩٨٦: ٦٩). كما ظهرت بعض المجالس الإدارية العليا التي سبقت الاستقلال إلى جانب مجالس إدارات الدوائر الحكومية، وتضم المجالس الإدارية المجلس الأعلى، ويختص بوضع السياسة العامة للبلاد، والنظر في مشروعات القوانين والأنظمة قبل صدورها، بالإضافة إلى الإشراف على الإدارات الحكومية ومجالسها. وكذلك هيئة التنظيم وهي هيئة استشارية تبدي رأيها في القضايا المهمة للبلاد، وترفع وجهات نظرها بشكل توصيات إلى المجلس الأعلى الذي يرفعها بدوره إلى الأمير. وتعد السلطة القضائية الجهة التي يناط بها الفصل في المنازعات التي تقع بين أفراد الشعب، أو بينهم وبين أجهزة الدولة المختلفة، وقد حرص المشرع الكويتي على توفير عدد من المبادئ: استقلال القضاء، وعدم التدخل في عمله من أي جهة كانت(العتيبي، ٢٠٠٥: ٥٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صدر الدستور المؤقت في وقت كانت فيه السلطة القضائية قد أعيد تنظيمها بموجب قانون تنظيم القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩، ولذلك حرص الدستور على تقرير المبادئ الأساسية الخاصة بهذه السلطة، فتنص المادة (٣٢) على أن: " القضاة مستقلون ولا يخضعون في قضائهم لغير القانون وضمائرهم " كما نصت المادة (٣٣) على "أن يعين القانون اختصاص المحاكم والإجراءات القضائية "، أما المادة (٣٤) فقد نصت على أن : " جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة أن تكون سرية مراعاة للنظام العام والآداب ".

أما بالنسبة للتنظيم القضائي فيمكن تفصيله كما يلي(الطبطبائي، ١٩٨٥: ٣١٣) :

١. ترتيب المحاكم وتأليفها: تتكون المحاكم من درجتين هما: المحكمة الكلية، ومحكمة الاستئناف، أما بالنسبة للمحكمة الكلية فتتكون من أربعة دوائر هي:

أ- دائرة الأحوال الشخصية .

ب- الدائرة المدنية .

ج- الدائرة الجزائية: وتتكون من جزأين:

- قسم يختص بالنظر في الجنح إلا ما استثني منها بنص خاص بـ القانون وتصدر الأحكام فيه من قاض واحد .
- قسم يختص بالنظر في الجنايات وفي استئناف الأحكام التي تصدر من القسم الأول حتى جاز استئناف الحكم الصادر منها

د- الدائرة التجارية: وتختص بالفصل بين المنازعات التجارية.

أما بالنسبة لمحكمة الاستئناف العليا، فتتكون من دائرتين هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدائرة المختصة بنظر ما يستأنف من أحكام صادرة من دائرة الأحوال الشخصية والدائرة المدنية بالمحكمة الكلية، ويكون حكمها نهائياً، ويصدر من ثلاثة مستشارين .
- الدائرة المختصة بنظر ما يستأنف من أحكام صادرة من الدائرة التجارية بالمحكمة الكلية، وما يستأنف من أحكام صادرة في الجنايات من الدائرة الجزائية، ويكون حكمها نهائياً، ويصدر من ثلاثة مستشارين(حلمي، ١٩٨٨: ٣١٤)

٢. الجلسات والأحكام : تعد جلسات المحاكم علنية، ويمكن أن تقرر المحكمة جعل الجلسات سرية إذا اقتضى ذلك النظام العام أو المحافظة على الآداب، ويتولى رئيس الجلسة ضبطها (المادة (١٦) من الدستور الكويتي)، وتصدر الأحكام في المحاكم باسم الأمير في دولة الكويت (المادة، ١٤: من الدستور الكويتي).

٣. مجلس القضاء : ويتكون هذا المجلس من :

- كبار القضاة من محكمة الاستئناف العليا.
- النائب العام.
- مدير العدل.

وتعد جميع مداولات مجلس القضاة سرية، وتصدر القرارات فيها بالأغلبية (المادة ٢٥ من الدستور الكويتي).

٤. التفتيش على القضاة وتأديبهم وعزلهم: أسند القانون التفتيش على القضاة لمستشار من محكمة الاستئناف العليا، يعينه مجلس القضاء كل عام، كما جعل القانون في دولة الكويت تأديب القضاة والمستشارين من اختصاص الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف العليا التي تتكون من جميع مستشاري هذه المحكمة عدا المستشار المطلوب تأديبه إذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان المقدم للتأديب أحد المستشارين أما إذا كان رئيس محكمة الاستئناف العليا هو المقدم للتأديب رأس الجمعية العامة وكيل هذه المحكمة .

وقد قدم مشروع لتنظيم القضاء في دولة الكويت إلى مجلس الأمة في ٢٠٠٩/٧/٢ وذلك لدراسته وتقديم تقرير عنه، وذلك لتعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء، وقد تم تقديم ثلاثة اقتراحات إلى مجلس الأمة وهي (مجلس الأمة، دولة الكويت، الفصل التشريع الثالث عشر، دور الانعقاد العادي الأول، لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، التقرير رقم (٥١)، ١٣ أكتوبر ٢٠٠٩: ١-٢) الاقتراح بقانون تعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٣) بسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء المقدم من علي فهد وآخرون: الاقتراح بقانون تعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٣) بسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء المقدم من حسين الحريتي. الاقتراح بقانون تعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (٢٣) بسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء المقدم من فيصل علي المسلم وآخرون. وبعد دراسة المقترحات الثلاثة من قبل أعضاء اللجنة انتهت إلى الموافقة على المقترحات بصياغتها كما انتهت إليها اللجنة.

يكمن هدف عمل الأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة، حيث مرت بعدة مراحل في تكوينها حتى انتهت إلى ما وصلت إليه في الدول المتقدمة، وهي نتاج حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وفيما يتعلق بوضع الأحزاب السياسية في بعض الدساتير العربية، والدستور الكويتي فهناك بعض من الاختلاف فيما بينها، ففي دستور الجمهورية العربية اليمنية يتضح أن دستور عام ١٩٧٠م قد حظر الحزبية بجميع أشكالها في المادة (٣٧) منه إذ نصت على أن ' الحزبية بجميع أشكالها محظورة ' إلا أنه عدل عن ذلك في الدستور الحالي في المادة (٣٩) منه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونص على أن " للمواطنين في عموم الجمهورية الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما تخدم أهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والثقافية والعلمية والاجتماعية".

هناك العديد من المؤشرات التي تدل على الاستقرار السياسي في الكويت، ومن ابرز تلك المؤشرات ما يلي:

١ – التداول السلمي للسلطة:

يعرف تدول السلطة: تعاقب أو تتناوب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أغلبية والأغلبية السابقة (سليمان، ١٩٨٩ :٢). كما يعرف مفهوم تدول السلطة : بأنه ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادم عن طريق الانتخابات (سلامة، ١٩٩٥ :١١)، ويحفل الفكر السياسي والدستوري بالعديد من مظاهر التداول السلمي للسلطة ومن ابرز تلك المظاهر (كيلان، ٢٠١٠ :٢٤):

أ. تداول المطلق: هو التداول الذي تدخل على أثره السلطة بكاملها إلى المعارضة، ويتأتى هذا النوع من التداول عادة في النظام البرلماني اثر فوز حزب أو تكتل حزبي متجانس من المعارضة بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الاقتراع العام مما يؤهله إلى تشكيل الحكومة بمفرده.

ب. التداول النسبي: هو التداول الذي يدخل فيه قسم فقط من السلطة إلى صف المعارضة، ويوجد هذا النوع من التداول في النظامين الرئاسي ونصف الرئاسي إذ يتم انتخاب الرئيس والبرلمان في أوقات زمنية متباعدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج. التداول عبر وسيط :يوجد هذا النوع من التداول على السلطة خصوصاً في المانيا، إذ بحكم عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة في البرلمان يتم التداول عبر ترجيح حزب ثالث كفة احد الحزبين الرئيسين (الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي الديمقراطي)، من اجل تشكيل الحكومة وقد لعب الحزب الليبرالي، ولأوقات عدة دور المرجح لكفة احد هذين الحزبين من اجل السيطرة على السلطة وكثيراً ما يأخذ الحزب الثالث بالبرلمان في هذا النوع من التداول حجماً اكبر مما هو علية في حقيقة الأمر.

د. وفيما يتعلق بنظام الحكم في الكويت فهو نظام ديمقراطي كما جاء في المادة (٦) من الدستور الكويتي: "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور"، ومن المعروف أن النظام الديمقراطي يقوم على تداول السلطة بشكل سلمي، وهذا ما تعارضه المادة (٤) من نفس الدستور التي تنص على: "الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح"، فكيف يكون الحكم ديمقراطي إذا كان وراثياً؟ أي أنه لا يوجد تداول للسلطة أصلاً وهذا يعني أنه لا يوجد حكم ديمقراطي.

وينص الدستور في المادة (٥٤) منه على أنَّ: "الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس"، ويعارض الدستور هذه المادة في المادة (٢٩) التي تنص على " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" ، يتضح من هذه المواد أن الدستور يساوي بين الناس في الحقوق والواجبات ولكن يرفع الأمير ويعتبره لا يمس، وفي هذا عدم تطبيق للقانون وتعارض مع الديمقراطية، إذ إن المساواة هي المفتاح الرئيس للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – النهج الديمقراطي:

اتسمت العلاقة بين الشعب الكويتي وحكامه على مر التاريخ بطبيعة خاصة تميّزت واختلفت عن نظيرتها في الكيانات المحيطة بها، حيث تعتبر التجربة الديمقراطية في الكويت من أقدم التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث نهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الديمقراطية الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد. وقد تجسد ذلك مؤسسياً في أول مجلس تشريعي في البلاد عام ١٩٣٨، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، لتأتي مرحلة استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ وإقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية (الصاغة، ٢٠١٤: ٤٢).

وتنفيذاً لتحقيق السياسة الوطنية المعتمدة نحو المساواة وتمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية صدر القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل المادة (١) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يسمح للمرأة الكويتية في الترشيح والانتخاب وفقاً للقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية، وذلك بعد أن كان هذا الحق محظوراً عليها. ولقد خاضت المرأة الكويتية تجربة الانتخابات في السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٨ ولم يحالفها التوفيق، إلا أنها في عام ٢٠٠٩ قد نجحت أربع سيدات في الفوز بثقة الناخبين والناخبات فحققن الفوز وبذلك دخلت أربعة سيدات مجلس الأمة كنائبات وذلك للمرة الأولى في تاريخ الحياة البرلمانية في دولة الكويت(لجنة شؤون المرأة، ٢٠٠٩: ١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للكويت أطول تاريخ حديث من المشاركة السياسية في الشرق الأوسط، وقد جرت العادة على التشاور والتعاون وسيادة أسرة آل الصباح على الإجماع الشعبي. وعلى الرغم من بعض التجاوزات فلا يزال تصنف الكويت بأنها ديمقراطية، حيث نمت الحركة المؤيدة للديمقراطية الكويتية في عام ٢٠٠٣ أكثر صخباً، فهناك عدد من الشباب تجري تعبئتها في إطار "الحركة البرتقالية" للمطالبة بالإصلاح السياسي وتقليص الفساد الانتخابي. أعطت الانتخابات لعام ٢٠٠٣ المعارضة على ٢١ مقعداً، مما اضطر الأسرة الحاكمة إلى إعادة تأسيس خمس دوائر انتخابية الأصلية في الكويت. واستمرت الإصلاحات حتى عام ٢٠٠٦.

واستمرت المعارضة بالتصاعد، فقد تحدت دستورية قرار حظر التجمعات العامة، الصادرة خلال تعليق الدستور الصادر في ١٩٨٠، وتترك في مكان منذ ذلك الحين. في مايو ٢٠٠٦، أوقفت المحكمة المرسوم، شجع جماعات المعارضة والشباب الذين دعوا إلى إصلاح النظام الانتخابي. في خضم هذه الحركة الشعبية المتنامية، توفي أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وأصبح الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء في ذلك الوقت، فحل البرلمان ودعا لإجراء انتخابات المقرر عقدها في يوليو ٢٠٠٦. وبرر ذلك بأن قرار إجراء الانتخابات جاء منسجماً مع النظام الدستوري ، وتم تحديد ٢٥ دائرة انتخابية، وذلك لضمان أن البرلمان القادم سيكون أكثر ملائمة لموقفه. إلا أنه لم يوفق في السيطرة على البرلمان الجديد من قبل أعضاء المجموعة المؤيدة للإصلاح، الذي تعهدت بالقضاء على الفساد (Kuwait passes election reform law, 2006) وبهذا الفوز، حولت المعارضة انتباهها إلى ملفات الفساد، والتشكيك بقوة بكبار أعضاء الحكومة من عائلة الصباح عن إساءة الاستخدام لأموال الدولة ولم تقتنع المعارضة بالعقود التي قدمتها العائلة الحاكمة في عدد من القطاعات كالطاقة والصحة والرياضة والتعليم ، وطالبت المعارضة باستجواب رئيس الوزراء من قبل البرلمان،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتصاعدت الخلافات داخل البرلمان وقدم عدد من الوزراء استقالتهم. وأدت العملية إلى الأزمة السياسية وحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة مايو ٢٠٠٨ (Laessing, 2008).

بالرغم من حالة التعثر التي شهدتها التجربة الديمقراطية الكويتية، إلا أنها الأفضل بين التجارب السياسية والدستورية والديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإلى حدٍ ما السياسي ويرسخ الاستقرار الداخلي .وربما يؤخذ على التجربة الكويتية الغياب الطويل للأحزاب السياسية رغم وجود الجمعيات والتنظيمات والكتل السياسية، ومن ثم هناك حاجة ملحة لتنظيم الأحزاب السياسية وتحول الكويت من الإمارة القبلية إلى الدولة المؤسساتية بحق، ولكي تبتعد عن مفهوم الدولة التي تقوم بوظيفة (المشيخة القبلية) (الطاهر، ٢٠١٥)

والمشكلة المستحكمة هي أن الدستور الكويتي رغم إرثه التاريخي في المنطقة، فإنه لا يقدم أي ضمانات لفكرة أو حرية تأسيس الأحزاب السياسية أو تشكيلها وتنظيمها، ومن الظواهر الفارقة في التجربة الديمقراطية أن البرلمان وهو مجلس الأمة له قدرة ربما أكبر من التجارب العربية في تحدي الأسرة الحاكمة من آل الصباح، وحالة التوتر القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية التي وصلت إلى مرحلة سحب الثقة من وزير أو رئيس الوزراء وهما من أفراد الأسرة الحاكمة، وفي بعض الأحيان يتدخل مجلس الأمة في اختيار أو تعديل الحكومة نفسها، وهي تعتبر حالة متقدمة في العلاقة المعقدة بين السلطة والبرلمان في دولة صغيرة مثل الكويت، فضلاً عن أن الأسرة الحاكمة وطوال قرون من حكمها الكويت اتبعت سياسة الحلول الوسط وعدم الوصول إلى خيارات المواجهة واللاعودة في الأزمات السياسية الداخلية، وهذا أعطى دعماً معنوياً وسياسياً لديمومة التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية رغم حالات التعثر هنا أو هناك التي حصلت تبعاً لظروف داخلية أو أزمات إقليمية(محروس، ٢٠١٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انعكست حالة التغيير العربي على دولة الكويت في تبدل في خارطة القوى السياسية مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوى الإسلامية، في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين، وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في أغلب الدورات البرلمانية التي تشكلت في البلاد بفعل إبعاد القوى المحافظة والقبلية والإسلامية لها من مجلس الأمة، والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عموماً ومنها المجتمع الكويتي تجاه المرأة وهي نظرة راسخة ومتوارثة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية، فضلا عن شيوع ظاهرة جديدة في الانتخابات الأخيرة بعد عام ٢٠١١ وهي الاستقطاب الطائفي في أغلب نتائج الدوائر الانتخابية إذ ذهبت الأصوات أصوات كل نحو مرشحي الطائفة نفسها بشكل غير معهود في جولات الانتخابات البرلمانية في الكويت منذ عام ١٩٦٣. وتواجه الحكومة ضغوطاً من جماعات محلية تشعر اليوم بأنها مهمشة سياسياً واجتماعياً، كالقبائل والشيعة والبدون والشباب والمرأة، رغم أن تعداد القبائل حوالي ٦٥ بالمئة من سكان البلاد، والشيعة الحضر ٢٠ – ٢٥ بالمئة والبدون تقريباً ٢٠٠ ألف نسمة(Herb, 2008).

يحتاج الواقع السياسي في الكويت إلى الإصلاح الدستوري وتغيير البنية السياسية بعد سنوات طويلة من الجمود والتعثر من خلال وضع برنامج عمل للإصلاح يتم فيه تعديل الدستور، ومنح المزيد من الحريات والتوافق على صيغة مشتركة بين الحكومة وقوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها لتجنب التهديدات أو الاهتزازات الداخلية أو الخارجية، والحفاظ على المكتسبات في جوانب الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والأمني وتجنب تكرار ما حصل في دول عربية شبيهة بالحالة الكويتية. وإن استقرار دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت في ظل الوضع العربي الراهن ومشاريع التفكك والتفكيك بأجندات محلية أو مخططات كولونيالية خارجية تستهدف وحدة كل قطر عربي، لا بد من أن يعطى صوت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقل والحكمة للسلطة والمعارضة والنخب الاجتماعية والسياسية في البلاد للحوار بعيداً من المواجهة أو المقاطعة أو التأزم، وحل الخلافات برؤية ديمقراطية مع استمرار الحكومة بتعهداتها المطروحة في الإصلاح السياسي، ولا سيما أن الكويت كما بقية دول المنطقة تواجه تحديات الإرهاب العالمي الذي ضرب في الجوار، في العراق والسعودية وحتى في الكويت نفسها، إلى جانب الأزمة في البحرين وهي عوامل ضاغطة تدفع إلى تغليب إرادة العقل والحوار الديمقراطي والشراكة السياسية في بناء الوطن كخيار بديل من حالة الانفلات والتشظي والخلاف وتوابعه من التدخل الخارجي المدمر للبشر والحجر.وتطرح اليوم في هذا السياق رؤية كمخرج ديمقراطي لحالة الكويت بإقامة (ملكية دستورية) تحاكي تجارب عربية (مثل الأردن والبحرين والمغرب) من أجل إعطاء المزيد من فرص المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، ومنح بعض الصلاحيات الأميرية لمصلحة السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة الكويتي في مسائل تخص القرار الوطني والحياة البرلمانية والإجراءات والقرارات الديمقراطية كحلول ومسارات معقولة من أجل التهدئة السياسية والشعبية والاستقرار الاجتماعي والأمن والنمو الاقتصادي لضمان حاضر الكويت الأفضل ومستقبلها(الغبرا، ٢٠١٦).

المطلب الثاني: الأحداث التي أثرت على استقرارها السياسي

عانت الكويت بجملة من الأحداث التي أثرت على استقرارها السياسي ومن أهم تلك الأحداث ما يلي (الجزار، ٢٠١٣ :١١٦):

١- عدم الاستقرار الحكومي

تمثل ذلك في الفترة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ حيث تم تشكيل ما يقرب من خمس وزارات متتابعة بلغ متوسط آجالها ٧ شهور، وأربعة أيام. بموازاة ذلك نظمت المعارضة احتجاجات للمطالبة بالإصلاح السياسي، وسعت لاستجواب رئيس الوزراء أمام البرلمان. وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غضون بضعة أشهر من بداية الدورة البرلمانية الجديدة، واصلت الدوائر الانتخابية للبرلمان التركيز على ملفات الفساد. حيث أصرت المعارضة على استجواب رئيس الوزراء أمام البرلمان، إلا أن العائلة الحاكمة واصلت حمايته من إي استجواب أمام البرلمان. فنتج عن ذلك استقالة عدداً من الوزراء قبل حل البرلمان في آذار عام ٢٠٠٩، وقد استمر الوضع السياسي المتأزم على هذه الحال حيث تم تشكيل ثلاث وزارات متتابعة ما بين العامين ٢٠١٠-٢٠١١م. (Okruhlik, 2012)

٢- أعمال العنف السياسي

تحولت الاحتجاجات في الكويت إلى ظواهر سياسية واجتماعية جماهيرية شاركت فيها تجمعات سياسية وكتل برلمانية وحركات شبابية، تختلف عن الديوانية التقليدية، وترفع فيها مطالب إصلاحية، وتبعث رسائل سياسية محددة إلى نظام الحكم.

٣- الخلاف على ماهية الإصلاح:

تحتاج أي عملية إصلاحية تنموية إلى قرار سياسي، لكن انقسام الشارع الكويتي حول شكل واتجاه الإصلاح المطلوب جعل هذا القرار المطلوب مستحيلاً، ثم إن هذا الانقسام سرعان ما يتحول إلى نوع من الاستقطاب السياسي الحاد جعل الاتفاق الشعبي على هذه الإصلاحات امراً صعباً، وبالتالي أصبح الخلاف والاستقطاب السياسي أول عائق أمام المحاولة بنجاحها وبناء الإصلاحات التنموية.

المبحث الثاني: الحراك الشبابي في الكويت واثره على الاستقرار السياسي:

يمثل الحراك الشبابي الكويتي قيمة مضافة ورئيسية إلى التماسك الاجتماعي الكويتي، ففي ظل التفكك الراهن ووجود مخاوف صارخة بين فئات المجتمع المختلفة يبقى الحراك الشبابي أحد المكونات الموحدة والعابرة للطوائف والقبائل والحضر والبدو وغيرهم، بينما تبدو الكثير من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيم التماسك الاجتماعي في دولة الكويت في حالة تراجع، إلا أن أجواء الشباب وهم أغلبية السكان، تبدو مختلفة، الأجواء التي جاءت مع الحراك الشبابي، رغم سلبيات قائمة تمثل فرصة تاريخية لفتح الباب أمام نمو ظواهر تتجاوز القبلية والفئة والطائفة لصالح الإنجاز والعدالة والمشاركة الوطنية، هناك قيم جديدة تحرك الجيل الجديد وهي بحاجة لمن يتبناها لا أن يصارعها ويفرغها من محتواها، إن مستقبل دولة الكويت مرتبط بفتح الطريق أمام الشباب ومبادراتهم بصفتهم أغلبية السكان وأصحاب المصلحة الحقيقة في بناء وطن أكثر تجانساً، الشباب هم الأمل ببناء نسيج وطني أكثر تماسكاً أكثر مرونة بنفس الوقت (الغبرا، ٢٠١١: ١٨).

وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول: القوى الفاعلة في الحراك السياسي في الكويت

المطلب الثاني: السياسة الحكومية ازاء الحراك الشعبي

المطلب الثالث: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

المطلب الاول : القوى الفاعلة في الحراك السياسي في الكويت:

تلعب طبيعة المجتمع الكويتي سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية وحتى الدينية دوراً مهماً في مدى تقدم عملية الإصلاح السياسي والتغيير في البلاد أو تأخرها، وكما هو الحال بالنسبة للنظام السياسي وطبيعة تكوينه المؤسسي وأوجه القصور التي يعاني منها فيما يتعلق برفد عملية الإصلاح بأسباب التقدم والنجاح، فإن المجتمع الكويتي يعاني أيضاً من بعض أوجه القصور في تعاطيه مع قضية الإصلاح من جوانب أخرى، ولا زالت قضية الوعي السياسي المجتمعي أحد أهم العوائق التي تواجه مسيرة الإصلاح السياسي والتغيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في دولة الكويت، وبنسبة كبيرة جداً مقارنة بالمجتمعات الديمقراطية الأخرى، كما يظهر بوضوح ضعف المشاركة السياسية وغياب الثقة الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان (السعيدي، ٢٠٠٩: ١٢).

أما التيارات والتنظيمات السياسية الاجتماعية الفاعلة في الساحة الكويتية فيغلب عليها الطابع الارتجالي والتمحور نحو الشخصية، وغياب عنصر التنظيم، مما جعل الحاجة ملحة جداً لتحول هذه التجمعات السياسية إلى أحزاب سياسية ذات برامج واضحة ومحددة للتغلب على هذا الضعف والقصور الكبيرين، أما مؤسسات المجتمع المدني التي تعد الركيزة الأساسية في عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع، فتعاني من الضعف الواضح في الأهداف والبرامج وآليات التعامل مع المتغيرات المجتمعية المتزايدة، مما حول طبيعة هذه المؤسسات من مؤسسات مجتمع مدني مستقلة تهدف إلى تشكيل حلقة وصل بين الشعب بمختلف شرائحه وبين السلطة السياسية إلى مجرد واجهات يخضع بعضها للسلطة ويخدم أهدافها، في حين يخضع بعضها الآخر إلى التيارات أو التنظيمات والقوى السياسية الموجودة على الساحة، ويحقق أهدافها ومصالحها الخاصة، مع محافظة البعض القليل منها على الهوية الحقيقة لمؤسسات المجتمع المدني ولكن ليس بالشكل الكافي الذي يضمن دعم عملية الإصلاح السياسي والتغيير في المجتمع وتعزيزها (السعيدي، ٢٠٠٩: ١٤).

تؤكد مؤسسات المجتمع المدني في دولة الكويت أنه وعلى الرغم من الحضور النسبي لبعض التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة، وبالرغم من تمثيل تلك الاتجاهات والمدارس في تنظيمات غير حكومية، وبعضها شبه حكومية علنية وغير علنية، فإنها محدودة الأثر برغم الزخم الجماهيري الذي بدت عليه بعضها في بعض فترات التاريخ المعاصر، مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيادة التيار القومي في الخمسينيات والستينيات، وسيادة التيار الديني السياسي في الثمانينيات والتسعينيات، إذ بقي تأثير الدولة هو السائد والمهيمن.

تشير تقديرات العديد من الخبراء أن الحراك الكويتي ليس مرده إلى ما بات يعرف بالربيع العربي، وانما مرده لتداعيات غزو العراق للكويت في العام ١٩٩٠، وليس تأثرًا مباشرًا بالربيع العربي (الزعبي، ٢٠١٦). في حين رأى البعض أن الحراك الشعبي في الكويت يعود للتصعيد السياسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما أن وجود المعارضة الكويتية خارج البرلمان وضع نسبة كبيرة من المعنيين بالحراك السياسي الكويتي خارج دائرة التأثير. ويميل العديد من الباحثين إلى ارجاع الحراك الشعبي في الكويت إلى اتجاه سياسي: يتمثل في المطالبة بعدد من الإصلاحات السياسية والدستورية ومكافحة الفساد السياسي. والدعوة إلى إعادة توزيع السلطة بين الأفرع الثلاثة للحكم، والاضطرابات التي شهدتها الكويت بسبب الصراع السياسي القائم بين الأسرة الحاكمة والبرلمان (خليل، ٢٠١٦).

وفي يناير ٢٠١١، قدم الأمير منحة لكافة المواطنين الكويتيين بقيمة أربعة آلاف دولار، وكانت هذه محاولة لاستباق الاحتجاجات الشعبية عن طريق المنحة المالية، ولكن أدت هذه الخطوة إلى إثارة غضب البدون واستمرت المظاهرات والاشتباكات بين قوات الشرطة وعديمي الجنسية لنحو عام(Schramm, 2011)، أما ردة فعل الحكومة فتمثلت بالاتي:

١- على الرغم من أن الحكومة الكويتية استجابت لمطالب الحركة البرتقالية وحركة حقوق المرأة، تبين أن التدابير غير الديمقراطية التي اتبعتها الحكومة طالت المتظاهرين كأعضاء في المجتمع الشيعي، الذي يشكل نحو ٣٠ في المائة من السكان، والذي طالب بالحقوق الاقتصادية والسياسية على قدم المساواة (Ottaway and Hamzawy, 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- أشار ديفيدسون أنه على الكويت التخلي عن وسائل غير ديمقراطية في التعامل مع المعارضة في عام ٢٠١٣، قانون جديد للإعلام معاقبة حصانة الأمير لفت الجدل، فضلاً عن الحكم على عضو البرلمان مسلم البراك إلى السجن بتهمة "زعزعة الوضع أمير" مع كلمة ألقاها في اجتماع حاشد ضم مرور: "" لن نسمح لأحد بأخذ الكويت إلى هاوية" (Kristian, 2012)

وفي عام ٢٠١٢ قضت المحكمة الدستورية ببطلان مرسوم الدعوة إلى انتخابات مجلس الأمة (البرلمان) وبعودة المجلس المنحل. وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حل مجلس الأمة في ديسمبر ٢٠١١ ودعا لانتخابات جديدة جرت في فبراير العام نفسه فازت فيها المعارضة بقيادة الإسلاميين. ويأتي هذا التطور بعد أن علق أمير الكويت عمل مجلس الأمة لمدة شهر مع تصاعد الخلاف بين الحكومة وأعضاء البرلمان قبل استجواب مزمع في المجلس لوزير الداخلية الشيخ أحمد حمود الصباح بشأن قانون الجنسية. وقال محمد الدلال رئيس اللجنة الدستورية في مجلس الأمة إن النواب سيلتزمون بالقرار. وقال للصحفيين "نحن نحترم أحكام القضاء." ويتيح الدستور للشيخ صباح الذي له الكلمة الفصل في الأمور السياسية اتخاذ هذه الخطوة لإتاحة متسع من الوقت لإجراء محادثات والحيلولة دون وقوع أزمة أعمق من الممكن أن تؤدي إلى حل البرلمان المنتخب (جريدة الايام، ١٤٣٧)

وعلى الرغم مما مرت به الكويت من أحداث استثنائية إلا أنه يمكن القول بأن بنية النظام السياسي الكويتي أسهمت بشكل كبير في تمييز الحراك الشعبي الكويتي عن غيره من الحراكات العربية بعدة مظاهر (خليل، ٢٠١٦):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- سلمية الحراك الشعبي الكويتي

يعود الطابع السلمي في الحراك الكويتي إلى طبيعة العقد الاجتماعي الذي يربط بين الحاكم والمحكوم، "فأسرة الصباح بالمقارنة مع أسر أخرى حاكمة لم تأت الكويت بالقوة، ولم تكن غازية أو متغلّبة على الشعب، بل كان آل الصباح مهاجرين أتوا من نجد لظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، وحطوا رحالهم في الكويت، ولم يأتوا فرادًا، بل مع أسر أخرى وقبائل أخرى، اختارتهم لإدارة الشأن السياسي، على أن تقوم أسر أخرى بإدارة الشؤون التجارية.

٢-التدرج في التحول:

ومن علامات هذا التدرج ما حدث في المجلس الاستشاري في العام ١٩٢١ المعيّن من قبل الشيخ أحمد الجابر الصباح الذي حكم الكويت، حتى العام ١٩٥٠. فما أن تسلم الشيخ أحمد الحكم حتى تقدمت إليه مجموعة من التجار بعريضة تطالبه بتشكيل مجلس يقوم بإيصال رأي التجار إزاء الأمور السياسية وغير السياسية، فوافق. لكن المجلس لم يستمر إلا شهرين، بسبب عدم التزام التجار بحضوره، نظرًا لانشغالهم بمتابعة تجارتهم خارج الكويت، فإنهار المجلس، وبالتالي شهدت الساحة الكويتية عدة صدمات بين الحراك الشعبي والحكومة، فقد كان عام 2014 حافلاً بالأحداث السياسية المهمة من ناحية الحراك السياسي، ولعل أبرزها قضية الشريط المثير التي طغت على الساحة المحلية خلال شهر أبريل. أحداث هذه القضية الشائكة والحساسة لا تزال تتوالى، وكان التطور الأكثر تصعيداً الطعن في ذمة وأمانة بعض أعضاء السلطة القضائية، وتوجيه اتهامات وصلت إلى أعلى الهرم السياسي. (مركز دراسات الخليج، ١٨: ٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : السياسة الحكومية ازاء الحراك الشعبي:

أصبحت تستخدم وزارة الداخلية الكويتية صلاحية الحبس الاحتياطي لسجن بعض المغردين وتمديد فترة الحجز تحت أسباب مثل "الأمن الوطني،" و "المصلحة العليا للدولة" و"النظام العام،" و "المساس بالثوابت الدينية،وفي أغسطس 2014 حبس المغرد "أبو عسم" محمد العجمي بتهمة ازدراء الأديان بعد تغريده منتقداً أحد علماء الدين . وفي نهاية عام 2014 ، بدأت وزارة الداخلية باستدعاء وحجز عدد من المغردين للتحقيق معهم بتهمة الإساءة إلى دول خليجية وعربية واعتقال بعضهم .ومن أشهر هذه الحالات حبس النائب السابق صالح الملا، فقد صدر في يناير ٢٠١٥ أمر بضبطه وإحضاره، وأمرت النيابة العامة بحبسه لمدة 10 أيام مع إحالته للسجن المركزي بسبب تغريدات اتهم بها بالإساءة لأمير البلاد والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (صحيفة الآن، ٢٠١٤)

وأعلن مجلس الوزراء، في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 تموز ٢٠١٤، عن تفعيل قانون الجنسية وقانون جمعيات النفع العام وذلك لمواجهة أية أعمال تستهدف تقويض أمن البلاد، كما وأعلن مجلس الوزراء سحب جنسية احمد جبر الشمري، بحسب أحكام المادة 13 من قانون الجنسية الكويتية التي نظمت عملية سحب الجنسية للمواطنين المتجنسين. واعتمد المجلس أيضاً قرار سحب جنسية النائب السابق عبد الله البرغش وفقاً للمادة 21 مكرر (أ) من قانون الجنسية .قرار سحب جنسية الجبر ترتب عليه أيضاً إلغاء ترخيص صحيفة "عالم اليوم" بحجة افتقادها أحد شروط الترخيص، وهو وجود مالك كويتي للترخيص. وفي إجراء مماثل، أقدم مجلس الوزراء أيضاً على سحب الجنسية من الإعلامي السابق سعد العجمي في أواخر شهر سبتمبر ٢٠١٤ (مركز دراسات الخليج، ٢٠١٥ :١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أغلقت صحيفة "الوطن" المعروفة تاريخياً بمناصرتها لمواقف الحكومة، بعد أن أصدر وزير التجارة عبد المحسن المدعج قراراً إدارياً بإلغاء الترخيص الممنوح لشركة دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، وذلك بسبب مخالفة الشركة لاشتراطات الحد الأدنى لرأس المال. واستنكرت الصحيفة، في بيان، القرار ووصفته بأنه "تصرف غريب وفي توقيت مريب،" مشيرة إلى أنها ستتخذ كافة الإجراءات القانونية لمزاولة نشاطها وحفظ حقوقها القانونية في أسرع وقت (مركز دراسات الخليج، ٢٠١٥ :٢٠).

نصت المادة ٤٣ من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢ على أن " حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية أو نقابة"، ويشير ذلك أنه ليس هناك نص على حرية تكوين الأحزاب، لكن في الوقت نفسه ليس هناك نص يحرمها أو يمنع قيامها، وقد وضعت هذه المادة موضوع التنفيذ العملي بعد صدور الدستور والعمل به، فبدأت تتكون المؤسسات من جمعيات نفع عام ونقابات تباعاً، وقد شملت مختلف المجالات الثقافية والمهنية، وأصبح لدى دولة الكويت اليوم ما يسمى بالمجتمع المدني أو مجتمع المؤسسات، بيد أن هذه المؤسسات من الناحية الفعلية قامت بدور محدود في الحراك الاجتماعي وفي البناء، برغم عددها الكبير نسبياً في المجتمع الكويتي الصغير. ولكن برغم تكوين المجتمع المدني عن طريق المؤسسات الحكومية والأهلية والدور الذي تقوم به، فإن المجتمع يعيش مشكلات أساسية لا بد من معرفتها ومواجهتها.

كما أسهمت الانتماءات القبلية والطافية في خلق حالة من الجمود ومقاومة التغيير بغض النظر عن جوانبه الإيجابية التي يمكن أن تنعكس على المجتمع ككل، فقد أسهمت هذه الفئوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في تعزيز الانتماء القبلي والعائلي والطائفي والمناطقي على الوحدة الوطنية ومفهوم المواطنة، وأدى تغليب المصالح الفردية والقبلية والطائفية على المصلحة العامة إلى تحويل جهود الإصلاح السياسي والتغيير إلى مجرد شعارات صعبة التطبيق على المدى المنظور، وخاصة عندما تنطلق مصالح الإصلاح السياسي بحد ذاتها من منطلقات مصلحية لهذه الفئات المختلفة. بحيث أضحى مفهوم الإصلاح السياسي مفهوماً غامضاً وغير محدد الملامح نتيجة التداخل الكبير الحاصل بين الإصلاح السياسي والتغيير المطلوب لتحقيق نهضة البلاد وتطورها الديمقراطي، وبين مفهوم الإصلاح الذي يحقق مصالح قبلية أو جهوداً طائفية (جمال، ٢٠٠٧: ٦٧).

المطلب الثالث: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

يتم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بواسطة الحكومة التي تقوم بدور الوساطة بين رئيس الدولة والبرلمان. وتتجلى مظاهر التعاون بين السلطتين في قيام الحكومة بالتهيئة لعملية اختيار أعضاء البرلمان، فهي التي تقوم بالدعوة لإجراء الانتخابات التشريعية، وكذلك تهيئة الجداول الانتخابية للناخبين وما يرفق هذه العملية من إجراءات، كما يحق للحكومة تقديم مشاريع قوانين أمام البرلمان، كذلك جواز الجمع بين عضوية البرلمان والحكومة، كما أن إعداد الميزانية السنوية من قبل الحكومة تعد صورة من صور التعاون بين السلطتين (شطناوي، ٢٠٠٤: ٢٠١)، ويمارس رئيس الدولة دوراً بارزاً في الكويت من حيث اختيار رئيس مجلس الوزراء، ويختص مجلس الوزراء برسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، كما أنه يشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية (العتيبي، ٢٠٠٥: ٥٨).

إن المهمة الرئيسية التي جاء بها الدستور هو أن يتم انتخاب مجلس تأسيسي يتولى وضع الدستور الدائم كما جاء في المادة الأولى من هذا الدستور، وقد أسندت المادة (١٤) من الدستور الكويتي أيضاً السلطة التشريعية لكل من الأمير والمجلس التشريعي، حيث أنهما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختصان بممارسة هذه السلطة التشريعية على قدم المساواة مع الأخذ بعين الاعتبار أن سلطة الأمير في التصديق على القانون سلطة مطلقة، سواء بالنسبة للدستور أو للقوانين لأن دستور فترة الانتقال لم يتضمن أي إجراءات يمنح بموجبها المجلس التأسيسي تأتي من الحكومة فقد جرد مجلس الأمة من حق اقتراح القوانين حسب نص المادة (١٧) من هذا الدستور، وفي هذا انتقاص من سلطة المجالس التأسيسية التشريعية، فهي سلطة تشريعية ناقصة (المقاطع، ٢٠٠٦: ١٠٦).

ولعل أبرز ما يمكن أن يقال عن النظام الذي أوجده هذا الدستور هو أنه يأخذ بالنظام الرئاسي حيث أنه أسند للأمير رئاسة السلطة التنفيذية، وهو في الوقت ذاته رئيس مجلس الوزراء كما قررت ذلك المادتان (٢٥، ٢٨) من هذا الدستور، حيث اتضح ذلك في هذا النظام مبدأ أحادية الجهاز التنفيذي، وهو الذي تتبناه عادة الأنظمة الرئاسية، إلا أن الأخذ بمنطق النظام الرئاسي لم يأت كاملاً وإنما أخذت أيضاً بعض مظاهر النظام البرلماني، حيث أن المسؤولية السياسية تم نفيها عن الامير كونه رئيس الدولة واعتباره مصوناً ولا يتحمل أية تبعة سياسية، وهذا هو اتجاه الأنظمة البرلمانية، كما أخذ الدستور بمسؤولية الوزارة أمام الأمير وهذا مظهر من مظاهر النظام الرئاسي، وقد حددت ذلك المادة (٣٠) من هذا الدستور.

وبالرجوع إلى دستور الكويت يتضح أن الدستور قد نص على أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها، كما نص أيضاً على أن : "الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح. ويباشر الأمير رئاسته للدولة مدى حياته ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الامير. ويكون تعيينه بأمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس" .

إن النظام الدستوري والمنبثق عن دستور الكويت الصادر عام ١٩٦٢ والقوانين المكملة له وما أحيط به من ظروف وملابسات، ليس إلا حلقة من سلسلة متصلة الحلقات من التاريخ السياسي للكويت، ومن ثم فإن الأمر يقتضي الإحاطة بالأصول التاريخية لهذا النظام، تمهيداً للتعرف على الخصائص المميزه له، كما تحددها النصوص الدستورية والقواعد القانونية المكملة لها. ذلك أن التجربة الديمقراطية في دولة الكويت لا يمكن تفسيرها إلا بعرض أبعاد تاريخ النظام السياسي الكويتي، من خلال دراسة التطور التاريخي لنظام الحكم في الكويت، وتحديد الظروف والأوضاع الخاصة التي تمر بها منذ تأسيسه عام ١٧٥٦ وحتى العمل بدستوره سنة ١٩٦٢.

إن الهدف من فكرة فصل السلطات هو تقييد السلطة ومنع الصلاحيات بيد حاكم واحد، إن هذه الفكرة تبلورت في زمن جون لوك ومونتسيكيو، حيث إن فكرة فصل السلطات أتت لتحافظ على الحقوق الطبيعية للإنسان، ولهذا يجب فصل وتوزيع مركز القوى لدى السلطة في الدولة وتوزيعها، وهكذا يتم ضمان الكبح والموازنة بين سلطات الحكم التي بينها ربط متبادل.إن كل سلطة من سلطات الحكم الثلاث (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية) تكبح وتوازن السلطتين الأخريين، فالسلطة التشريعية تسن القوانين وتحدد وظائف كل سلطة، أما السلطة القضائية فتقيد السلطة التشريعية لأنها تفسر القوانين وتبين إذا ما كانت السلطة التشريعية قد استغلتها لمصلحة أو أنها عملت ضمن نطاق القوانين الأساسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر بنية النظام السياسي على الاستقرار السياسي في الكويت، ومن خلال عرضنا السابق لمحاور الدراسة حيث تبين أن النظام السياسي الكويتي هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دواعم الديمقراطية مع الحفاظ على حكم آل الصباح. تعتبر التجربة الديمقراطية في الكويت من أقدم وأرسخ التجارب الديمقراطية في منطقة الخليج، حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجا شوريا يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعا ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد.

وقد عملت الدراسة على التثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها والتي تنص على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين بنية النظام السياسي الكويتي وبين استقرارها السياسي ، حيث يمتاز نظام الحكم بالكويت بالمزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة تصبح نافذة بعد توقيع الأمير عليها خلال شهر من إصدارها. وفي حالة مرور شهر دون توقيع الأمير على هذه القوانين، تصبح نافذة بدون التوقيع وكأنه وقع عليها، فإن أعادها الأمير للمجلس ووافق عليها مرة أخرى، تصبح نافذة بدون الحاجة لتوقيعه وعلى الرغم من الفصل بين السلطات الذي نراه في الكويت، إلا أن هذا الفصل شكلي وهذا ما يندرج تحت إطار الديمقراطية المزيفة، فأن الدستور الكويتي أعطى الأمير سلطات واسعة في التدخل في أعمال كل من السلطتين التنفيذية بترأس اجتماعات مجلس الوزراء أحياناً، والسلطة التشريعية باقتراح مراسيم القوانين والتصديق عليها أو الاعتراض عليها أو حل المجلس، وان عدم الاستقرار السياسي يحد من قدرة النظام السياسي يحد من قدرة النظام السياسي على إستيعاب القوى الجدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المجتمع مطالبها، وبخاصة المشاركة السياسية، بطريقة متدرجة مخططة وسليمة. ومن هنا فإن عدم الإستقرار السياسي، الذي عادة ما يواجه بالقهر والقمع، يعرقل محاولة الدولة الإقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظامي، وعدم قدرته على التلائم مع التغيرات الناشئة في المحيط الإجتماعي، وإن الكويت تعاني العديد من صور عدم الإستقرار السياسي: عدم إستقرار حكومي، عنف سياسي إستجوابات الواحد تلة الآخر، ثورات، ويراجع ذلك إلى مجموعة مترابطة ومعقدة من العوامل الإقتصادية إهمها في المحور الأول: الإختلالات الإقتصادية وموانع الإصلاح والذب يتضمن: الخلاف والإستقطاب حول ماهية الإصلاح، توازن المصالح ومعوقات الإصلاح الإقتصادي، تغييب الكفاءات الكويتية القادرة على الإصلاح، وفي المحور الثاني: الفساد المالي والتفاوت في توزيع الدخول ويتضمن: الفساد المالي والسياسي، التفاوت في توزيع الدخول، ويترتب على إنتشار عدم الإستقارا في الدولة آثار ضخمة تمس البنيان السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن عدم الإستقرار السياسي يحد من قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطالبها، وبخاصة المشاركة السياسية، بطريقة متدرجة مخططة وسليمة، ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي الذي بواجه بالقمع يكون عائقا في محاولة الدولة من الاقتراب لمفهوم الديمقراطية الذي يعكس عدم مرونة الهيكل التنظيمي وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات المحيطة بالمجتمع.
- هناك عاملان رئيسيان لتقويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزيم السياسي في الكويت.العامل الأول داخلي، يتمثل في صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، والعامل الثاني فخارجي، ومتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء .
- انعكاس الصراعات بيت الأسرة سلبا على الممارسة الديمقراطية، فتحولت الحياة السياسية من خلال مجلس الأمة لساحة لتصفية حسابات الأسرة الحاكمة وتقويض العمل الديمقراطي، عبر دعم كل جناح منها لمرشحين في الانتخابات، وإيصالهم للبرلمان كأدوات يضغطون بها للحصول على مزيد من المكاسب السياسية.
- ان نظام الحكم بدولة الكويت أميري ديمقراطي، فلدولة الكويت سيادة ودستور ويرأسها صاحب السمو أمير البلاد ويشرع قوانينها مجلس الأمة تنقسم السلطات بالكويت إلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، يرأسها الأمير. ولا يُسمح وفقًا للدستور بتشكيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحزاب على الرغم من وجود الكتل النيابية. نظام الحكم هو نظام وراثي دستوري، يستمد شرعيته من الدستور، وهو بذلك يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح. ولقب الحاكم هو الأمير، ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، ولا تنفذ الأحكام القضائية، إلا بعد مصادقة الأمير عليها، والأمير هو الوحيد الذي يمكنه العفو من الأحكام.

- أن الأزمات السياسية في الكويت يلقى بها على عاتق الحكومة، إذ ترجع غالب الأومات السياسية الى سلوكيات الحكومة بوجه عام، ويرى أنصار هذا الرأي أن الحكومة تفتخر بشكل دائم بأن الكويت واحة الديمقراطية في منطقة الخليج، لكنها في الوقت نفسه ترفض استجواب وزرائها وهذا يمثل جوهر الأزمة وسببها، كما أن الحكومة الكويتية غير جادة في تغيير بعض القوانين وخاصة فيما يتعلق بحقوق المأة، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وحل القضايا الإجتماعية كقضية "المجنسون" و"البدون" وبرغم أن المادة السادسة من الدستور تنص على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه الأمة مصدر السلطات جميعاً".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات والتي تكمن بالاتي:

- على سلطة الحكم التعامل مع هذه التغيرات بحكمة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لأداء دورها المتعلق بالتوعية على ثقافة المواطنة، إضافة للتعامل الهادئ مع التوترات السياسية وتكريس دور الدستور والقانون والمحكمة الدستورية في فض النزاعات القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- من الضرورة أن تكون التعديلات الدستورية لمزيد من الحريات وإلا يتم إعتبارها تعديلات باطلة.
- زيادة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع، وتنشئته تنشئة سياسية قانونية حقيقية تساهم في تطوير المجتمع سياسياً نحو مزيد من الحريات والمشاركة السياسية في إدارة الدولة ومؤسساتها.
- ضرورة الانتباه الحكومي للازدواجية (الأيديولوجيات–القبلية) أي تلك المحددات للقرارات الجماعية لدى أبناء القبائل ذوي الثقل السياسي كنواب أو مرشحين أو أكاديميين عند توزيع المناصب الوزارية حتى لا تقع الحكومة في مشكلة عند إدارة أزماتها البرلمانية إذا ما فكرت بالاستفادة من اجتذاب نواب القبائل والحركات السياسية الأخرى.
- أن الاستقرار السياسي لا يأتي بمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة الممنوعات والاستثناءات ولكن من خلال حياة سياسية حقيقية تتبادل فيها الأفكار والتصورات والمشروعات بطريقة ديمقرطية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

المعاجم:

- ابن منظور، (١٩٨١)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط٥ .
- ابن هادية، علي و"اخرون" (١٩٩١) **القاموس الجديد للطلاب**، معجم عربي مدرسي ألفبائي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط ٧.

المراجع العربية:

الكتب:

- ابو عامود، محمد سعد، والسيد محمد السيد عمر (٢٠١١)، **المدخل في علم السياسة**، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين، سلسلة كتب العلوم السياسية رقم (١)، المنامة.
- ابوسليمان، عبد الحميد أحمد، (٢٠٠٢) **العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الإسلامي**،دمشق: دار الفكر.
- أسيري، عبد الرضا، (٢٠١٢). **النظام السياسي في الكويت**، الكويت، مطابع الوطن.
- الباز، علي، (٢٠٠٩) **الأسس العامة للدستور الكويتي واتجاهاته العامة**، الكويت: مكتبة كلية الحقوق بجامعة الكويت.
- البحيري، ولاء علي. (٢٠٠٨) **التحول الديمقراطي في الكويت: الأسباب والنتائج**. الكويت: مجلس النشر العلمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بدران، محمد محمد(٢٠٠٣) **النظم السياسة المعاصرة**، دراسة تحليلية مقارنة، دار النهضة: القاهرة.
- برنتون، كرين، (١٩٦٥)، **الثورة عناصرها، تحليلها، نتائجها**، ترجمة : زياد عناب وشجاع الأسد، دار الكتاب العربي،بيروت– لبنان.
- البغيلي، محمد محمود. (٢٠١٢) **القبيلة والسلطة: الحراك السياسي القبلي في الكويت**. الكويت: مكتبة آفاق.
- بلقزيز، عبد الإله. (٢٠١٣). **في أزمة الشرعية الديمقراطية**، الطريق.
- بهبهاني، ناصر (٢٠١١). **الديمقراطية في الكويت: بين الممارسة والواقع**. د. م.: د. ن.
- بو الشعير، سعيد (١٩٩٤). **القانون الدستوري والنظم السياسية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ثابت، عادل (٢٠٠٧)، **النظم السياسية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الجاسم، محمد عبد القادر (٢٠٠٧). **الكويت: مثلث الديمقراطية**. الكويت: دار قرطاس للنشر.
- الجعيدي، بدر محمد حسن، (٢٠١١). **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني**، القاهرة: دار النهضة العربية.
- الجليل،عدنان حمودي، (١٩٨٢) **النظم السياسية** ، الكويت.
- جمال، دكتور عبد المحسن، (٢٠٠٧)، **المعارضة السياسية في الكويت**، الكويت: دار قرطاس للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجمل، يحيى (١٩٧٠). **النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في دراسة المبادئ الدستورية العامة**، مطبوعات جامعة الكويت، كلية الحقوق والشريعة.
- الجوجو، عبد الله (١٩٩٦). **الأنظمة السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة**. طرابلس: الجامعة المفتوحة،
- جويس، مريس (٢٠٠١)، **الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦، رؤية إنجليزية-أمريكية**، ترجمة مفيد عبدوني، بيروت: دار أمواج للنشر والتوزيع.
- حسن، عبد الفتاح (١٩٨٦). **مبادئ النظام الدستوري في الكويت**، بيروت: دار النهضة العربية.
- حسين، محمد، (٢٠٠٩). **الأحزاب السياسية في الكويت**، الكويت: دار الكتب الحديثة.
- حلمي، محمود (١٩٨٨). **دستور دولة الكويت والدساتير المعاصرة**، دون طبعة، دون دار نشر.
- حماد، مجدي، (١٩٨٧)، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
- حمودي، عدنان (١٩٨٢). **النظم السياسية**. الكويت: مطبعة اليقظة،.
- الخالدي، سامي ناصر (١٩٩٩). **الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف**. الكويت: دار النبأ للنشر،.
- دوفرجية، موريس، (١٩٨٠) **الأحزاب السياسية**، ترجمة علي مقلد وعبد الرحمن الحسن سعد، بيروت: دار النهار.
- ديفيدسون، كريستوفر (٢٠١٤) **ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية**، بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق،.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ربيع، عمرو هاشم (٢٠١٥)، **التقرير الاستراتيجي العربي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- ربيع، محمد محمود، (٢٠٠٥). **النظام السياسي في دولة الكويت**، الكويت، دار قرطاس للنشر والتوزيع.
- ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري (محرران) (٢٠٠٣م)، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت، الكويت.
- الرشيدي، أحمد، (محرر)، مجموعة مؤلفين (١٩٩٣). **الكويت من الإمارة إلى الدولة**، ط١، دار سعد الصباح، الكويت.
- روبرت أ. دال، (١٩٩٣) **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة: د. علاء أبو زيد، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الزمخشري، (١٩٦٠) **اساس البلاغة** ، القاهرة : دار الشعب.
- الزميع، علي، (٢٠٠٥). **حول الإصلاح لسياسي في دول الخليج العربية، ورقة مقدمة إلى ندوة الإصلاح السياسي في العالم العربي من منظور مقارن**، الكويت.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، (٢٠٠٣) **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١.
- السعيدي، صالح (٢٠٠٩). **انتخابات مجلس الأمة/ المتغيرات السياسية والاجتماعية**، الكويت: (د.ن).
- سلامة،غسان (١٩٩٥)، **أين هم الديمقراطيين ، في ديمقراطية من غير ديمقراطيين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السوند، جابرييل(١٩٩٨) **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع: لبنان.
- الشاعر، رمزي طه (١٩٩٦). **النظرية العامة للقانون الدستوري**، بدون ناشر.
- شطناوي، فيصل، (٢٠٠٤). **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط٢، كلية الحقوق، الجامعة الأردنية.
- الطبطائي، عادل (١٩٨٥). **النظام الدستوري في الكويت–دراسة مقارنة**–جامعة الكويت، كلية الحقوق.
- الغبرا، شفيق ناظم (٢٠١٦)، **مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت، ورقة قدمت إلى: مستقبل التغيير في الوطن العربي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- القمودي، سالم، (٢٠٠٠)، **سيكولوجيا السلطة**، مؤسسة الإنتشار العربي، ط٢، بيروت.
- محمود ، مصطفى عبد الجواد (١٩٩٦)، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي**، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مركز دراسات الشرق الاوسط (٢٠١٥)، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، الاردن.
- المقاطع، محمد عبد المحسن، (٢٠٠٦). **الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية**، جامعة الكويت، كلية الحقوق.
- مقلد، اسماعيل صبري، (1985) **العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات**، ط2، ذات السلاسل: الكويت،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-مقلد، اسماعيل صبري، ربيع، محمد محمود، (١٩٩٤) **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت: جامعة الكويت.

- المنوفي، كمال، (١٩٨٤) ، مقدمة في **مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، الكويت: وكالة المطبوعات.

- النفيسي، عبدالله فهد (٢٠٠٠)، **المطلوب إعادة هيكلة شاملة في دول الخليج**، الاتحاد، أبو ظبي.

- هيجوت، ريتشارد،(٢٠٠١)، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة: حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بقدي، كريمة، (٢٠١٢) **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان.

- التل، ايه (٢٠١٣)، **أثر بنية النظام السياسي على عولمة الدول العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

- الخوالدة، عبد السلام سلامة عبد ربه، (٢٠٠٠)، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل:١٩٨٨- ١٩٩٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

- الرجوب، سلامة،(٢٠٠٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- الرشواني، منار محمد، (١٩٩٧)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن: ٨٩- ١٩٩٧**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت – الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرشيدي، عايض(٢٠١٤) **القبيلة والدين وأثرهما على عملية الإصلاح السياسي في الكويت خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط : الأردن.
- العتيبي، علي (٢٠٠٥). **الإصلاح السياسي في دولة الكويت: المتطلبات والاحتمالات**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- العتيبي، مناور (٢٠١٣)، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (٢٠٠٦-٢٠١٢)**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- العكاليك، حمزة سليمان، (٢٠٠٧)، **التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٨-٢٠٠٥**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك، اربد- الأردن.
- الفتلاوي، علي عبد الكاظم، (١٩٩٦)، **الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- كيلان، أركان عبد الخضر، (٢٠١٠) **مفهوم تداول السلطة في فكر الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة** ،رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- المسيعدين، يوسف سلامة حمود، (٢٠٠١)، **التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن ١٩٨٩- ١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الدوريات والمجلات والدوريات:

- الجزار، حجازي (٢٠١٣)، **العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت**، بحوث اقتصادية عربية، العددان ١٣-١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- السليحات، ملوح، (٢٠١٢) ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، **مجلة دراسات**، العلوم التربوية، المجلّد39 ،العدد2.
- شعبان، خالد، و حجازي، غادة، (٢٠٠٨) نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة فرع رفح، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد ،(٢٠٠٨) .
- الصاغة، حسن، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، **مجلة المستقبل العربي**.
- كريم، حسن، (٢٠٠٤) مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد ٣٠٩.

المواقع الإلكترونية:

- ايدسون، ديفيد، (٢٠١٢)، الإقتراب النسقي، نقلا عن الرابط: منتديات الجلنف نيوز www.djelfa.info"archive,index.php
- البهو، مجد ميشيل (٢٠٠٩)، الديمقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية، الحوار المتمدن، ، نقلا عن الرابط: **http://www ahewar.org.**
- خليل، صبري محمد (٢٠١٤)، الحفاظ على الاستقرار في المنظور التشريعي الاسلامي، مدونة المؤلف **drsabrikhalil.wordpress.com** .
- خليل، سارة محمود (٢٠١٦)، لماذا لم تصل الثورات إلى الأنظمة الملكية العربية، موقع الاهرام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رحومة، يوسف بلحاج، (٢٠١١). آليات صنع القرار السياسي والدستور الجديد، مقال منشور، حزب العمال البديل، نقلا عن الرابط: **http//:www.albadil.org**
- شمس الدين، إيمان، (٢٠١٢). الاستقرار السياسي في الكويت والتحديت الراهنة، صحيفة السفير العربي، الكويت، متاح على الرابط: **http://arabi.assafir.com**
- طاهر، محمود، هل تكتمل الديمقراطية في الكويت، شبكة الإعلام العربية (محيط)، ٢٠١٥، **http://www.moheet.com**
- الطعان، عيدان سعد، (٢٠٠٨)، تقرير عن الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية، بحث منشور، مجلس الأمة الكويتي، نقلا عن الرابط: **http://www.kna.kw**
- العزباوي، يسرى، دلائل ومؤشرات الانتخابات ومستقبل الديمقراطية الكويتية، بوابة نيوز ٢٠١٢، **http://www.albawabhnews.com**
- كريم، منى، رئيس وزراء كويتي جديد، والفضل للإخوان المسلمين، صدى، ٢٠١١، **http://carnegieendowment.org**
- محروس، مي، (٢٠١٥) **حكام الكويت والمعارضة، كيف يمكنهم الخروج من المعادلة الصفرية ونصف الديمقراطية**، شؤون خليجية، ٢٠١٥. **http://alkhaleejaffairs.info**

التشريعات (دستور وقوانين):

- دستور ١٩٦٢ الكويتي
- دستور ١٩٧٨ الإسباني

التقارير والبحوث المنشور:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- جواد، الحمد، (١٩٩٩) **البنية السياسية في دول الخليج ودور النخبة(رؤية تحليلية مستقبلية)**، ورقة عمل مقدمة لندوة التعاون العربي الإيراني، طهران، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- **تقرير دولة الكويت للتنافسية**، ٢٠٠٧-٢٠٠٨
- الغبرا، شفيق، (٢٠١١)، **التماسك الاجتماعي في الكويت، من التكوين إلى الحراك ٢٠١١**: بحث منشور، جامعة الكويت: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
- الفيلي، محمد (٢٠٠٦). **الأحزاب السياسية في الكويت: واقع قائم ومستقبل منظور.**» ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث الذيّ نظمته هيئات المجتمع المدني والتنمية المحلية، وحركة التوافق الوطني الإسلامي في الكويت .
- لجنة شؤون المرأة– مجلس الوزراء: التقرير الوطني لدولة الكويت، (٢٠٠٩).

الصحف اليومية:

- بشارة، عبدالله، (٢٠٠٠). مأزق الديمقراطية في الكويت، صحيفة البيان، ١١٦٥٢.
- جريدة الايام العدد ٩٨٧٤ الخميس ٢١ ابريل ٢٠١٦ الموافق ١٤ رجب ١٤٣٧
- الزعبي، فادية (٢٠١٦)، الحراك الكويتي سلمي ومتدرج ويأتي دائمًا ردة فعل لأزمة عابرة، صحيفة ايلاف، العدد ٥٤٢٢ .
- صحيفة الآن، 27 أغسطس ٢٠١٤
- صحيفة الحياة، لندن، ٢٧/٥/ ٢٠٠٤.

المراجع الأجنبية:

- Al-Awadi, Hesham, Kuwait: new Faces, same Potential for Troble, sada, 2 june 2009, **http://carnegieendowment.org**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Benton, Helen, 1999, **Encyclopedia Britannica**, London, p 727
- David Easton (1987),The Political System An Inquiry in to the static of Political science,p434;**http://www.jstor.org/discover**
- Easton, David (1960) "**The Political System**", New York: Knof.
- Gabriel Almond and Bingham powell, (1966) **Comparative Politics, Adevelopmental Approach**, Little Brown and Company, (inc), Boston, , pp. 22-27.
- Herb ,Michal,(2008) **parliaments in the Gulf monarchies: a long way from Decmocracy**, sada,2008, http://carnegieendowment.org
- Jill Crystal, (1990) **Oil and Political in the Gulf: Rulers and Merchant in Kuwait and Qatar** (Cam- (١٠) bridge: UK; New York Press.
- Joseph, L. and Weiner, M. 1996. **Political Parties andPolitical Development**. N.J., 3-4.
- Kaplan A, Marton,(1968) **New Approaches To International Relations**,.
- Kristian Coates Ulrichsen, "**Kuwait: Political Crisis at Critical Juncture**," BBC News, 2012
- Kuwait Country Report (2012). **This report is a part of Bertelsmann Stiftung**'sransformation index.
- Kuwait passes election reform law." BBC. July 17, 2006 **The pro-reformists advocated the reinstatement of 5 electoral districts as it would favour pro-reform vote in future elections**.
- Laessing, Ulf and Rania El Gamal (2008) "**Kuwait dissolves parliament, sets May election**." Reuters.
- Okruhlik, Gwenn. (2012) "**The Identity Politics of Kuwait's Election**." Foreign Policy.
- Ottaway Marina and HamzawyAmr, (2011) **Protest Movements and Political Change** in the Arab World>
- Peterson, J.E., (2001) **The Nature of Succession un the Gulf**, Middle East journal, vol. 55, no. 4.
- Power, G.(2012), **The Difficult Development of Parliamentary Politics in the Gulf**: Parliaments and the Process of Managed Reform in Kuwait, Bahrain and Oman, Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences. London School of Economics and Political Science (LSE)
- Schramm Carl, (2011) "**After the Revolution, Economic Reform**," Wall Street Journal.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com